JIU/REP/2024/2

الأمم المتحدة

استعراض نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والإجراءات المتخذة بشأنها

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

من إعداد غونكي روشر

الرجاء إعادة الاستعمال

JIU/REP/2024/2
Arabic
Original: English

استعراض نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والإجراءات المتخذة بشأنها

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

من إعداد غونكي روشر

الأمم المتحدة • جنيف، 2024

فريق المشروع

غونكي روشر، مفتشة

ألكسندرا ساموﻻدا، موظفة شؤون التقييم والتفتيش

هيرفي بودا، مساعد بحوث

المتدربون في مجال البحوث

ناومي بيدنارشيك

ماتيا ديلاناتونيو

أولافيا غيتسدوتير

مانون كينسي

فابيو شيتينو

موجز تنفيذي

استعراض نظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة والإجراءات المتخذة بشأنها

المقدمة وأهداف الاستعراض

يتناول هذا الاستعراض الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل لوحدة التفتيش المشتركة (الوحدة) المتعلق بتعزيز نتائج منتجات الوحدة وأثرها، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي للوحدة للفترة 2020–2029. وتوفر المادتان 11 و12 من النظام الأساسي للوحدة الأساس القانوني لنظر المنظمات المشاركة في تقارير الوحدة ومذكراتها ورسائلها السرية ومتابعتها. وتوضح هاتان المادتان بالتفصيل إجراءات معالجة وتجهيز تقارير الوحدة من جانب الوحدة نفسها والمنظمات المشاركة فيها ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)، وإجراءات تنفيذ توصيات الوحدة والتحقق منها.

وفي عام 1996، أرست الجمعية العامة، في قرارها 233/50، مبدأ أن "أثر الوحدة على فعالية تكاليف الأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة هو مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء، والوحدة، وأمانات المنظمات المشاركة".

وعقب إرساء مبدأ تقاسم المسؤولية هذا، أقرّت الجمعية العامة، في قرارها 16/54 المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1999، اقتراح الوحدة لعام 1997 المعنون "نحو نظام أكثر فعالية لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة"[أ]. الذي تم إعداده بناء على طلبها. وتابعت الوحدة اقتراحها بسلسلة من المذكرات الفردية"[ب] أرسلت إلى 15 منظمة مشاركة[ج]، قيّمت فيها طريقة تعاملها مع تقاريرها. وعلى هذا الأساس، اتخذ 14 من الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة التابعة للمنظمات المشاركة في الوحدة بين عامي 2001 و2005 قرارات ذات صلة للموافقة على الإطار النموذجي الأصلي للوحدة أو تعديله وفقاً لاحتياجاتها.

وتم إدخال نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة في عام 2012. وهو يتيح الوصول المباشر إلى البيانات والتحليلات الإحصائية المتعلقة بقبول وتنفيذ التوصيات الواردة في نواتج الوحدة منذ عام 2004.

وبما أن متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذ توصياتها يشكلان شاغلاً مستمراً لجميع أصحاب المصلحة (المنظمات المشاركة، وأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها، والدول الأعضاء، والوحدة نفسها)، أجرت الوحدة في عام 2015 أول استعراض على نطاق المنظومة لمتابعة تقارير الوحدة وتوصياتها المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وصدر التقرير الختامي لذلك الاستعراض في عام 2017[د]. وقبل صدور ذلك التقرير، أصدرت الوحدة سلسلة من الرسائل الإدارية الفردية[هـ]، حللت فيها قبول توصياتها وتنفيذها من جانب المنظمات المشاركة فيها (باستثناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، وسلطت الضوء على الممارسات الجيدة واقترحت إدخال تحسينات حسب الاقتضاء.

وخلصت وحدة التفتيش المشتركة، في تقييمها الذاتي لعام 2022[و]، إلى أنه لا أمانات المنظمات المشاركة وأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها ولا الوحدة نفسها قد استفادت استفادة كاملة من الفرص المحددة في تقرير الوحدة لعام 2017. ونتيجة لذلك، ظلت جهود التحسين عملاً متفاوتاً جارياً على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي الوحدة.

في نفس السياق، وبهدف زيادة عدد توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقبولة، طلبت الجمعية العامة، في قراريها 279/77 (الفقرة 15) المؤرخ 18 نيسان/أبريل 2023 و276/78 (الفقرة 13) المؤرخ 24 نيسان/أبريل 2024، إلى الوحدة دراسة وتحسين الوضع الراهن لتوصياتها.

وعلى هذه الخلفية أُجري هذا الاستعراض، ولا سيما لدراسة الوضع الحالي في ضوء النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الوحدة لعام 2017، ولتحديد مجالات التحسين والاستجابة لطلبات الجمعية العامة في قراراتها بشأن هذه المسألة.

والهدف الرئيسي من هذا الاستعراض هو تحديد الحالة الراهنة فيما يتعلق بالنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وفعالية عملية صنع القرار فيما يتعلق بقبول وتنفيذ توصياتها من جانب المنظمات المشاركة وأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها، وتقييم التقدم المحرز منذ الاستعراض الأخير الذي أجرته الوحدة بشأن هذه المسألة.

النتائج الرئيسية

إجمالاً، وعلى الرغم من أن عملية معالجة تقارير وحدة التفتيش المشتركة من جانب المنظمات المشاركة فيها ونظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة فيها، بما في ذلك قبول توصيات الوحدة وتنفيذها، قد تحسنت بشكل واضح على مر السنين، لا تزال هناك عدة ثغرات وأوجه قصور مستمرة تحتاج إلى معالجة.

قد حلت التحفظات التي أبدتها بعض المنظمات المشاركة البالغ عددها 28 منظمة عند قبول النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة إلى حد كبير محل ممارساتها.

واعتمدت الجمعية العامة النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في قرارها 192/31 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1976 وأنشأت الوحدة بوصفها هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة. وهكذا، أصبحت الوحدة جهازاً فرعياً دائماً تابعاً للجمعية العامة فضلاً عن الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة الأخرى لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي قبلت نظامها الأساسي. غير أن الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والاتحاد البريدي العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أبدت تحفظات مفادها أن الوحدة ليست جهازاً فرعياً لها. وعلى الرغم من هذه التحفظات، تنظر الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة تلك المنظمات، باستثناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في تقارير الوحدة وتتخذ إجراءات بشأن توصياتها.

اتخذت أربع عشرة منظمة مشاركة[د] قراراً بخصوص نظم رسمية لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.

ترى المفتشة أن وجود نظام رسمي للمتابعة يعطي قيمة مضافة، حتى وإن كانت المنظمات المشاركة التي ليس لديها نظام رسمي تحترم، من الناحية العملية، الالتزامات ذات الصلة بموجب النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة. ومن شأن التخلي عن قرار وضع نظام رسمي للمتابعة أن يبعث برسالة خاطئة ويعطي الانطباع بأن الوحدة لم تعد ملتزمة بضمان احترام المنظمات المشاركة فيها لالتزاماتها بموجب النظام الأساسي للوحدة.

معدل قبول مُرْض إجمالاً للتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 بشأن استعراض متابعة تقارير الوحدة وتوصياتها المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

يبلغ معدل قبول التوصيات السبع الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017، والتي كانت تهدف إلى تعزيز فعالية نظام المتابعة، 80 في المائة ويبلغ معدل تنفيذ التوصيات المقبولة 97 في المائة. وكلا المعدلين أعلى من متوسط المعدلات الحالية لقبول وتنفيذ توصيات الوحدة.

سُجلت تحسينات هامة نتيجة للإجراءات المقترحة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017

بذلت المنظمات المشاركة والوحدة نفسها جهوداً كبيرة واتخذت إجراءات فعالة لمعالجة الثغرات المحددة في تقرير الوحدة لعام 2017:

- هناك الآن استخدام عام لنظام التتبع الشبكي من جانب جميع المنظمات المشاركة في الوحدة.
- فيما يتعلق بنظر الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة تنظر الآن جميع المنظمات – باستثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز التجارة الدولية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تقع تحت مظلة الجمعية العامة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية – في تقارير الوحدة إما بانتظام أو حسب الحاجة.
- ارتفع المعدل العام لقبول توصيات الوحدة ارتفاعاً كبيراً، من 65 في المائة في عام 2017 إلى 74 في المائة في عام 2023.
- لم يتبق سوى 5 في المائة من التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة (أي التي لم تنفذ لمدة 10 سنوات أو أكثر (2009–2013)),
- لم يعد لدى سبع وعشرين منظمة من المنظمات المشاركة البالغ عددها 28 منظمة أي توصيات معلقة تقريباً من حيث القبول، وعدد قليل جداً فقط من التوصيات من حيث التنفيذ.

تتوقف فعالية دور مراكز التنسيق التابعة لوحدة التفتيش المشتركة على مستواها وموقعها وتسلسلها الإداري، فضلاً عن الأهمية المعطاة لمسؤولياتها في الوحدة.

يقوم منسقو وحدة التفتيش المشتركة في المنظمات المشاركة بتنسيق وتعميم جميع المسائل المتعلقة بالوحدة داخل منظماتهم. وتؤدي هذه المهمة دوراً رئيسياً في عملية إعداد التقارير، ولكنها تلعب أيضاً دوراً في نجاح عملية المتابعة. وأوصى تقرير الوحدة لعام 2017 بأن إيجاد تسلسل إداري مباشر للإدارة العليا للمنظمات أمر بالغ الأهمية لتعزيز فعالية وظيفة جهة التنسيق. ومع ذلك، لم يحرز تقدم كبير منذ ذلك الحين؛ ولا يزال 15 منسقاً يفتقر إلى مثل هذا التسلسل الإداري المباشر. ويعتبر إسناد مهمة منسق الوحدة إلى الموظفين الذين يشغلون مناصب عليا ذا صلة بفعالية عملية المتابعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمنظمات المشاركة أن تكفل أن يكون لواجبات مركز التنسيق في الوحدة وزن كاف من حيث المسؤوليات الأخرى المسندة لتلك المهمّة.

فرص التحسين في التفعيل الرسمي لنشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة

في حين أن حوالي نصف المنظمات المشاركة[ح] أشارت إلى أنها أضفت الطابع الرسمي على نشر تقارير الوحدة، إلاّ أن بياناتها لم تكن مدعومة بتوجيهات داخلية أو تعميمات أو صكوك إدارية أخرى. وعلى النقيض من ذلك، أشارت 11 منظمة[ط] إلى أنها لم تضف بعد الطابع الرسمي على العملية.

الالتزام بموجب المادة 11 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة بتوزيع تقارير الوحدة فوراً على الدول الأعضاء لا يتم الوفاء به عموماً

ولم تقم أي من المنظمات المشاركة تقريباً – باستثناء برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) – بتوزيع تقارير وحدة التفتيش المشتركة على الفور، كما هو مطلوب بموجب النظام الأساسي. وتجمع معظم المنظمات بين هذه الخطوة من عملية المتابعة والخطوة التالية، أي عندما تحيل التقارير إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة للنظر فيها. علاوة على ذلك، معظم المنظمات المشاركة لا تتواصل بشكل نشط مع الدول الأعضاء فيها لإخطارها بتقارير أو مذكرات الوحدة الصادرة حديثاً.

نظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

- تقدم جميع المنظمات المشاركة[ي]، باستثناء ثماني منظمات تقارير الوحدة على نطاق المنظومة إلى أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها. وتشمل الاتجاهات المرصودة ما يلي:
- تشكل تقارير الوحدة بنوداً سنوية دائمة في جدول أعمال دورات 18 جهازاً تشريعياً وهيئة إدارة[ك] وتعامل كبنود قائمة بذاتها في جدول أعمال 14 منظمة[ل]
- تُقدّم تقارير الرؤساء التنفيذيين إلى الأجهزة التنفيذية وهيئات الإدارة التي تتضمن قائمة بجميع تقارير الوحدة ذات الصلة والمذكرات الصادرة خلال السنة السابقة إلى 19 جهازاً تشريعياً وهيئة إدارة
- لا تزال الممارسات الحالية لا تكفل توزيع تقارير الوحدة في الوقت المناسب على الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة
- لا يُخصّص وقت كاف للنظر في تقارير الوحدة في برامج عمل الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة
- يختلف تواتر النظر في تقارير الوحدة فيما بين المنظمات، ولكنه يحدث عموماً مرة في السنة
- كُلّفت بعض الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة وهيئاتها الفرعية للنظر في تقارير الوحدة

الحاجة إلى زيادة مشاركة وحدة التفتيش المشتركة في دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة

لا تزال الفرص المتاحة لوحدة التفتيش المشتركة للمشاركة في دورات الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة محدودة؛ ومن شأن زيادة تواتر مشاركة مفتشي الوحدة أن يسهم إسهاماً كبيراً في إجراء مناقشة موضوعية حول مسائل الوحدة وفي تحسين عملية صنع القرار بشأن توصياتها.

مجموعة واسعة من الأساليب لتتبع وتحديث تنفيذ التوصيات في جميع المنظمات المشاركة

لدى بعض المنظمات لوحات متابعة تتعقب جميع توصيات الرقابة، بما فيها توصيات الوحدة، مما ييسّر إعطاء صورة كاملة عن حالتها والجداول الزمنية لتنفيذها.

لم تقترح سوى أربع منظمات مشاركة مسار عمل ملموساً بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة المقدمة إلى أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها

وبحسب للمدخلات في نظام التتبع الشبكي، أبلغت 14 منظمة من أصل 18 منظمة مشاركة عن قبولها وتنفيذها للتوصية 2 الواردة في تقرير الوحدة لعام 2017، في حين أن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية واليونسكو والويبو هي وحدها التي نفذت في الواقع هذه التوصية بالكامل حتى الآن.

توفير الوقت الكافي اللازم لمسائل الرقابة في دورات هيئات الإدارة والأجهزة التشريعية

بدون توفير الوقت الكافي لمسائل الرقابة في دورات هيئات الإدارة والأجهزة التشريعية، والإرادة الصريحة للنظر في تقارير الوحدة واتخاذ قرارات بشأنها، تكاد تكون هناك قيود لا يمكن التغلب عليها أمام قبول وتنفيذ التوصيات الموجهة إليها في تقرير الوحدة لعام 2017، وجميع توصيات الوحدة، بشكل عام.

تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/2023/7، بشأن وظائف الحكومة والإشراف في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

يشدد هذا الاستعراض على ضرورة تنفيذ المنظمات المعنية للتوصيات الواردة في الوثيقة JIU/REP/2023/7. وينبغي أن تنظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في إمكانية تطبيق المعايير المحددة في ذلك التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء هياكل فرعية داخل الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، لتحسين النظر في مسائل الرقابة، بما في ذلك تقارير الوحدة. ويعتبر تفويض مسائل الرقابة هذا إلى الهيئات الفرعية وسيلة قيمة لتعزيز عملية صنع القرار بشأن توصيات الوحدة ورصد تنفيذها.

تقدم كبير محرز في حسن توقيت إصدار مذكرات الأمين العام بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين

لاحظ هذا الاستعراض انخفاضاً بنسبة 50 في المائة تقريباً في متوسط الوقت الذي يستغرقه إصدار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمذكرات الأمين العام بشأن تقارير الوحدة مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين بين الفترتين 2015/2014 و2021/2020. ومن متوسط 10,5 أشهر في 2015/2014 إلى متوسط 5,5 أشهر في 2021/2020، أصبح متوسط الوقت المستغرق الآن في حدود الإطار الزمني القانوني البالغ ستة أشهر المنصوص عليه في المادة 11-4 (هـ) من النظام الأساسي للوحدة.

الشواغل المتعلقة بالمصطلحات الجديدة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لتصنيف توصيات وحدة التفتيش المشتركة

يستخدم مجلس الرؤساء التنفيذيين حالياً مصطلحي "التأييد" والتأييد الجزئي" لتصنيف توصيات الوحدة، بدلاً من مصطلحي "التأييد" و"التأييد الجزئي"، اللذين كانا يستخدمان في السابق. غير أن هذه المصطلحات لا تتفق مع المعايير التي تستخدمها الوحدة[ه]. لذلك، يمكن أن ينشأ سوء فهم من المعلومات المقدمة في مذكرات الأمين العام مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التوصيات الواردة في تقارير الوحدة. والمصطلحات الجديدة لمجلس الرؤساء التنفيذيين مضللة وينبغي التخلّي عنها.

لقد أدمجت الإجراءات التي اقترحتها وحدة التفتيش المشتركة بشأن التوصيات الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين

في عام 2016، أرسلت الوحدة رسالة إدارية إلى جميع المنظمات المشاركة البالغ عددها 28 منظمة تتضمن مقترحات ملموسة بشأن صياغة توصيات على نطاق المنظومة. ومنذ ذلك الحين، أصبح من الواجب توجيه توصيات الوحدة التي تتطلب التنسيق فيما بين الوكالات إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في الوحدة، بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، ودعوتهم إلى اتخاذ إجراءات فردية أو جماعية بشأن التوصيات، بالتشاور مع المنظمات الأخرى الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين وباستخدام آليات التنسيق القائمة المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين. وخلص هذا الاستعراض إلى أن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والشبكات التي لها صلة بها تنظر منذ عام 2018 في إجراءات متابعة تستأنس بتقارير الوحدة وتتخذ إجراءات متابعة بشأنها.

اتسع نطاق دور اللجان المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة

ارتفع عدد اللجان المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة إلى حد كبير على نطاق منظومة الأمم المتحدة واتُسع نطاق ولاياتها ليشمل الرقابة الخارجية. ويمكن للجان، من خلال دورها الموسع، أن تساعد الوحدة في الحصول على معيار امتثال أدنى يطبق بشكل أكثر اتساقاً للنظام الأساسي للوحدة ونظم المتابعة التي تقرها الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة. وحدد هذا الاستعراض بعض الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها في دورات اللجان وتقاريرها السنوية. وتؤدي لجان مراجعة الحسابات والرقابة دوراً رئيسياً في رصد تنفيذ توصيات الوحدة. لكن لا يزال هناك مجال للتحسين لأن العديد من اللجان لا تغطي حتى الآن تقارير الوحدة وتوصياتها تغطية كافية في دوراتها وتقاريرها.

الإشارة إلى مسائل وحدة التفتيش المشتركة في التقارير السنوية لنصف المنظمات المشاركة لا تتضمن معلومات عن حالة توصيات وحدة التفتيش المشتركة للسنوات السابقة

في الوقت الحاضر، لا تقدم 13 منظمة من أصل 26 منظمة مشاركة معنية المستوى المطلوب من التفاصيل – أي فرع مخصص ومصفوفة – بشأن حالة توصيات الوحدة من السنوات السابقة حتى تنفيذها التام. ومن بين المنظمات المشاركة الثلاث عشرة المتبقية التي تناقش تقارير الوحدة الصادرة حديثاً وترصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقارير السنوات السابقة، تقدم 12 منظمة تقارير عن التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة والتوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية). فيما لا تقدم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلا تقارير مختارة فقط عن التوصيات.

تقديم تقارير وحدة التفتيش المشـــتركة حالياً بصـــورة مجزأة وبالجمع بينها يعرقل قيام الجمعية العامة بإجراء تقييم سليم للتقدم المحرز في تنفيذها.

والجمع المواضـــيعي بين تقارير الوحدة وتقارير الأمين العام لتقديمها إلى الجمعية العامة يجزّئ عمل الوحدة ولا يقدم صورة كاملة عن نواتجها. وبالتالي، لا تحصل الجمعية العامة ولجانها على نظرة عامة شاملة عن الإجراءات أو التقاعس عن العمل المتصل بالوحدة.

لا تزال المعلومات المستوفاة عن حالة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها في نظام التتبع الشبكي تعاني من نقص

يمكن لنظام التتبع الشبكي أيضاً أن يتتبع نظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير الوحدة، والتعليقات الرسمية للرؤساء التنفيذيين وأي قرارات ذات صلة تتخذها الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة. ويُنتظر من المنظمات أن تقوم دورياً بتحديد حالة قبول وتنفيذ كل توصية من توصيات الوحدة في نظام التتبع الشـــبكي، وبيان أثرها المنشـــود، وإدراج الأدلة المســـتندية المناســـبة. وأظهر تحليل للمدخلات في نظام التتبع فيما يتعلق بتقارير الوحدة الثلاثة والعشـــرين الصـــادرة بين عامي 2019 و2021 أن 10 منظمات مشاركة فقط قدمت هذه المعلومات.

يتطلب تزايد تقادم نظام التتبع الشبكي مشاركة الدول الأعضاء من أجل استبداله بسرعة بقاعدة بيانات أكثر حداثة وتنوعاً.

لم يعد نظام التتبع الشـــبكي يفي بالمعايير التقنية التي حددها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات التابع للأمانة العامة، الذي يستضـيف المنصـة. وإدخال مزيد من التحسينات على النظام القائم وتحســينه غير ممكن. وبالتالي، فإن اســتمرار توافر التطبيق وحالته التشــغيلية غير مؤكد، مما يشــكل خطراً متزايداً بســرعة، من بين أمور أخرى، من حيث الأمن الســيبراني. ونظام التتبع حاســم الأهمية لرصـــد حالة توصـــيات الوحدة، لأنه يوفر فيضـــاً من المعلومات فريداً من نوعه لكل من المنظمات المشاركة والدول الأعضاء. لذلك، من الضروري استبداله في أقرب وقت ممكن.

ضرورة استعاضة وحدة التفتيش المشتركة عن التصنيف "غير ذات صلة" بعبارة "لا ينطبق" فيما يتعلق بتوصيات الوحدة

وعندما تصنّف منظمة مشاركة توصية من توصيات الوحدة على أنها "غير ذات صلة"، فإن المسألة المطروحة لا تتعلق عادة بمضمون التوصية أو صلتها أو أثرها المنشود، وإنّما بانطباقها رسمياً أو بحكم الواقع على المنظمة المشـاركة المعنية. لذلك، يلزم الاسـتعاضـة عن هذا التصـنيف، في نظام التتبع الجديد والمحسّـن، بعبارة "لا ينطبق"، وذلك لتفادي إعطاء الانطباع وبأن التوصـية اعتبرت غير ذات صلة من الناحية الموضوعية.

التعامل مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة المعلقة منذ فترة طويلة

التوصيات التي إما أنّها ظلت قيد النظر أو لم تنفذ لمدة 10 سنوات أو أكثر تعتبر معلقة منذ فترة طويلة وتشـــكل مجالاً يثير قلق هيئات الرقابة التي أصـــدرتها. وباســـتثناء المادة 12 من النظام الأســاســـي لوحدة التفتيش المشـــتركة، التي تنص على أن التوصـــيات المقبولة ينبغي "تنفيذها بأســـرع ما يمكن"، لم تحدد الوحدة إطاراً زمنياً لتنفيذ توصياتها.

الحاجة إلى وضع فئة جديدة تسمى "التوصيات المغلقة"

بوجه عام، لتوصيات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات إطار زمني للتنفيذ أقصر من الإطار الزمني لتنفيذ توصيات الوحدة، وهي توصيات أوسع نطاقاً وأشمل على نطاق المنظومة. وعلاوة على ذلك، فإن توصيات الوحدة ليست ملزمة، وبالتالي فإن قبولها وتنفيذها ليسا إلزاميين. على الرغم من هذه الاختلافات الهامة، فإنّ تحديد إطار زمني لإغلاق توصيات الوحدة وتسجيل حالتها رسمياً على نظام التتبع الشبكي من شأنه أن يكون مفيداً. وسيتطلب غلق التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة (أي التوصيات الصادرة منذ 10 سنوات أو أكثر) قبول المخاطر من جانب المنظمات المشاركة المعنية لعدم قبول التوصيات وعدم تنفيذها. وبما أن النسخة الحالية من نظام التتبع الشبكي لا تشمل الفئة "المغلقة"، سيتعين إدراج فئة جديدة تسمى "مغلقة – الإدارة تقبل المخاطرة" في نظام التتبع الجديد والمحسن لمراعاة إغلاق التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة.

الاستنتاجات والتوصيات

بالمقارنة مع نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017، تم إحراز تقدم كبير من الناحية الكمية. ومع ذلك، لا تزال هناك أوجه قصور وثغرات كبيرة، معظمها نوعية في طبيعتها. وقد نفذت غالبية المنظمات المشاركة في الوحدة التوصيات الواردة في تقرير الوحدة لعام 2017، مما أدى إلى تحسين النظر في تقارير الوحدة وقبول التوصيات الواردة فيها وتنفيذها. ومع ذلك، وكما يبيّن هذا الاستعراض، لا يزال هناك مجال للتحسين، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنظر في تقارير الوحدة من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، واتخاذ قراراتها بشأن توصيات الوحدة، ورصد تنفيذ التوصيات. وللجان المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة دور هام تؤديه في هذا السياق، لأنها تقدم المشورة والتوصيات بشأن مسائل الرقابة الداخلية والخارجية على السواء، بما في ذلك توصيات الوحدة، إلى الرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية وهيئات إدارة منظماتهم. وينبغي تعزيز هذا الدور.

يتضمن هذا الاستعراض ست توصيات رسمية، أربع منها موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين واثنتان إلى الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة لاتخاذ إجراءات بشأنها. وتستكمل التوصيات الرسمية ب 21 توصية غير رسمية، ترد بالخط العريض في هذا التقرير ويرد سردها أدناه. وهي اقتراحات إضافية موجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة، تهدف إلى زيادة تعزيز ودعم نظرهم في تقارير الوحدة وقبولهم لتوصيات الوحدة وتنفيذها. وينبغي قراءتها في سياق النتائج المحددة لكل منظمة على حدة.

ألف- التوصيات الرسمية

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقدموا بعد إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اقتراحاً بشأن نظام لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها استناداً إلى الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997 والممارسات الجيدة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، أنّ يقوموا بذلك وأن يلتمسوا موافقة أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم على ذلك في أجل أقصاه نهاية عام 2025.

التوصية 2

ينبغي للأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2025، بمراجعة عملياتها للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها، بما في ذلك اتخاذ قراراتها بشأنها ورصد تنفيذ توصيات الوحدة من السنوات السابقة، مع مراعاة أمثلة الممارسات الجيدة المحددة في هذا التقرير، حسب الاقتضاء.

التوصية 3

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتخذوا إجراءات فردية أو جماعية، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، ويفضل أن يكون ذلك في إطار آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، لتنقيح المصطلحات الحالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في أجل أقصاه نهاية عام 2025، بهدف جعلها تتماشى مع المعايير التي تستخدمها الوحدة بحيث تقدّم معلومات وقائعية صحيحة بشأن قبول توصيات الوحدة، استناداً إلى ملاحظات كيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين، في ملاحظات الأمين العام على تقارير الوحدة.

التوصية 4

ينبغي للجمعية العامة أن تؤيد طلب الموارد المالية الإضافية اللازمة للاستعاضة عن نظام التتبع الشبكي الحالي لوحدة التفتيش المشتركة، الذي سيمول من مساهمات المنظمات المشاركة كجزء من الترتيبات الحالية لتقاسم تكاليف ميزانية الوحدة لعام 2025.

التوصية 5

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقدموا بعد تعليقات مفصلة ومعلومات مناسبة أن يفعلوا ذلك فوراً وعلى أساس مستمر، فضلاً عن تقديم الأدلة الداعمة بشأن تنفيذ التوصيات المقبولة في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة حتى يتسنى رصد تنفيذها تنفيذاً تاماً.

التوصية 6

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا تقديم معلومات وتعليلات مفصلة بشكل فوري وباستمرار في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بجميع توصيات الوحدة المبوّبة كتوصيات "غير مقبولة" أو "غير ذات صلة"، وأن يدرجوا هذه المعلومات في تقاريرهم الدورية المقدمة إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم.

باء- التوصيات غير الرسمية

توصي المفتشة الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة هذه المنظمات باتخاذ قرار تطبيق النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة تطبيقاً كاملاً والاعتراف بالوحدة كهيئة فرعية. وفيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقترح المفتشة مناقشة المسألة مرة أخرى مع الوحدة بغية إيجاد حل ملائم للطرفين (الفقرة 43).

وتوصي المفتشة بأن تكفل المنظمات إعطاء الواجبات المتصلة بوحدة التفتيش المشتركة وزناً مناسباً ضمن المسؤوليات العامة المسندة إلى منسقي الوحدة (الفقرة 83).

واستناداً إلى نتائج هذا الاستعراض، تشير المفتشة إلى التوصية الرسمية 7[ن] الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 وتوصي المنظمات التي لم تقبل بعد هذه التوصية ولم تنفذها بأن تفعل ذلك وبأن تقيم تسلسلاً إدارياً مباشراً مع الإدارة العليا في أقرب وقت ممكن (الفقرة 85).

وتقترح المفتشة إسناد مسؤوليات منسقي وحدة التفتيش المشتركة إلى الموظفين في الوظائف برتبة ف-5 أو ما فوقها (أي برتبة مدير)، ويفضل أن يكون ذلك إما في وظائف مستقلة مثل مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية أو المكاتب التنفيذية أو المكاتب المسؤولة عن الامتثال والمساءلة أو إدارة المخاطر أو التخطيط الاستراتيجي، أو التي تضطلع بمسؤوليات مماثلة تشمل رصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة الخارجية؛ بما في ذلك الوحدة (الفقرة 87).

وتقترح المفتشة أن تنظر المنظمات التي لم تعمل بعد بهذه الممارسة الجيدة في تعيين جهات تنسيق لإجراء استعراضات محددة من أجل تعزيز المعالجة الداخلية لتقارير وحدة التفتيش المشتركة والنظر فيها، ومن ثم قبول توصيات الوحدة وتنفيذها (الفقرة 97).

وتكرر المفتشة التوصية غير الرسمية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 وتقترح أن تعيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية النظر في موقفها، وأن يجنح مجلس إدارتها إلى الممارسة الجيدة للمنظمات الأخرى المشاركة في الوحدة للنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها ذات الصلة (الفقرة 112).

وتقترح المفتشة أن تقوم الأمانات والأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة المعنية باستعراض ممارساتها وتنفيذ الممارسات الجيدة المحددة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 في أقرب وقت ممكن (الفقرة 115).

وتقترح المفتشة أن تُعرض تقارير وحدة التفتيش المشتركة إما كبنود قائمة بذاتها في جدول الأعمال أو في إطار بنود جدول الأعمال الدائمة التي تغطي مسائل الرقابة. وعلاوة على ذلك، تشير المفتشة إلى أنه ينبغي، كحد أدنى، إتاحة الوصلات الإلكترونية التشعبية لتقارير الوحدة، وتعليقات الرؤساء التنفيذيين المعنيين، واقتراح مسار عمل ملموس للمتابعة، حسب الاقتضاء (الفقرة 117).

وتقترح المفتشة أن تنظر جميع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة في تقرير الوحدة لعام 2023[س]، بغية تحسين عمليات وإجراءات النظر في مسائل الرقابة، بما في ذلك تقارير الوحدة، من جانب أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها (الفقرة 127).

وتوصي المفتشة بأن يدعو المزيد من المنظمات مفتشي وحدة التفتيش المشتركة إلى دورات أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها لتقديم تقارير ذات أهمية خاصة للمنظمات المعنية، وبتخصيص وقت كاف لمناقشة توصيات الوحدة (الفقرة 132).

وتوصي المفتشة بأن تنظر المنظمات المشاركة في تنفيذ هذه الممارسة الجيدة التي يطبقها برنامج الأغذية العالمي كلما أدرجت تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها في جداول أعمال دورات أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها (الفقرة 139).

علاوة على ذلك، وبما أنه يمكن أن توفّر لمجلس الرؤساء التنفيذيين إمكانية الوصول إلى نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة، تقترح المفتشة التحقق بانتظام من التعليقات التي تبديها المنظمات المشاركة في ضوء معدلات قبول وتنفيذ توصيات الوحدة المبلغ عنها في نظام التتبع الشبكي (الفقرة 166).

وتحيط المفتشة علماً بالتقدم المحرز، وتقترح أن يواصل الرؤساء التنفيذيون، بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، تنفيذ التوصيات الموجهة إليهم والتي تتطلب التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتقترح المفتشة أيضاً الإبلاغ عن تنفيذ تلك التوصيات من خلال نظام التتبع الشبكي (الفقرة 170).

وتقترح المفتشة أن تخصص اللجان المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة التابعة للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وقتاً كافياً خلال دوراتها للنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها، ولا سيما رصد التنفيذ الكامل للتوصيات من جانب المنظمات المعنية، وأن تدرج النتائج في تقاريرها السنوية، بما في ذلك التوصيات والمشورة ذات الصلة المقدمة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة والرؤساء التنفيذيين (الفقرة 182).

وتوصي المفتشة المنظمات التي لم تقم بعد بوضع وإدخال لوحات متابعة للتتبع أو إدماج توصيات وحدة التفتيش المشتركة في منهاج قائم بأن تفعل ذلك، بغض النظر عن هيكلها الحالي في مجال تكنولوجيا المعلومات (الفقرة 190).

وتوصي المفتشة بوضع مصفوفات مواضيعية – بدلاً من مصفوفة مركزية – بشأن حالة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، يمكن بعد ذلك تقديمها إلى اللجان ذات الصلة التي تكون قد نظرت من قبل في تقارير الوحدة ذات الصلة في السنوات السابقة. وترى المفتشة أن ذلك سيكون حلاً مؤقتاً عملياً، في انتظار تنفيذ الجمعية العامة للتوصية 3[ع] من الوثيقة JIU/REP/2017/5 (الفقرة 201).

وتشير المفتشة إلى التوصية 4[ف] الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 وتقترح أن تقبل الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وتنفذها في أقرب وقت ممكن من أجل سد الفجوة في رصدها لتنفيذ توصيات الوحدة الصادرة في السنوات السابقة، بغض النظر عما إذا كانت التوصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين أو الأجهزة التشريعية أو هيئات الإدارة (الفقرة 202).

وتشير المفتشة إلى التوصية 5[ص] الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 وتقترح على المنظمات التي لم تقبل هذه التوصية ولم تنفذها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تضع أدوات التحقق والرصد المناسبة (الفقرة 207).

واستناداً إلى نتائج هذا الاستعراض والعدد الصغير نسبياً من المنظمات التي تقدم معلومات عن نظر أجهزتها التشـــريعية وهيئات إدارتها في تقارير وحدة التفتيش المشـــتركة في نظام التتبع الشبكي، تقترح المفتشة أن تبدأ المنظمات الثماني عشرة المتبقية في تقديم المعلومات ذات الصلة في نظام التتبع الشـــبكي في أقرب وقت ممكن، من أجل تعزيز شـــفافية عملية المتابعة فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها بشأن توصيات الوحدة (الفقرة 212).

ونظراً لاختلاف تفسيرات المنظمات المشاركة لمعنى "غير ذات صلة" فيما يتعلق بتوصيات وحدة التفتيش المشـتركة، تقترح المفتشـة وصـف هذه الفئة بأنها "لا تنطبق" في نظام التتبع الجديد والمحسن، من أجل تجنب سوء التفسير (الفقرة 232).

وتوصـي المفتشـة بأن تتخذ وحدة التفتيش المشـتركة قرار غلق التوصـيات المعلقة منذ فترة طويلة التي ظلت قيد النظر أو التي لم تنفذ بعد 10 سنوات أو أكثر من صدور تقارير الوحدة ذات الصلة، شـريطة أن تقبل المنظمات المعنية المخاطر ذات الصـلة كتابة، اسـتجابة لإخطار الوحدة بالإجراء المقترح اتخاذه. ومن شأن ذلك أن يمكّن الوحدة من تسجيل التوصيات على أنها مغلقة (الفقرة 240).

(أ) انظر A/52/34، المرفق الأول.

(ب) انظر JIU/NOTE/1999/1-10 وJIU/NOTE/2000/1-5 المتاحتين على الرابط https://www.unjiu.org/content/management-letters.

(ج) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيســـف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصـــالات، والمنظمة البحرية الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(د) JIU/REP/2017/5.

(هـ) JIU/ML/2015/3، وJIU/ML/2015/4، وJIU/ML/2015/5، وJIU/ML/2015/6، وJIU/ML/2016/1، وJIU/ML/2016/2، وJIU/ML/2016/3، وJIU/ML/2016/4، وJIU/ML/2016/5، وJIU/ML/2016/6، وJIU/ML/2016/7، وJIU/ML/2016/8، وJIU/ML/2016/9، وJIU/ML/2016/10، وJIU/ML/2016/11، وJIU/ML/2016/12، وJIU/ML/2016/13، وJIU/ML/2016/14، وJIU/ML/2016/15، وJIU/ML/2016/16، وJIU/ML/2016/17، وJIU/ML/2016/18، وJIU/ML/2016/19، وJIU/ML/2016/20، وJIU/ML/2016/21، وJIU/ML/2016/22، وJIU/ML/2016/23، وJIU/ML/2016/24، و24–JIU/ML/2016/2. متاحة على الرابط https://www.unjiu.org/content/management-letters.

(و) انظر الرابط https://www.unjiu.org/content/self-assessment-2022 للاطلاع على موجز للتقييم الذاتي.

(ز) الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(ح) الأمانة العامة للأمم المتحدة، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصـــندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصـــالات، واليونســـكو، واليونيدو، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو.

(ط) الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية شؤون اللاجئين، والأونروا، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والفاو، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة السياحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(ي) الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية شؤون اللاجئين، والأونروا، ومركز التجارة الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(ك) الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، واليونيدو، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(ل) للاطلاع على التفاصيل، انظر المرفق السادس.

(م) فئات القبول في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة هي: قيد النظر، ومقبول، وغير مقبول، وغير ذي صلة.

(ن) "ينبغي لرؤساء المنظمات التنفيذيين الذين لم يرسوا تبعية جهة تنسيق وحدة التفتيش المشتركة المباشرة في التسلسل الإداري للإدارة العليا أن يفعلوا ذلك".

(س) JIU/REP/2023/7.

(ع) "ربما تود الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع وحدة التفتيش المشتركة وفي أجل أقصاه نهاية عام 2019، مقترحات لتعزيز عملية صنع القرار بشأن تقارير الوحدة وتوصياتها، بما في ذلك إمكانية الرجوع إلى الممارسات التي كانت مطبقة قبل اعتماد القرار 267/59".

(ف) "ينبغي للهيئات التشريعية للمنظمات التي لم تطلب بعد إعداد تقارير المتابعة السنوية عن تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في السنوات السابقة حتى تنفيذها التام أن تفعل ذلك في أجل أقصاه نهاية عام 2018".

(ص) "ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يحسنوا بعد نظر هيئاتها التشريعية في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة إلى القيام بذلك بحلول نهاية عام 2018، تماشياً مع أفضل الممارسات/الممارسات الجيدة المحددة".

فهرس المنظمات

الكيان	*رقم الفقرة*
الأمانة العامة للأمم المتحدة	54، 141، 250
الأونكتاد	25، 54، 74، 80، 108، 109، 110، 123، 187، 227
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	25، 54، 74، 80، 108، 110، 123، 223
موئل الأمم المتحدة	25، 54، 73، 74، 76، 80، 108، 110، 123، 223، 234
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	25، 54، 74، 80، 108، 110، 123، 234
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	25، 52، 54، 80، 114، 116، 124، 227
صندوق الأمم المتحدة للسكان	52، 54، 80، 89، 91، 94، 114، 116، 124، 196، 197
مفوضية شؤون اللاجئين	54، 74، 80، 89، 93، 103، 108، 109، 110، 178، 185، 187، 189، 192، 200، 227
اليونيسف	52، 54، 80، 89، 91، 93، 104، 114، 116، 124، 130، 174، 186، 189، 192، 196، 197، 238
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	54، 80، 114، 124، 187، 189، 192
الاونروا	54، 74، 80، 89، 108، 109، 110، 123، 200
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	39، 54، 80، 114، 124، 135، 200
برنامج الأغذية العالمي	40، 52، 54، 80، 89، 91، 92، 99، 101، 123، 135، 136، 138، 139، 187، 192، 196، 197، 238، 251
مركز التجارة الدولية	25، 54، 74، 80، 108، 110، 123
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	26، 39، 40، 55، 80، 131، 174، 200
الفاو	40، 42، 52، 54، 58، 80، 122، 130، 200، 238
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	26، 40، 41، 43، 44، 45، 55، 59، 60، 73، 74، 80، 108، 110، 112، 123، 187، 200، 223، 230
الإيكاو	44، 45، 52، 54، 58، 60، 80، 89، 122، 130، 174
منظمة العمل الدولية	52، 54، 58، 78، 80، 131، 135، 136، 137، 174
المنظمة البحرية الدولية	40، 42، 55، 59، 60، 80، 89، 91، 122، 130، 187، 200، 235، 238
الاتحاد الدولي للاتصالات	40، 42، 44، 45، 55، 59، 60، 80، 130، 187، 200، 235، 238
اليونسكو	40، 42، 52، 54، 60، 80، 128، 131، 135، 137، 187، 235، 238، 246
اليونيدو	52، 54، 58، 80، 96، 99
منظمة الأمم المتحدة للسياحة	55، 59، 80، 130
الاتحاد البريدي العالمي	40، 42، 52، 54، 58، 60، 80، 89، 91، 128، 131
منظمة الصحة العالمية	52، 54، 78، 80، 89، 91، 95، 105، 116، 128، 131، 176، 187، 188، 192، 199، 238، 246
الويبو	40، 42، 44، 45، 54، 60، 78، 80، 116، 128، 130، 135، 136، 137، 187، 246
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	52، 54، 80، 122، 131، 174، 177، 198

المحتويات

الصفحة

موجز تنفيذي iii

فهرس المنظمات xvi

أولاً – مقدمة 1

ألف – الخلفية 1

باء – الاهداف 4

جيم – النطاق والقيود 5

دال – المنهجية 5

هاء – المصطلحات والتعاريف الرئيسية 7

ثانياً – الإطار التشريعي والمؤسسي 9

ألف – قبول مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة 9

باء – القرارات بشأن نظم متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة استناداً إلى مبدأ تقاسم المسؤولية 10

جيم – الاستعراض الأول على نطاق المنظومة لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها 14

ثالثاً – نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومعالجتها 18

ألف – دور منسقي وحدة التفتيش المشتركة 18

باء – نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومعالجتها من قِبل المنظمات المشاركة 20

رابعاً – النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة واتخاذ القرارات بشأن التوصيات الواردة فيها 24

ألف – النظر في التقارير على الصعيد الداخلي (من جانب أمانات المنظمات المشاركة) 24

باء – النظر في التقارير على الصعيد الخارجي (من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة) 24

خامساً – دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق 36

ألف – مقدمة 36

باء – إعداد مذكرات الأمين العام مشفوعة بتعليقات الأمين العام والمجلس على تقارير وحدة التفتيش المشتركة 37

سادساً – دور لجان مراجعة الحسابات والرقابة التابعة للمنظمات المشاركة في عملية متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها 43

سابعاً – الإبلاغ والرصد فيما يتعلق بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها، بما في ذلك التحقق 46

ألف – الإجراءات على الصعيد الداخلي (من جانب أمانات المنظمات المشاركة) 46

باء – الإجراءات على الصعيد الخارجي (من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة) 48

جيم – التحقق من توصيات وحدة التفتيش المشتركة المنفذة 50

ثامناً – نظام التتبع الشبكي التابع لوحدة التفتيش المشتركة 52

ألف – معدلات القبول والتنفيذ 57

باء – معدلات عدم القبول والتوصيات المبوّبة كتوصيات "غير ذات صلة" 59

جيم – التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة (الصادرة في الفترة من 2009 إلى 2013) 60

تاسعاً – الاستنتاج وسبل المضي قدماً لتحسين قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة 62

ألف – الاستنتاج 62

باء – سبيل المضي قُدماً 62

المرفقات

الأول – قبول مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، والتحفظات المبداة، والقرارات المتخذة بشأن نظم متابعة تقارير الوحدة وتوصياتها 67

الثاني – إطار نموذجي لنظام لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة (المرفق الأول لتقرير الوحدة السنوي لعام 1997 (A/52/34)) 70

الثالث – مثالان للممارسات الجيدة: مقررات اليونيدو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن نظم متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة.... 73

الرابع – الممارسات الجيدة التي تتبعها المنظمات المشاركة فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بنظم متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك الأحكام الخاصة بمشاركة الوحدة أو حضورها في دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة 76

الخامس – عملية متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة (كما وردت في الوثيقة JIU/REP/2017/5) 78

السادس – النظر في تقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة، واتخاذ الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة للقرارات 79

السابع – المنظمات التي قدمت معلومات في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة بشأن نظر أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها في تقارير الوحدة (حتى كانون الأول/ديسمبر 2023) 85

الثامن – نظر لجان مراجعة الحسابات والرقابة في المنظمات المشاركة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (2018–2022) 86

التاسع – معدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة والتوصيات قيد النظر (2017–2021) 88

العاشر – معدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها قيد نظر هيئات إدارة المنظمات المشاركة ورؤسائها التنفيذيين (2017–2021) 90

الحادي عشر – توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي تصنّفها المنظمات المشاركة كتوصيات "غير مقبولة" أو "غير ذات صلة" (2017–2021) 92

الثاني عشر – توصيات وحدة التفتيش المشتركة المعلقة منذ فترة طويلة (2009–2013)[1] 94

الثالث عشر – جهات تنسيق وحدة التفتيش المشتركة في المنظمات المشاركة 96

الرابع عشر – الوقت الذي استغرقه إصدار مذكرات الأمين العام بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة، مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين (2020–2021) 98

الخامس عشر – تطبيق الممارسة الجيدة المقترحة في الوثيقة JIU/REP/2017/5 لنظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (2023) 99

السادس عشر – استعراض عام للإجراءات التي يتعين على المنظمات المشاركة اتخاذها بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة 102

أولاً- مقدمة

1- **استعراض النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها والإجراءات المتخذة بشأنها، على نطاق المنظومة.** لقد أُدرج هذا الاستعراض في برنامج عمل الوحدة لعام 2022[1]. وتم تأجيل إجراء الاستعراض إلى آذار/مارس 2023 بسبب عدم توافر الموارد البشرية وعوامل تقييدية أخرى. ويشكل الاستعراض جزءاً من عمل الوحدة في مجال التركيز المواضيعي المتمثل في "ترتيبات وآليات الحوكمة، فضلاً عن التنسيق فيما بين الوكالات"؛ ويتناول الاستعراض الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل للوحدة المتمثل في تعزيز نتائج وتأثير منتجات الوحدة، على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي للوحدة للفترة 2020-2029[2].

2- **تتوقف المتابعة الفعالة على قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها.** هناك اتفاق عام بين جميع أصحاب المصلحة - المنظمات المشاركة في الوحدة، والدول الأعضاء، والأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، ولجان مراجعة الحسابات والرقابة، والوحدة نفسها - على أنه من الضروري أن تجري الوحدة استعراضات منتظمة لحالة قبول توصياتها وتنفيذها، نظراً لكون قيمة تقارير الوحدة وتوصياتها وأثرها تتوقف على فعالية متابعتها. وتستتبع هذه المتابعة النظر الجاد في تقارير الوحدة من جانب الرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة، وقبول التوصيات وتقديم أسباب وجيهة قائمة على الحقائق والأدلة لعدم قبولها أو اعتبارها غير ذات صلة[3]، واتخاذ جميع الجهات المعنية الإجراءات المناسبة لتنفيذ التوصيات المقبولة ورصد تنفيذها.

3- والاستعراض الحالي عملية مزدوجة. فمن ناحية، يقيّم الاستعراض ما يلزم أن تقوم به المنظمات المشاركة وأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها لتعزيز نظرها في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وقبول توصيات الوحدة وتنفيذها؛ ومن ناحية أخرى، ينظر الاستعراض في ما يتعين على المنظمات المشاركة وأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها القيام به لتعزيز نظرها في تقارير الوحدة وقبول توصيات الوحدة وتنفيذها، ومن ثم تعزيز نتائج وتأثير منتجاتها.

ألف- الخلفية

4- **النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 1976.** تم إنشاء الوحدة على أساس تجريبي في عام 1966. ووافقت الجمعية العامة على النظام الأساسي للوحدة، على النحو المبين في مرفق قرارها 192/31 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1976، وبذلك أنشئت الوحدة. ويحدد النظام الأساسي، الذي دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 1978، مهام الوحدة وسلطاتها ومسؤولياتها، وقد أصبحت هيئة فرعية دائمة تابعة للجمعية العامة وكذلك للأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي قبلت نظامها الأساسي.

5- **يُستمد وضع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة من قبولها للنظام الأساسي.** قبول النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة هو قرار تتخذه الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات، باستثناء حالة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومكاتبها التي يشملها النظام الأساسي من خلال موافقة

(1) انظر الوثيقة A/76/34، المرفق السابع.

(2) انظر الوثيقة A/74/34، المرفق الأول، الفقرة 9.

(3) عبارة "غير ذات صلة" تعني أن التوصية لا تنطبق على منظمة معينة لأسباب محددة.

الجمعية العامة عليه. وقد تأكد ذلك في مذكرة مؤرخة 23 آذار/مارس 2000 موجهة من مكتب الشؤون القانونية إلى الأمين التنفيذي للوحدة[4]، جاء فيها أن القبول الرسمي للنظام الأساسي للوحدة ليس مطلوباً من الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومكاتبها.

6- **يحدد النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة إجراءات معالجة تقارير الوحدة وتنفيذ توصياتها.** توفر المادتان 11 و12 من النظام الأساسي للوحدة الأساس القانوني لنظر المنظمات المشاركة في تقارير الوحدة ومذكراتها ورسائلها السرية ومتابعتها. وتفصّل هاتان المادتان إجراءات معالجة وتجهيز تقارير الوحدة من جانب الوحدة نفسها والمنظمات المشاركة فيها ومجلس الرؤساء التنفيذيين، وإجراءات تنفيذ التوصيات فضلاً عن التحقق منها.

7- **مبدأ المسؤولية المشتركة.** في عام 1996، أرست الجمعية العامة، في قرارها 233/50، مبدأ أنّ "أثر الوحدة على فعالية تكاليف الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والوحدة وأمانات المنظمات المشاركة".

8- **اقتراح وحدة التفتيش المشتركة وضع إطار نموذجي لمتابعة تقاريرها.** استجابة لقرار الجمعية العامة 233/50، قدمت الوحدة اقتراحاً بعنوان "نحو نظام أكثر فعالية لمتابعة تقارير الوحدة" في تقريرها السنوي لعام 1997[5]. وكان هذا الاقتراح قد أقرّته الجمعية العامة في قرارها 16/54 المؤرخ 29 تشرين الأول/أكتوبر 1999، الذي أصبح بعد ذلك الإطار النموذجي للوحدة لمتابعة تقاريرها. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق الثاني.

9- **فهم مشترك بشأن أساليب المتابعة.** تكميلاً لنظام المتابعة المقترح، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة، في عامي 1999 و2000، سلسلة من المذكرات الفردية[6]. بشأن معالجة تقاريرها إلى 15 منظمة من المنظمات المشاركة فيها[7].

10- **اتخذت أربع عشرة منظمة مشاركة قراراً بخصوص وضع نظم متابعة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.** استرشدت هيئات الإدارة والأجهزة التشريعية في 14 منظمة مشاركة[8] بقرار الجمعية العامة 16/54، آخذة في اعتبارها المذكرات ذات الصلة التي أصدرتها الوحدة إلى المنظمات المشاركة، بين عامي 2001 و2005، وإلى هيئات الإدارة والأجهزة التشريعية فاتخذت قرارات بشأن طرائق نظرها في تقارير الوحدة وتوصياتها بالموافقة على الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997 برمّته أو بتعديله وفقاً لاحتياجاتها.

(4) انظر المقتطف من الحولية القانونية للأمم المتحدة لعام 2000، الجزء الثاني، الفصل السادس، ألف، 11 - "تعريف 'الهيئات المنتسبة للأمم المتحدة' فيما يتعلق بالنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة - الأجهزة والهيئات الفرعية التابعة للأمم المتحدة - مسألة ما إذا كان يجب على هذه الهيئات الالتزام بأحكام النظام الأساسي (5 نيسان/أبريل 2000)"، الصفحة 354. متاح على الرابط https://legal.un.org/unjuridicalyearbook/pdfs/english/by_chapter/chpVI/2000/chpVI.pdf.

(5) انظر الوثيقة A/52/34، المرفق.

(6) انظر الوثيقتين JIU/NOTE/1999/1-10 وJIU/NOTE/2000/1-5. وهما متاحتان على الرابط https://www.unjiu.org/content/reports-and-notes?page=5.

(7) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة البحرية الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، واليونسكو، واليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(8) الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

11- **التقييم الذاتي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2010.** استعرضت الوحدة، في أول تقييم ذاتي أجرته، في جملة أمور، المسائل المتصلة بمتابعة تقاريرها ولاحظت، فيما يتعلق بنظم المتابعة القائمة وتنفيذ توصياتها عملياً أن "أحد الجوانب الرئيسية يتمثل في تحديد مدى تأثير وجود اتفاق رسمي على جوانب مثل التعميم والنظر في التوصيات، والنظر في تقديم التقارير، وما هو أهم من ذلك اتخاذ الإجراءات. وفي هذه المرحلة، يطرح تعدد الحالات تحدياً يتمثل في صعوبة التوصل إلى استنتاج بطريقة أو بأخرى أو التوصل إلى استنتاج أنماط قابلة للتطبيق على نطاق واسع"[9].

12- **تتبع الإجراءات المتخذة بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة منذ عام 2004 وإدخال نظام التتبع الشبكي في عام 2012.** ما فتئت الوحدة تتابع الإجراءات المتخذة بشأن توصياتها من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة والرؤساء التنفيذيين منذ عام 2004. وقد أنشأت الوحدة نظام التتبع الشبكي في عام 2012. وتم إصدار نسختين محدثتين من نظام التتبع الشبكي في حزيران/يونيه 2014 وتموز/يوليه 2016.

13- **رسائل إدارة وحدة التفتيش المشتركة الموجّهة في عامي 2015 و2016.** خلال فترة السنتين من 2015 إلى 2016، أصدرت الوحدة سلسلة من الرسائل الإدارية التي تحلل قبول المنظمات المشاركة لتوصياتها وتنفيذها، وتسلط الضوء على الممارسات الجيدة وتقترح إدخال تحسينات عند الحاجة[10].

14- **أول استعراض لوحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة لمتابعة تقارير الوحدة وتوصياتها.** على الرغم من أن الوحدة كانت تصدر تقارير وتوصيات منذ أن بدأت عملها، إلاّ أن أول استعراض على نطاق المنظومة لمتابعة تقارير وتوصيات الوحدة من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لم يتم إلاّ في عام 2015. وتقرير نتائج[11] هذا الاستعراض صدر في عام 2017.

15- **التقييم الذاتي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2022.** في عام 2022، أكملت الوحدة عملية داخلية[12] تهدف إلى اقتراح إدخال تحسينات على عمل الوحدة استناداً إلى تقييم للحالة الراهنة من منظور استراتيجي وتشغيلي على حد سواء والنظر في تطور الوحدة منذ التقييم الذاتي الأخير في عام 2013. ونظر التقييم الذاتي لعام 2022، في جملة أمور، في جودة تقارير الوحدة وتوصياتها فضلاً عن فائدتها وأثرها.

16- **لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التحسين من أجل المتابعة الفعالة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة.** أشارت نتائج التقييم الذاتي لعام 2022 إلى أنه لا أمانات المنظمات المشاركة في الوحدة والدول الأعضاء فيها ولا الوحدة نفسها قد استفادت استفادة كاملة من الفرص المتاحة المحددة في تقرير الوحدة لعام 2017. وبالتالي، ظلت جهود التحسين عملاً جارياً على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي الوحدة. وأكدت هذه النتيجة وغيرها من استنتاجات عملية التقييم الذاتي الحاجة إلى هذا الاستعراض.

---

(9) وحدة التفتيش المشتركة، التقييم الذاتي لعام 2010، وثيقة داخلية.

(10) JIU/ML/2015/3، وJIU/ML/2015/4، وJIU/ML/2015/5، وJIU/ML/2015/6، وJIU/ML/2016/1، وJIU/ML/2016/2، وJIU/ML/2016/3، وJIU/ML/2016/4، وJIU/ML/2016/5، وJIU/ML/2016/6، وJIU/ML/2016/7، وJIU/ML/2016/8، وJIU/ML/2016/9، وJIU/ML/2016/10، وJIU/ML/2016/11، وJIU/ML/2016/12، وJIU/ML/2016/13، وJIU/ML/2016/14، وJIU/ML/2016/15، وJIU/ML/2016/16، وJIU/ML/2016/17، وJIU/ML/2016/18، وJIU/ML/2016/19، وJIU/ML/2016/20، وJIU/ML/2016/21، وJIU/ML/2016/22، وJIU/ML/2016/23، وJIU/ML/2016/24، وJIU/ML/2016/2-24. متاحة على الرابط https://www.unjiu.org/content/management-letters.

(11) انظر الوثيقة JIU/REP/2017/5.

(12) انظر موجز التقييم الذاتي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2022، المتاح على الرابط التالي: https://www.unjiu.org/content/self-assessment.

17- **طلب الجمعية العامة زيادة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة.** في نفس السياق، بهدف ضمان أن تؤدي الاستعراضات المقبلة إلى زيادة عدد التوصيات المقبولة دون الإضرار بمتانتها، طلبت الجمعية العامة، في قرارها 279/77 (الفقرة 15) المؤرخ 18 نيسان/أبريل 2023، إلى الوحدة أن تدرس الوضع الراهن لتوصياتها، بما في ذلك التوصيات التي ترى بعض المنظمات المشاركة أنها ليست في محلها، نظراً للاختلاف الكبير في معدلات قبول توصيات الوحدة ومعدلات تنفيذها.

18- علاوة على ذلك، دعت الجمعية العامة، في القرار نفسه (الفقرة 16)، الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة إلى استخدام تقارير الوحدة بفعالية وإلى إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيات الوحدة في الوقت المناسب وكما ينبغي. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، المضي في تشجيع المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة على الاستعراض المنتظم لحالة قبول توصيات الوحدة وتنفيذها، و"النظر في تقديم تفسيرات لعدم القبول وعدم التنفيذ إلى الوحدة". وقد تكررت هذه الطلبات في عام 2024 في قرار الجمعية العامة 276/78 (الفقرات 10-14)، الذي أوصت اللجنةَ الخامسةَ باعتماده[13] في تقريرها عن نظرها في بند جدول الأعمال المعنون "وحدة التفتيش المشتركة".

19- وعلى هذه الخلفية، أُجري هذا الاستعراض، ولا سيما لدراسة الوضع الحالي في ضوء النتائج والتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017، وتحديد مجالات التحسين، والاستجابة لطلبات الجمعية العامة الواردة في القرارات المذكورة أعلاه.

باء- الاهداف

20- الهدف الرئيسي من هذا الاستعراض هو تحديد الحالة الراهنة فيما يتعلق بالنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وعملية صنع القرار المتعلقة بقبول وتنفيذ توصياتها من جانب المنظمات المشاركة في الوحدة وأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها، وتقييم التقدم المحرز منذ الاستعراض الأخير الذي أجرته الوحدة بشأن هذا الموضوع. وسينصب التركيز بوجه خاص على تحديد الفرص المتاحة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين لتحسين النظر في تقارير الوحدة وتوصياتها واتخاذ القرارات بشأنها، بما في ذلك تحسين معدلات قبول التوصيات وتنفيذها، بوسائل منها تعزيز جميع مراحل العملية على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الاتساق والتعاون على نطاق المنظومة من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن توصيات الوحدة.

21- **ممارسات المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة.** يبحث هذا الاستعراض الطريقة التي تتبعها المنظمات المشاركة في الوحدة (رؤساؤها التنفيذيون وأماناتها، وأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها، ولجان مراجعة الحسابات والرقابة، حيثما كان ذلك متاحاً) في معالجة وبحث تقارير ومذكرات الوحدة، فضلاً عن التوصيات الواردة فيها، وعملية صنع القرار ذات الصلة، بغية تيسير اتخاذ إجراءات متابعة أكثر فعالية لتقارير الوحدة وزيادة معدل قبول توصيات الوحدة وتنفيذها، بما في ذلك رصدها على مرّ الزمن.

22- **ممارسات مجلس الرؤساء التنفيذيين.** يبحث هذا الاستعراض الطريقة التي تجمع بها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تعليقات المنظمات المشاركة وتوحد هذه التعليقات تحضيراً لملاحظات الأمين العام بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة.

(13) انظر الوثيقة A/78/826.

23- **الغرض**. الغرض من هذا الاستعراض هو تحديد الثغرات وأوجه القصور، فضلاً عن الممارسات الجيدة في معالجة المنظمات المشاركة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة واتخاذ القرارات بشأن توصياتها. وتهدف التوصيات إلى تعزيز عملية المتابعة فيما يتصل بتقارير الوحدة، بغية تيسير اتخاذ إجراءات متابعة أكثر فعالية وزيادة معدل قبول وتنفيذ توصيات الوحدة، بما في ذلك رصدها بفعالية على مر الزمن.

جيم- النطاق والقيود

24- **استعراض على نطاق المنظومة للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها والإجراءات المتخذة بشأنها**. أُجري هذا الاستعراض على نطاق المنظومة وهو يشمل جميع المنظمات المشاركة في الوحدة، ألا وهي الأمانة العامة للأمم المتحدة، والصناديق والبرامج ذات الإدارة المستقلة، وهيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى، والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

25- **القيود**. لا يغطي هذا الاستعراض بالتفصيل خمس منظمات مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز التجارة الدولية)، التي تحكمها الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن اتخاذ القرار بشأن العديد من التوصيات الرسمية في تقارير ومذكرات الوحدة على نطاق المنظومة يخضع لسلطة الأمين العام أو الجمعية العامة. وقدمت منظمة واحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) تعليقاتها على مشروع التقرير بعد الموعد النهائي الممدد، ولذلك لم تؤخذ تلك التعليقات في الاعتبار في الصيغة النهائية.

26- **النظر في اختلاف ولايات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وحجمها وهياكلها التنظيمية**. لأغراض هذا الاستعراض وتيسيراً لاستخدامه من جانب المنظمات المشاركة والدول الأعضاء، وبعد مراعاة ولايات مختلف المنظمات وحجمها وهياكلها التمويلية، تم التمييز بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها والصناديق والبرامج ذات الإدارة المستقلة، من ناحية، والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والكيانات الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من جهة أخرى. وفي الحالات التي لا تنطبق فيها التوصيات بالتساوي على جميع المنظمات التي شاركت في الاستعراض، أشير إلى ذلك بوضوح.

27- وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة مشمول أيضاً بهذا الاستعراض، فيما يتعلق بإصدار المنظمات المشاركة تعليقات موحدة على التقارير على نطاق المنظومة والمنظمات المتعددة، فضلاً عن متابعة التوصيات الموجهة إليه.

دال- المنهجية

28- **النهج**. لتعزيز متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها وتحديد أمور من بينها الممارسات الجيدة في المنظمات المشاركة، نظر الاستعراض في ما يلي:

- قبول النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك أثر أي تحفظات تبديها المنظمات فيما يتعلق بالنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها واتخاذ القرارات بشأنها، والقرارات التي تتخذها المنظمات بشأن نظم متابعة تقارير الوحدة
- العمليات المختلفة للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها واتخاذ القرارات بشأنها من جانب الأمانات والرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في الوحدة

- دور منسقي وحدة التفتيش المشتركة
- دور اللجان المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة التابعة للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة
- دور مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك تحليل تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها الواردة في مذكرات الأمين العام
- الإبلاغ عن قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها، بما في ذلك من خلال نظام التتبع الشبكي التابع للوحدة
- عمليات متابعة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة
- تحليل معدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والتوصيات المصنّفة بأنها "غير مقبولة" أو "غير ذات صلة"
- توصيات وحدة التفتيش المشتركة المعلقة منذ فترة طويلة وسبل معالجة المسألة

29- **الضمانات الأخلاقية.** أولي الاعتبار الواجب لحماية سرية أصحاب المصلحة الذين ردوا على الاستبيان المؤسسي وشاركوا في المقابلات، ولدعم الاستقلال المهني للمفتشة التي أجرت الاستعراض. وقد تم التأكد من أن المفتشة ليس لها أي انتماء أو أي مشاركة في أي منظمة أو كيان موضع الاستعراض، ولا أي مصلحة مالية أو غير مالية في الموضوع الذي يناقشه هذا التقرير. تصرفت المفتشة دون أي تدخل من المنظمات المشاركة أو أي منظمات حكومية أو غير حكومية أخرى وباستقلالية تامة عنها.

30- **التوقيت والمنهجية.** أجري الاستعراض في الفترة من شباط/فبراير 2023 إلى كانون الأول/ديسمبر 2023 على نطاق المنظومة وشمل 28 منظمة مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة. وتم تصميم منهجية الاستعراض وتنفيذها وفقاً للمعايير الداخلية وأساليب عمل الوحدة. واستخدمت المفتشة نهجاً بحثياً متعدد الأساليب، شمل أساليب نوعية وكمية لجمع البيانات وتحليلها، واستند إلى مصادر متعددة، منها:

- استعراض مكتبي مستفيض وتحليل متعمق للسياسات والإجراءات المتصلة بالنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة واتخاذ القرارات بشأنها والتوصيات الواردة فيها، مثل الوثائق ذات الصلة للأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في المنظمات المشاركة في الوحدة والتقارير السنوية للرؤساء التنفيذيين ووظائف الرقابة الداخلية ولجان مراجعة الحسابات والرقابة. وبالإضافة إلى ذلك، خضعت البيانات المجمّعة من الوثائق وغيرها من المعلومات المتلقاة لتحليل مفصّل
- استبيان مؤسسي واستبيانان تكميليان أرسلا إلى 28 منظمة مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة
- مقابلات متابعة (استناداً إلى نتائج الاستعراض المكتبي وتحليل الردود على الاستبيان المؤسسي) مع ممثلي المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما مراكز التنسيق والمكاتب التنفيذية التابعة لوحدة التفتيش المشتركة

31- **مصادر البيانات المستخدمة.** استندت بيانات الاستعراض إلى أمور من بينها الردود على الاستبيان المؤسسي، وملاحظات المقابلات، والمقررات ذات الصلة، والوثائق المتاحة عن الأجهزة

التشـــريعية وهيئات الإدارة، والمعلومات الإضـــافية المقدمة من المنظمات المشـــاركة في وحدة التفتيش المشتركة. وخضعت البيانات لتحليل كمي ونوعي، وأُجري تدقيق متقاطع للمعلومات الواردة والتحقق منها.

32- وردّت ست وعشرون منظمة مشاركة على الاستبيان المؤسسي وعلى طلبات أخرى للحصول على معلومات. وأجريت مقابلات مع ثمانين شخصاً من 25 منظمة مشاركة (حضورياً أو عن بعد، بسبب القيود المالية والزمنية)، بمن فيهم ممثلو المكاتب التنفيذية، وجهات التنسـيق التابعة لوحدة التفتيش المشـتركة – في بعض الحالات في أمانات الأجهزة التشـريعية وهيئات الإدارة – ورؤسـاء لجان مراجعة الحسـابات والرقابة، حيثما كان ذلك متاحاً.

33- **يتضـمن هذا التقرير سـت توصـيات رسـمية، اثنتان منها موجهتان إلى الأجهزة التشـريعية وهيئات الإدارة، وأربع توصـيات موجهة إلى الرؤسـاء التنفيذيين للمنظمات المشـاركة في وحدة التفتيش المشـتركة.** يتطلب تنفيذ التوصـيات الموجهة إلى الرؤسـاء التنفيذيين، في الوقت المناسـب وبفعالية، دعماً صـريحاً من الأجهزة التشـريعية وهيئات الإدارة، ومتابعتها الدؤوبة مع الرؤسـاء التنفيذيين المعنيين للتحقق من التنفيذ. وعلاوة على ذلك، يتطلب تنفيذ التوصـيات الموجهة إلى الأجهزة التشـريعية وهيئات الإدارة في الوقت المناسـب وبفعالية اتخاذ قرارات واضـحة وفي الوقت المناسـب فيما يتعلق بقبولها. والتوصـيات الرسـمية تكمّلها 21 توصـية غير رسـمية، يشـار إليها بالخط العريض في التقرير، في شـكل اقتراحات لإدخال المزيد من التحسينات.

34- **اسـتعراض النظراء الداخلي ومراقبة الجودة.** أعد مشـروع تقرير اسـتناداً إلى المعلومات التي جمعت من خلال الاسـتعراض المكتبي، والردود على الاسـتبيانات والمقابلات. ووفقاً للمادة 11-2 من النظام الأساسـي لوحدة التفتيش المشـتركة، ولأغراض ضـمان الجودة، خضـع مشـروع التقرير لاسـتعراض داخلي من النظراء لالتماس تعليقات من جميع مفتشي الوحدة من أجل اختبار التوصيات في ضوء الحكمة الجماعية للوحدة. ثم عمم مشروع التقرير المنقح على المنظمات المشاركة لكي تصحّح أي أخطاء وقائعية وتقدّم تعليقات على النتائج والاسـتنتاجات والتوصـيات. وقد وضـع التقرير في صـيغته النهائية مع مراعاة التعليقات المبداة.

35- **تدابير المتابعة.** لتيسـير معالجة التقرير فضـلاً عن تنفيذ التوصـيات ورصـدها، يبين المرفق السـادس عشـر ما إذا كان التقرير يقدم إلى الأجهزة التشـريعية أو إلى هيئات الإدارة أو إلى الرؤسـاء التنفيذيين لاتخاذ إجراء أو للحصول على معلومات.

36- **عبارات الشـكر والتقدير.** تود المفتشـة أن تعرب عن خالص تقديرها لجميع ممثلي مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة والهيئات والكيانات الأخرى الذين سـاعدوا في إعداد هذا التقرير، ولا سـيما أولئك الذين شـاركوا في المقابلات، وردّوا على الاسـتبيانات وطلبات المعلومات الأخرى، وبالتالي تبادلوا معارفهم وخبراتهم عن طيب خاطر.

هاء- المصطلحات والتعاريف الرئيسية

37- تستخدم المصطلحات التالية في سياق هذا التقرير:

- **نظام المتابعة:** يشـير إلى النظم المعتمدة في المقررات التي تتخذها مجالس الإدارة والأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة في الوحدة فيما يتعلق بطرائق نظرها في تقارير وحدة التفتيش المشـتركة، اسـتناداً إلى الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997، "نحو نظام أكثر فعالية لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشـتركة"، الذي أقرته الجمعية العامة في عام 1999 في قرارها 16/54. وتأخذ هذه القرارات في الاعتبار المذكرات التي أصدرتها

الوحدة في عامي 1999 و2000 والمفاوضات ذات الصلة بين الوحدة وأمانات المنظمات المشاركة في الوحدة للبت في مسألة وضع نظام للمتابعة. وتم قبول مصطلح "اتفاق المتابعة" على نطاق واسع في سياق تقرير الوحدة لعام 2017، ومع ذلك، قررت المفتشة استخدام مصطلح "نظام المتابعة" في هذا التقرير توخياً للمزيد من الوضوح

- **التحفظات:** يشير هذا المصطلح إلى التحفظات المبداة من فرادى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة عند قبول النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، التي تفيد بعدم قبول بعض أحكامه، ولا سيما المادة 1-2 التي تنص على أن "الوحدة هيئة فرعية تابعة للهيئات التشريعية للمنظمات"، مما يحد من نطاق النظام الأساسي

- **تقارير وحدة التفتيش المشتركة:** هي تقارير الاستعراضات على نطاق المنظومة أو على نطاق المنظمات المتعددة أو المنظمات المنفردة التي تتضمن توصية واحدة على الأقل موجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المعنية لاتخاذ إجراء بشأنها[14]

- **مذكرات وحدة التفتيش المشتركة:** هي نتائج الاستعراضات التي لا تتضمن سوى توصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة المعنية لاتخاذ إجراءات بشأنها[15]

- **الرسائل السرية لوحدة التفتيش المشتركة:** توجه إلى الرؤساء التنفيذيين لتوجيه انتباههم إلى مسألة معيّنة أو خطر محدد؛ وهي ذات طابع سري وغالباً ما تصاحب تقريراً أو مذكرة[16]

- **رسائل وحدة التفتيش المشتركة الإدارية:** الرسائل الإدارية لا يرد ذكرها في النظام الأساسي للوحدة ولا في معايير الوحدة ومبادئها التوجيهية. غير أن الوحدة تصدر رسائل إدارية إلى الرؤساء التنفيذيين، وذلك عادة لتسليط الضوء على مسألة معينة أو خطر محدد. وغالباً ما يتم إصدارها فيما يتعلق بتقرير أو مذكرة

- **استعراض التنظيم والإدارة:** تشمل استعراضات التنظيم والإدارة منظمة واحدة فقط (استعراضات المنظمة الواحدة)

- **نظام التتبع الشبكي التابع لوحدة التفتيش المشتركة:** تم إدخال نظام التتبع الشبكي في عام 2012. وهو يتيح إمكانية الوصول المباشر إلى البيانات والتحليلات الإحصائية المتعلقة بقبول وتنفيذ التوصيات الواردة في نواتج الوحدة منذ عام 2004

- **فئات القبول في نظام التتبع الشبكي:** يمكن تصنيف التوصيات بأنها "مقبولة" أو "غير مقبولة" أو "قيد النظر" أو "غير ذات صلة" في نظام التتبع الشبكي. ويحسب متوسط معدل القبول بمراعاة عدد المنظمات التي وجهت إليها التوصية. وإذا لم يتم الإبلاغ عن قبول توصية ما، تظهر التوصية على أنّها "غير متاحة"

- **فئات تنفيذ التوصيات المقبولة في نظام التتبع الشبكي:** يمكن تصنيف التوصيات على أنها "جارية" أو "لم تبدأ" أو "منفذة" في نظام التتبع الشبكي. ويتم حساب معدل التنفيذ على أساس عدد التوصيات المقبولة. وإذا لم يتم الإبلاغ عن تنفيذ توصية ما، تظهر التوصية على أنّها "غير متاحة"

(14) انظر معايير وحدة التفتيش المشتركة ومبادئها التوجيهية، الوثيقة A/51/34، المرفق الأول، الفقرة 7.

(15) المرجع نفسه، الفقرة 8.

(16) المرجع نفسه، الفقرة 9.

ثانياً- الإطار التشريعي والمؤسسي

ألف- قبول مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة

38- وافقت الجمعية العامة على النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في عام 1976 في قرارها 192/31 وأنشأت الوحدة بوصفها هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات التفتيش والتقييم والتحقيق على نطاق المنظومة. والوحدة جهاز فرعي دائم تابع للجمعية العامة وكذلك لمعظم الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة الأخرى لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي قبلت نظامها الأساسي.

39- وفي وقت إجراء هذا الاستعراض، كانت 28 منظمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد قبلت النظام الأساسي – معظمها في السنوات ما بين 1976 و1983، باستثناء هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اللذين قبلا النظام الأساسي في عام 2012. ومنذ ذلك الحين، لم تقبل أي مؤسسة أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، ولو أن المنظمات المنتسبة إلى الأمم المتحدة يمكن أن تصبح منظمات مشاركة في الوحدة بموافقة أجهزتها التشريعية وهيئاتها الإدارية وقراراتها ذات الصلة.

40- **التحفظات التي أبدتها بعض المنظمات.** لدى قبول النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، أبدت بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومعظمها وكالات متخصصة ومعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحفظات. وفي حين أن الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها[17]، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قبلت النظام الأساسي برمته. أبدت سبع منظمات (الفاو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، والاتحاد البريدي العالمي، والويبو) تحفظات مفادها أن الوحدة ليست هيئة فرعية لأجهزتها التشريعية وهيئاتها الإدارية. ويتعين أن تؤخذ هذه التحفظات في الاعتبار عند استعراض النظر في تقارير الوحدة، وعلى وجه التحديد اتخاذ القرارات بشأن توصيات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق الأول.

41- **العواقب إذا لم تكن وحدة التفتيش المشتركة هيئة فرعية.** في حالة عدم الاعتراف بالوحدة كهيئة فرعية للأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات، هناك عواقب تهدد جهود الوحدة وأنشطتها الرامية إلى تعزيز نواتج منتجاتها، بالنظر إلى أن قيمة وأثر تقاريرها وتوصياتها يعتمدان على متابعتها الفعالة. وتعتمد هذه المتابعة إلى حد كبير على نظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير الوحدة، بما في ذلك اتخاذ قراراتها فيما يتعلق بقبول التوصيات والإجراءات ذات الصلة المتخذة لتنفيذها. بل إن التحفظات التي تبدى عند قبول النظام الأساسي للوحدة يمكن أن تؤدي إلى عدم النظر على الإطلاق في تقارير الوحدة وتوصياتها، كما هو الحال في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

42- مع ذلك، ينبغي التشديد على أنه على الرغم من التحفظات المبداة، فإن مجلس المنظمة البحرية الدولية، وكذلك الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد البريدي العالمي والويبو تعترف بوحدة التفتيش المشتركة بوصفها السلطة المختصة في مجال نشاطها الخاص، وقد وافقت

(17) بما أن الوحدة مسؤولة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (انظر النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، المادة 1-2)، وكما أكد ذلك مكتب الشؤون القانونية في مذكرته الموجهة إلى الأمين التنفيذي للوحدة، بتاريخ 5 نيسان/أبريل 2000، فإن "قبول النظام الأساسي، كشرط لممارسة وحدة التفتيش المشتركة لسلطتها ... مطلوب فقط في حالة الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. ولا ينطبق هذا الشرط على برامج الأمم المتحدة وصناديقها ومكاتبها ". (انظر الحاشية 3 أعلاه).

على النظر في تقارير الوحدة. وفي حالة الفاو، وعلى الرغم من أن الوحدة ليست هيئة فرعية تابعة لهيئتها التشريعية وهيئة إدارتها، فإن لجنتها المالية ومجلسها ينظران في تقارير الوحدة وتوصياتها التي تعتبر ذات صلة بالمنظمة ويتخذان القرارات بشأنها. بالمثل، وفي حالة اليونسكو، ينظر جهاز اليونسكو التشريعي ومجلس إدارته في تقارير الوحدة وتوصياتها عندما تعتبر ذات صلة بالمنظمة.

43- واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها هذا الاستعراض، ترى المفتشة أن عدم الاعتراف بوحدة التفتيش المشتركة كهيئة فرعية للأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة لا يتطابق مع الممارسة العملية، بما أن الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات الست التي أبدت هذه التحفظات تنظر فعلاً في تقارير الوحدة وتوصياتها وتتخذ إجراءات بشأنها. **لذلك، توصي المفتشة بأن تتخذ الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة هذه المنظمات قراراً بتطبيق النظام الأساسي للوحدة تطبيقاً كاملاً وتعترف بالوحدة كهيئة فرعية. وفيما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقترح المفتشة مناقشة المسألة مرة أخرى مع الوحدة بغية إيجاد حل يرضى الطرفين.**

44- **تحفظات إضافية تحد من ولاية وحدة التفتيش المشتركة.** أبدى عدد صغير من المنظمات (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإيكاو، والاتحاد الدولي للاتصالات، والويبو) تحفظات إضافية عند قبول النظام الأساسي، وهي تحفظات تحد من نطاق أنشطة الوحدة. وفي حالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فرض تحفظها قيوداً على مجالات العمل[18] التي يمكن للوحدة أن تستعرضها. ومن جانبها، قررت جمعية الإيكاو[19] أن تستبعد الجمعية ومجلسها وهيئاتها التابعة من نطاق اختصاص الوحدة. وفي حالة الويبو[20]، لا يمكن للوحدة النفاذ إلى طلبات البراءات الدولية غير المنشورة المودعة لدى المكتب الدولي للويبو عملاً بأحكام معاهدة التعاون بشأن البراءات؛ في حين أن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات[21] يستبعد بعض الأنشطة التقنية، وهي مسائل الاتصالات ذات الطابع المتخصص للغاية، فضلاً عن التوصيات والقرارات والمقررات ذات الصلة التي يعتمدها الاتحاد، من نطاق اختصاص الوحدة.

45- وفي حين أن التحفظات الإضافية التي أبداها كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الدولي للاتصالات والويبو تتعلق بمجالات عمل ذات طابع سري و/أو محمي لا يمكن لوحدة التفتيش المشتركة النفاذ إليها، فإن القيود الهامة التي تضعها جمعية الإيكاو في استبعاد كامل الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة للمنظمة لها تأثير كبير على الولاية الرقابية للوحدة. وهكذا، فإن الوحدة، بوصفها هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة، ممنوعة من دراسة فعالية وكفاءة الهيكل الإداري لتلك المنظمة. وتعرب المفتشة عن قلقها إزاء هذا القصور وتحث الإيكاو على النظر في سحب هذا التحفظ في أقرب وقت ممكن لتمكين الوحدة من ممارسة ولايتها الرقابية الكاملة. وينطبق الشيء نفسه، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، على الاتحاد الدولي للاتصالات.

باء- القرارات بشأن نظم متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة استناداً إلى مبدأ تقاسم المسؤولية

46- **المتابعة الفعالة شاغل طويل الأمد.** منذ فترة طويلة لا يزال إيجاد نظام فعال للمتابعة يتعقّب بشكل منهجي تنفيذ توصيات الوحدة يشكل شغلاً شاغلاً لدى الجمعية العامة، والمنظمات المشاركة في

(18) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الوثيقة GOV/DEC/100(XXI).

(19) الإيكاو، قرار الجمعية ألف22-7.

(20) الويبو، قرار الجمعية العامة، 1981.

(21) الاتحاد الدولي للاتصالات، قرار مؤتمر المندوبين المفوضين 38، 1982.

الوحدة، والدول الأعضـــاء، فضـــلاً عن الوحدة نفســـها. وفي هذا الصـــدد، فإن الجمعية العامة، في قرارها 218/42 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسـمبر 1987، طلبت إلى الوحدة أن تدرج في تقريرها السـنوي فرعاً عن النتائج التي تخلص إليها فيما يتعلق بتنفيذ توصـــياتها (الفقرة 3). وقامت الوحدة بعد ذلك بجمع وإدراج بيانات من المنظمات المشـــاركة فيها في تقاريرها، في حالة توافرها. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة في عام 1993، في قرارها 221/48، إلى الوحدة إجراء متابعة لتنفيذ توصـــياتها وإدراج المعلومات ذات الصلة بانتظام في تقاريرها السنوية (الفقرة 6).

47- **1996: مبدأ المســؤولية المشــتركة.** أرســت الجمعية العامة، في قرارها 233/50 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 1996، مبدأ "أن أثر الوحدة على فعالية تكاليف الأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة هو مسؤولية مشتركة للدول الأعضاء والوحدة وأمانات المنظمات المشاركة". وبالنظر إلى أن الأثر المنشـود للوحدة يقوم أسـاسـاً على قبول توصـيات الوحدة في الوقت المناسـب وتنفيذها تنفيذاً كاملاً، فإن الوحدة ليست وحدها المسؤولة عن متابعة تقاريرها وتوصياتها. وتطبيقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة فإنّ الدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة مسؤولة هي الأخرى عن المتابعة المناسبة.

48- وبهذه الروح، وعلى وجه التحديد لهذا السـبب، طلبت الجمعية العامة في القرار نفسـه إلى الرؤسـاء التنفيذيين للمنظمات المشـاركة الامتثال التام للإجراءات القانونية المتعلقة بتقديم التقارير فيما يتصـل بالنظر في تقارير الوحدة، وطلبت إلى الوحدة أن تقدم إلى الأجهزة التشريعية المختصة تقارير بشأن امتثال الأمانات المعنية (الفقرة 11). وشـجعت الجمعية العامة أيضـاً الوحدة على مواصـلة اتخاذ الخطوات اللازمة لضـمان المتابعة المنتظمة والمنهجية لتوصياتها كما تعتمدها الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة (الفقرة 16).

49- **1997: الإطار النموذجي لوحدة التفتيش المشـتركة.** بعد صـدور قرار الجمعية العامة 233/50 الذي أرسى مبدأ تقاسم المسؤولية، قدمت الوحدة، في تقريرها السنوي لعام 1997، اقتراحا بعنوان "نحو نظام أكثر فعالية لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشـــتركة" يفصّـــل معالجة تقارير الوحدة وتوصـــياتها من جانب المنظمات المشـــاركة[22].وفي القرار 16/54 لعام 1999، أقرّت الجمعية العامة نظام المتابعة المقترح، الذي أصـــبح الإطار النموذجي لمتابعة تقارير الوحدة وتوصـــياتها المقدمة من المنظمات المشـــاركة. ومنذ عام 1999، تدرج الوحدة في تقاريرها السنوية معلومات عن متابعة تقاريرها ومذكراتها وحالة تنفيذ توصياتها.

50- **1999-2000: أرسـلت مذكرات عن ممارسـات المتابعة إلى 15 منظمة مشـاركة.** اسـتكمالاً لنظام المتابعة المقترح، أرسـلت وحدة التفتيش المشـتركة في عامي 1999 و2000 مذكرات فردية بشـأن معالجة تقاريرها إلى 15 منظمة مشـاركة[23]. وقد وجهت هذه المذكرات إلى الرؤسـاء التنفيذيين المعنيين وكان الغرض الرئيسي منها تسليط الضوء على أفضل الممارسات، مع إبراز أوجه القصور، وتيسير تطبيق أجزاء المتابعة المقترحة التي تقع ضمن اختصاص أمانات المنظمات المشاركة.

51- **تفاهم مشـترك بشـأن طرائق المتابعة.** دخلت وحدة التفتيش المشـتركة في حوار مع معظم هذه المنظمات بغية التوصـل إلى تفاهم مشـترك بشـأن طرائق تنفيذ نظام المتابعة. ونتيجة لهذه العملية، أصـبح من الواضح أن إنشاء نظام متابعة مقبول ومعتمد عموماً كان عاملاً رئيسياً لزيادة معدل تنفيذ توصياتها.

52- **الفترة من 2001 إلى 2005: اتخاذ 14 منظمة مشاركة لقرارات بشأن نظم المتابعة.** في الفترة بين عامي 2001 و2005، اسـترشـدت الأجهزة التشـريعية وهيئات الإدارة في 14 منظمة مشـاركة بقرار

(22) انظر الوثيقة A/52/34، المرفق الأول.

(23) الفاو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسف، واليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

الجمعية العامة 16/54، فوافقت على الإطار النموذجي لوحدة التفتيش المشـــتركة لعام 1997 لمتابعة تقاريرها بأكمله أو عدلته وفقاً لاحتياجاتها. ونتيجة لذلك، اتُّخذت قرارات بشـــأن نظم المتابعة في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصـندوق الأمم المتحدة للسـكان، واليونيسـف، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، واليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصـحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصـاد الجوية. وللاطلاع على المزيد من التفاصـيل، انظر المرفق الأول.

53- **تحليل مقارن لنظم المتابعة اســـتناداً إلى طلب الجمعية العامة الوارد في القرار 16/54.** كان الهدف من التحليل فحص خمس قضـــايا محددة تتعلق بممارســات المتابعة لدى المنظمات المشــاركة في وحدة التفتيش المشتركة، من أجل التحقق مما يلي:

(أ) ما هي المنظمات المشــاركة في الوحدة التي اقترحت بالفعل على أجهزتها التشــريعية نظام متابعة محدداً وحصلت على موافقتها عليه؛

(ب) ما إذا كانت نظم المتابعة قابلة للمقارنة على جميع الأصـــعدة وما إذا كانت تنفّذ كما ينبغي من قِبل المنظمات المشاركة المعنية؛

(ج) ما إذا كانت ممارســـة المتابعة لدى المنظمات المشـــاركة التي كانت قد اتخذت قراراً بشـأن نظام للمتابعة '1' تتمشـى مع النظام المعتمد؛ أو '2' لا تسـتوفي متطلبات النظام؛ أو '3' تتجاوز الالتزامات المتعهّد بها في القرار؛

(د) ما إذا كانت هناك أي تناقضـــات بين الالتزامات في نظام المتابعة المتفق عليه والتحفظات المبداة عند قبول النظام الأساسي للوحدة؛

(هـ) ما إذا كان ينبغي للوحدة أن تحث المنظمات المشـاركة على اتخاذ قرارات بشـأن نظم المتابعة، أو ما إذا كانت ممارسات المتابعة الفعلية للمنظمات قد "تجاوزت" هذه القرارات لأن متابعة تقارير الوحدة كانت راسخة تماماً بدرجة أنّه بإمكان المنظمات تخطّيها.

54- **أربع عشـرة منظمة مشـاركة اتخذت قراراً بشـأن أنظمة المتابعة.** فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (أ) أعلاه، اتخذت مؤســـســـات منظومة الأمم المتحدة التالية قراراً بشـــأن نظم المتابعة: الأمانة العامة للأمم المتحدة (بما في ذلك مركز التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضـــية شـــؤون اللاجئين، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصـــندوق الأمم المتحدة للســـكان، واليونيســـف، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، واليونســـكو، واليونيدو، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصـــحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصـــاد الجوية (من خلال قرارات منفصـــلة صـــادرة عن أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها).

55- **خمس منظمات مشاركة لم تتخذ قراراً بشأن نظم المتابعة.** لم تتخذ المنظمات التالية قراراً بشأن نظم المتابعة: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصـــالات، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة[24] وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(24) أقرّ المجلس التنفيذي لمنظمة السياحة العالمية، في قراره CE/DEC/3(CXVIII) المؤرخ أيار/مايو 2023، التسمية الجديدة للمنظمة، التي شملت تغيير اسم المنظمة، والتي رحبت بها الجمعية العامة للمنظمة في قرارها 765 (XXV) المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبالتالي أصبح اسمها منظمة الأمم المتحدة للسياحة.

56- **نظم المتابعة قابلة للمقارنة على نطاق واسع فيما بين المنظمات المشاركة، مع وجود بعض الاختلافات.** فيما يتعلق بالفقرتين الفرعيتين (ب) و(ج) أعلاه، فإن نظامي المتابعة متطابقان عموماً أو على الأقل قابلان للمقارنة إلى حد كبير. وذهبت سبع منظمات[25] إلى أبعد من مجموعة الالتزامات "المعيارية" الواردة في مقترح الوحدة – وإن كان بصياغة مختلفة – وأهّلت، في جملة أمور، الوحدة لتقديم تقاريرها في دورات أجهزتها التشريعية وهيئاتها الإدارية. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق الرابع.

57- **معدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة كمعيار "للتنفيذ السليم" لنظم المتابعة.** في ما يتعلق بمسألة ما إذا كان يجري تنفيذ النظم على النحو السليم، وفي غياب دراسة مفصلة، يمكن اعتبار معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المقبولة على نطاق المنظمات بديلا عن التنفيذ السليم للنظم (انظر المرفق التاسع). وهكذا، تم تحديد العتبة – تقديرياً نوعاً ما وفي غياب معايير معترف بها – بنسبة 70 في المائة لكل من القبول والتنفيذ.

58- **انخفاض معدلات القبول والتنفيذ في صفوف المنظمات المشاركة التي لديها أنظمة متابعة.** من بين المنظمات التي لديها نظام للمتابعة يتبين، من حيث معدلات القبول، أن الفاو (63.2 في المائة) ومنظمة العمل الدولية (69.5 في المائة) والاتحاد البريدي العالمي (68.9 في المائة) تقع معدلاتها دون عتبة الـ 70 في المائة. وفيما يتعلق بمعدلات تنفيذ التوصيات المقبولة، تتجاوز معدلات كل من منظمة العمل الدولية (84.6 في المائة) والاتحاد البريدي العالمي (80.8 في المائة) عتبة 70 في المائة – وهذا أمر جدير بالثناء – في حين أنّ الفاو (60.8 في المائة) هي مرة أخرى دون عتبة 70 في المائة. وعلى غرار الفاو، فإن الإيكاو (66.9 في المائة) واليونيدو (62.3 في المائة) متخلفتان في التنفيذ؛ وعلى النقيض من ذلك، فإن كليهما تتجاوزان عتبة 70 في المائة من حيث القبول.

59- **انخفاض معدلات القبول والتنفيذ في صفوف المنظمات الخمس المشاركة التي ليس لديها نظم متابعة.** من بين الكيانات التي لم تتخذ قراراً بشأن نظم المتابعة تبرز الوكالة الدولية للطاقة الذرية (31.9 في المائة) ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة (63.8 في المائة) بمعدلات قبول منخفضة بشكل خاص لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، وبالتالي فهي دون عتبة 70 في المائة. وفيما يتعلق بمعدل تنفيذ التوصيات المقبولة، تبلغ المنظمة البحرية الدولية نسبة 43,4 في المائة، ويبلغ كلّ من الاتحاد الدولي للاتصالات 35,6 في المائة، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة 26,3 في المائة. وهذه البلدان الثلاثة عند نسبة أدنى بكثير من عتبة الـ 70 في المائة.

60- **التحفظات التي تبديها المنظمات المشاركة لا تتداخل مادياً مع نظم المتابعة.** فيما يتعلق بالفقرة الفرعية (د) أعلاه، كان السؤال المطروح هو معرفة ما إذا كانت التحفظات التي تبديها المنظمات عند قبول النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة تتعارض مع أحكام نظم المتابعة ذات الصلة أو حتى إذا كانت تبطل بعض أحكام أو التزامات النظم المعتمدة. قد يهم هذا الأمر الفاو، والإيكاو، واليونسكو، والاتحاد البريدي العالمي، والويبو، نظراً لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية والاتحاد الدولي للاتصالات لا تزال تفتقر إلى أنظمة متابعة. وأظهر تحليل الممارسات في إطار نظم المتابعة أنه حتى إذا لم تعتبر بعض المنظمات المشاركة الوحدة هيئة فرعية، فإن أمانات البعض منها (الفاو واليونسكو والويبو) تقوم عند تلقي تقرير الوحدة بإبلاغ رؤسائها التنفيذيين وتبين ما إذا كان التقرير ذا صلة بالمنظمة أو ببيان أسباب عدم اعتباره ذا صلة. وعندما يعتبر تقرير ما ذا صلة، يجوز للأجهزة التشريعية وهيئات إدارة هذه المنظمات المشاركة أن تنظر فيه.

(25) الإيكاو، واليونسكو، واليونيدو، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

61- **لا يزال السعي إلى اتخاذ قرارات بشأن نظم المتابعة الرسمية وجيهاً.** ترى المفتشة أن وجود نظام رسمي للمتابعة أفضل من عدمه، حتى وإن كانت المنظمات المشاركة المعنية تحترم مسؤولياتها المتصلة بوحدة التفتيش المشتركة بموجب نظامها الأساسي ومن حيث قبول توصيات الوحدة وتنفيذها. وستكون شروط القرارات المتعلقة بنظم المتابعة دوماً أكثر تحديثاً وتفصيلاً من الالتزامات العامة بموجب النظام الأساسي للوحدة، وبالتالي ستقدم إسهاماً مهماً في تحسين متابعة تقارير الوحدة وتوصياتها.

62- ومن المنتظر أن تعزز التوصية التالية فعالية عملية إعداد تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

التوصية 1

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقدموا بعد إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم اقتراحاً بشأن نظام لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها استناداً إلى الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997 والممارسات الجيدة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، أنّ يقوموا بذلك وأن يلتمسوا موافقة أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم على ذلك في أجل أقصاه نهاية عام 2025.

جيم- الاستعراض الأول على نطاق المنظومة لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها

63- **أُجري أول استعراض على نطاق المنظومة لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام 2015، وصدر تقرير نتائج الاستعراض[26] في عام 2017.** خلص الاستعراض الذي أجرته الوحدة، في جملة أمور، إلى عدم اتخاذ بعض المنظمات المشاركة لإجراءات بشأن تقارير الوحدة وتوصياتها. ومن ثمّ برزت الحاجة إلى تعزيز فعالية نظام المتابعة والشفافية والمساءلة من جانب المنظمات المشاركة، فضلاً عن التعاون والتنسيق في تنفيذ توصيات الوحدة، مع المساهمة في الوقت نفسه في نشر الممارسات الجيدة أو أفضل الممارسات. وقُدّم ما مجموعه سبع توصيات، واحدة موجهة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وواحدة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة في المنظمات، وخمس توصيات إلى الرؤساء التنفيذيين لاتخاذ إجراءات بشأنها.

64- **معدل قبول مُرض للتوصيات في استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017.** لقيت التوصيات السبع الواردة في تقرير الوحدة لعام 2017 قبولا حسنا من المنظمات المشاركة. ويبلغ معدل القبول 80 في المائة، في حين يبلغ معدل تنفيذ التوصيات المقبولة 97 في المائة، وكلاهما أعلى بكثير من متوسط معدلات قبول وتنفيذ توصيات الوحدة، كما هو مبين في المرفق التاسع.

65- **وكانت التوصية 6 الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 التوصية الوحيدة التي حظيت بمعدل قبول أدنى (62 في المائة).** فيما يلي نص التوصية 6: "ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات، لدى النظر في توصيات الوحدة الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون، أن يقترحوا إدراج النظر في هذه التوصيات في برنامج عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين وآلياته المناسبة مع وضع جدول زمني لاتخاذ قرار، اعتباراً من عام 2019".

66- **الإجراءات التي يتعين اتخاذها على النحو المقترح في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017.** بالإضافة إلى التوصيات الرسمية، اقترح تقرير الوحدة لعام 2017 سلسلة من الإجراءات التي يتعين على الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة وأجهزتها التشريعية وهيئات إداراتها والوحدة نفسها اتخاذها لمعالجة الثغرات المحددة في الاستعراض، بما في ذلك:

(26) الوثيقة JIU/REP/2017/5.

(أ) إجراءات يتخذها الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المشاركة وأجهزتها التشريعية ومجالس إدارتها:

- تحسين التواصل بشأن أهمية تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها
- نشر أفضل لتقارير وحدة التفتيش المشتركة
- تعزيز النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة
- تعزيز عملية صنع القرار بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها
- تعزيز رصد التنفيذ الفعلي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة
- تعزيز تقديم التقارير إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة
- تعزيز استخدام نظام التتبع الشبكي، بما في ذلك من جانب الدول الأعضاء

(ب) إجراءات تتخذها وحدة التفتيش المشتركة:

- التحديد الأمثل لعدد ونطاق مشاريع وحدة التفتيش المشتركة في برنامج عملها من خلال تحديد الأولويات
- وضع توصيات أفضل صياغة ووجاهة
- تحسين التواصل للإبلاغ عن التقارير والمذكرات، والإبلاغ عن أثرها
- تعزيز التحقق من قبول التوصيات وتنفيذها
- إدخال تحسينات على نظام التتبع الشبكي، بما في ذلك استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية.

67- **الإجراءات التي اتخذتها وحدة التفتيش المشتركة.** بحث هذا الاستعراض الإجراءات التي اتخذتها الوحدة منذ عام 2017 لتنفيذ الإجراءات المقترحة المذكورة أعلاه. وفيما يتعلق بالإجراءات الموجهة إلى الوحدة، لوحظ أن إرساء برنامج عمل الوحدة يسترشد بأحكام المادة 9 من نظامها الأساسي، في حين أن نطاق المشاريع تحدده مجالات التركيز المواضيعية في الإطار الاستراتيجي للوحدة للفترة 2020-2029. وبوجه عام، يوضع برنامج العمل في صيغته النهائية بوسائل منها التحقق من صحة المواضيع المختارة مسبقاً، التي تشمل تحليلاً للمخاطر التي يتعين معالجتها من خلال استعراض موضوع معين، وتوافر الموارد البشرية والمالية، فضلاً عن الخبرة اللازمة لإجراء الاستعراضات التي يوافق عليها مفتشو الوحدة في برنامج العمل لسنة محددة.

68- **تحسينات أخرى تقوم بها الوحدة.** لقد تم بالفعل تسليط الضوء على مسألة التوصيات ذات الصياغة الأفضل وأهميتها بالنسبة للمنظمات في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 باعتبارها مجالا يحتاج إلى تحسين. ولا تزال هذه المسألة عملاً جارياً وقد حددها مرة أخرى التقييم الذاتي للوحدة لعام 2022 كمجال يحتاج إلى مزيد من التحسين. وفيما يتعلق بتعزيز التحقق من قبول التوصيات وتنفيذها، لم تحرز الوحدة أي تقدم، ويرجع ذلك أساساً إلى قيود الموارد التي منعتها من القيام بعملية التحقق المقترحة. فيما يتعلق بتعزيز نظام التتبع الشبكي، أحرز تقدم كبير حيث أن جميع المنظمات تستخدم الآن هذا النظام، على الرغم من عدم إدخال مؤشرات أداء رئيسية محددة. وتستخدم معدلات قبول توصيات الوحدة وتنفيذها بشكل غير مباشر كمؤشرات أداء رئيسية.

69- **جهود التواصل التي تبذلها وحدة التفتيش المشتركة.** وسّعت الوحدة نطاق أنشطتها في مجال التوعية إلى حد كبير. وفي عام 2020، اعتمدت الوحدة استراتيجية تواصل تتناول بمزيد من التفصيل إجراءات الاتصال وتكمل الإطار المؤسسي للوحدة. وتدعو الاستراتيجية إلى اتباع نهج أقوى يستهدف المستخدمين عن طريق اقتراح سبل وأدوات اتصال للإبلاغ عمّا تنتجه الوحدة، بما في ذلك تقاريرها. والغرض من ذلك هو تعزيز استيعاب أصحاب المصلحة لتقارير الوحدة وتحسين قبول توصيات الوحدة وتنفيذها. وفي هذا السياق، اعتمدت الوحدة أساليب إضافية للوصول إلى أصحاب المصلحة، مثل الإعلانات الآلية الموجهة إلى عناية مراكز التنسيق التابعة للوحدة، والدول الأعضاء في نيويورك وجنيف، وهيئات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة، والخبراء في الموضوع وأصحاب المصلحة الخارجيين الآخرين من خلال إعلانات البريد الإلكتروني وأبرز نقاط الاستعراض الرئيسية. وفي الوقت نفسه، وضعت الوحدة حدّاً لممارسة توزيع نسخ مطبوعة بغلاف أزرق وغلاف أصفر من تقاريرها ومذكراتها على المنظمات المشاركة والدول الأعضاء.

70- **الموقع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة.** تقوم أمانة الوحدة بانتظام بتحديث موقعها الشبكي الرسمي، وتقوم، في جملة أمور، بتحميل إصدارات الوحدة الحديثة (أي التقارير والمذكرات وغيرها من الوثائق)، ونقاط الاستعراض الرئيسية، وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين، عند توفرها. وعلاوة على ذلك، تحمل ترجمات التقارير بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على الموقع الشبكي الرسمي للوحدة حالما تصبح متاحة.

71- **الإجراءات التي اتخذتها المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة.** بذلت المنظمات المشاركة في الوحدة أيضاً جهوداً كبيرة لتحسين نظرها في تقارير الوحدة وتوصياتها واتخاذ قرارات بشأنها.

72- **التطورات الإيجابية والنتائج التي حققتها وحدة التفتيش المشتركة من خلال تقريرها لعام 2017.** نتيجة للإجراءات التي اتخذتها المنظمات المشاركة بشأن الاقتراحات والتوصيات الواردة في الرسائل الإدارية الصادرة عن الوحدة في الفترة من 2015 إلى 2016 وفي تقرير الوحدة لعام 2017، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023، تحققت عدّة نتائج إيجابية يرد وصفها أدناه:

73- **الاستخدام المعمم لنظام التتبع الشبكي.** مقارنة بالوضع الوارد وصفه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017، تستخدم جميع المنظمات المشاركة في الوحدة الآن نظام التتبع الشبكي. غير أن مستوى الاستجابة لتوصيات الوحدة لا يزال متفاوتا. فعلى سبيل المثال، لم تقدم لا الفاو ولا الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا موئل الأمم المتحدة أي مدخلات بخصوص توصيات الوحدة الصادرة منذ عام 2021.

74- **التحسينات فيما يتعلق بنظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة.** وقت إجراء هذا الاستعراض، كان 20 جهازاً تشريعياً وهيئات إدارة للمنظمات المشاركة في الوحدة قد نظرت في تقارير الوحدة إما بانتظام أو حسب الحاجة. والأجهزة التشريعية وهيئات إدارة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة ومفوضية شؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأونروا ومركز التجارة الدولية، التي تقع تحت مظلة الجمعية العامة، لا تنظر عموماً في تقارير الوحدة – باستثناء الاستعراضات التي تجريها مؤسسة بمفردها والتي تركز على منظمات كل منها[27]. أو، في حالات استثنائية، بناء على طلب الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا ينظر في تقارير الوحدة لأن التحفظ الذي أبدته عند قبول النظام الأساسي للوحدة لا يعترف بالوحدة كهيئة فرعية.

(27) انظر على سبيل المثال، JIU/REP/2012/1 (الأونكتاد) أو JIU/REP/2022/1 (موئل الأمم المتحدة).

75- **التحسينات فيما يتعلق بالمعدل العام للقبول، والاستقرار فيما يتعلق بالمعدل العام للتنفيذ.** مقارنة بعام 2017، ارتفع المعدل الإجمالي لقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة من قبل المنظمات المشاركة البالغ عددها 28 منظمة ارتفاعاً كبيراً من 65 في المائة إلى 74 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير عام 2017 غطى تقارير الوحدة ومذكراتها الصادرة بين عامي 2006 و2012، في حين يغطي هذا الاستعراض التقارير الصادرة بين عامي 2017 و2021. غير أن المعدل العام لتنفيذ التوصيات المقبولة لم يتبع نفس التطور الذي شهده معدل القبول؛ في عام 2017، بلغ معدل التنفيذ 80 في المائة، في حين أنه الآن مستقر عند 75 في المائة. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق التاسع.

76- **لا تزال نسبة 5 في المائة من جميع التوصيات الصادرة بين عامي 2009 و2013 معلقة.** لدى منظمة واحدة (موئل الأمم المتحدة) مستوى عال من التوصيات المعلقة مع عدم تقديم معلومات عن حالة القبول والتنفيذ بالنسبة لـ 82 في المائة من التوصيات البالغ عددها 197 توصية موجهة إليها في الفترة من 2009 إلى 2013. أما المنظمات المتبقية وعددها 27 منظمة فليس لديها تقريباً أي توصيات معلقة من حيث القبول، وهي قليلة جداً من حيث التنفيذ. وبالمقارنة مع استنتاجات تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017، الذي خلص إلى أن 29 في المائة من التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة للفترة من 2006 إلى 2009، فإن هذا يعد تحسناً جديراً بالذكر. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق الثامن.

77- **الوقت الذي يستغرقه إصدار مذكرات الأمين العام بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين يقع في حدود الفترة القانونية وهي ستة أشهر.** فيما يتعلق بالوقت الذي يستغرقه إصدار مذكرات الأمين العام بشأن تقارير الوحدة على نطاق المنظومة مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين، يبدو الوضع اليوم، مقارنة بعام 2017، مستقراً بشكل إيجابي. وبلغ متوسط الوقت المستغرق لإصدار المذكرات والتعليقات على التقارير الخمسة على نطاق المنظومة التي أصدرتها الوحدة في عام 2021 معدل 6,1 أشهر، وهو ما يمكن اعتباره تقيّداً بالفترة القانونية المحددة في ستة أشهر. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق الرابع عشر.

ثالثاً- نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومعالجتها

ألف- دور منسقي وحدة التفتيش المشتركة

78- **مجموعة واسعة من الواجبات المتعلقة بوحدة التفتيش المشتركة.** بوجه عام، تقوم جهات التنسيق التابعة للوحدة بتنسيق وتعميم جميع المسائل المتصلة بالوحدة، بما في ذلك فرادى استعراضات وحدات التفتيش المشتركة واستجابات إدارات منظماتها لطلبات الوحدة. كما يشارك بعض منسقي الوحدة الذين يشغلون مناصب إدارية عليا (مثل الفاو ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والويبو) مشاركة نشطة ومباشرة في عملية المتابعة، ولا سيما قبول التوصيات الواردة في تقارير الوحدة، وفي إجازة أو إقرار خطط العمل والقرارات المتخذة فيما يتعلق بتنفيذها.

79- **الدور الرئيسي لهذه الوظيفة من أجل التعاون السلس بين المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة.** خلص استعراض الوحدة لعام 2017 إلى أن وظيفة التنسيق في المنظمات المشاركة في الوحدة ليست أساسية لعملية إعداد التقارير فحسب، بل أيضاً لنجاح عملية المتابعة، في معالجة التقارير والنظر فيها، ورصد تنفيذ التوصيات، وتقديم التقارير إلى الأجهزة التشريعية ونظام التتبع الشبكي. وتؤدي جهات التنسيق دوراً أساسياً في تمكين الوحدة والدول الأعضاء من الوفاء بمسؤولياتها الرقابية. وتقدر الوحدة بالغ التقدير روح التعاون والمساهمة التي تقدمها جهات التنسيق في سلاسة سير هذه العملية (الفقرة 103). واستند استعراض وظيفة جهة التنسيق آنذاك إلى خمسة بارامترات ذات معايير محددة سلفاً هي: الموقع، والتسلسل الإداري، والهيكل، والتوصيف الوظيفي، ومدى الاستجابة للاستعراض.

80- **جهات التنسيق في وحدة التفتيش المشتركة: نمط متنوع وظائفة واسعة من المستويات والمناصب.** مقارنة بنتائج استعراض الوحدة لعام 2017، خلص هذا الاستعراض إلى أنه من بين 28 جهة تنسيق تابعة للوحدة في المنظمات المشاركة، هناك منسق واحد فقط برتبة مدير عام مساعد (الفاو)، وأربعة منسقين برتبة مد-2 (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية)، وسبعة برتبة مد-1 (الأونكتاد، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإيكاو، واليونيدو، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، وتسعة من الفئة الفنية برتبة ف-5 (الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمة البحرية الدولية، واليونسكو، والاتحاد البريدي العالمي)، وثلاثة برتبة ف-4 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة)، وثلاثة منسقين برتبة ف-3 (مفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وواحد برتبة ف-2 (مركز التجارة الدولية). بالتالي، وباختصار، يوجد 12 منسقاً برتبة مدير أو ما فوقها، و9 من رتب الفئة الفنية العليا، و8 من الرتبة ف-4 أو دونها. وعلاوة على ذلك، يتلقى العديد من جهات التنسيق الدعم في تسيير الأعمال المتصلة بالوحدة من جهات تنسيق فرعية - وفي بعض الحالات من اثنتين أو أكثر[28]. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق الثالث عشر.

81- **توجد جهات تنسيق لوحدة التفتيش المشتركة بمواقع مختلفة في منظماتها.** السؤال الرئيسي هو كيف وإلى أي مدى تعتبر مستويات ومواقف جهات التنسيق الرئيسية للوحدة داخل منظماتها عوامل حاسمة لضمان النظر في تقاريرها وتوصياتها واتخاذ قرار بشأنها بشكل مُرض. تحقيقاً لهذه الغاية، كان

(28) توجد جهات تنسيق وجهات تنسيق فرعية تابعة لوحدة التفتيش المشتركة في 17 منظمة.

استعراض الوحدة لعام 2017 قد خلص بالفعل إلى أن موقع جهات الاتصال في منظماتها، فضلاً عن تسلسلها الإداري، لعبا دوراً مهماً في هذا الصدد.

82- وأظهر تقييم للحالة الراهنة أن غالبية جهات التنسيق موجودة في المكاتب التنفيذية (8) ومكاتب الرقابة الداخلية (7) ومكاتب الإدارة (9) التي تشمل، في جملة أمور، مسؤوليات عن إدارة المخاطر أو المساءلة أو الامتثال أو التخطيط الاستراتيجي. وتقع مراكز التنسيق الخمسة المتبقية في مكاتب أخرى مسؤولة عن مسائل مثل الشؤون الخارجية أو إدارة الموارد.

83- غير أن المسألة لا تتعلق فقط بمستوى مراكز التنسيق وموقعها، بل أيضاً – وفي رأي المفتشة أنها ذات أهمية مماثلة – ما إذا كانت مسؤوليات مراكز التنسيق المتصلة بوحدة التفتيش المشتركة تشكل الجزء الرئيسي أو على الأقل جزءاً هاماً من مسؤولياتها، أو ما إذا كانت تضاف إلى مجموعة من الواجبات الأخرى الأكثر أهمية. وفي الحالة الأخيرة، تميل الواجبات الأخرى دائماً إلى "إزاحة" وتقليل مدى قدرة جهات التنسيق على أداء واجباتها المتصلة بالوحدة على سبيل الأولوية. **وتوصي المفتشة بأن تكفل المنظمات إعطاء الواجبات المتصلة بالوحدة وزناً مناسباً بين المسؤوليات العامة المسندة إلى منسقي الوحدة لديها.**

84- **لا تزال غالبية جهات التنسيق التابعة لوحدة التفتيش المشتركة تفتقر إلى تسلسل إداري مباشر مع الإدارة العليا.** خلص هذا الاستعراض إلى أنه حتى الآن تفتقر معظم جهات الاتصال التابعة للوحدة لتسلسل إداري مباشر مع رؤسائها التنفيذيين أو إداراتها العليا، على الرغم من أن تقرير الوحدة لعام 2017 قد ذكر بالفعل ما يلي: "إن وجود تسلسل إداري مباشر مع الإدارة العليا للمنظمة أمر بالغ الأهمية من أجل تعزيز فعالية وظيفة جهة الاتصال. وهو أيضاً علامة على المسار الذي حدده الرؤساء التنفيذيون فيما يتعلق بالرقابة الخارجية المستقلة" (الفقرة 107). وتحقيقاً لهذه الغاية، قدمت توصية رسمية تطلب إلى الرؤساء التنفيذيين الذين لم يقوموا بعد بوضع تسلسل إداري مباشر بين منسق الوحدة والإدارة العليا أن يفعلوا ذلك.

85- ويشير الوضع الراهن إلى أنه لم يحرز تقدم كبير منذ ذلك الحين، حيث لا تزال 15 جهة تنسيق تفتقر لتسلسل إداري مباشر مع الإدارة العليا لمنظماتها، مقارنة بـ 13 جهة تنسيق لديها تسلسل إداري مباشر. وعلاوة على ذلك، فإن إلقاء نظرة فاحصة يؤكد أن التسلسل الإداري المباشر لجهات التنسيق هذه هو نتيجة مباشرة لوظيفتها الرئيسية (مثل مدير شؤون الموظفين، ورئيس مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة) و/أو رتبتها (مثل مدير عام مساعد، ومدير إدارة). وهكذا، فإن التسلسل الإداري المباشر، في معظم الحالات، ليس نتيجة لوظيفة التنسيق نفسها، كما أنه لم ينشأ لهذا الغرض، بل يرتبط بالمركز أو الوظيفة التي تشغلها جهة التنسيق في المنظمة. **واستناداً إلى نتائج هذا الاستعراض، تشير المفتشة إلى التوصية الرسمية 7[29] الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017، وتوصي المنظمات التي لم تقبل هذه التوصية ولم تنفذها بعد بأن تفعل ذلك وأن تقيم تسلسلاً إدارياً مباشراً مع الإدارة العليا في أقرب وقت ممكن.**

86- **وثمة حاجة ملحة إلى رفع مستوى وظيفة المنسّق في وحدة التفتيش المشتركة إلى مستوى أعلى من أجل زيادة فعالية التعاون.** تشير نتائج هذا الاستعراض بوضوح إلى أنه لكي تكون وظيفة جهة التنسيق في الوحدة دعامة قوية وفعالة لضمان النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها واتخاذ القرارات بشأنها على نحو فعال، يُعتبر موقعها ومستواها المناسبين في المنظمة عاملين رئيسيين. وكلما

(29) "ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يحددوا بعد تسلسلاً إدارياً مباشراً انطلاقاً من منسق وحدة التفتيش المشتركة ووصولاً إلى الإدارة العليا أن يفعلوا ذلك".

كان الموقع أكثر استقلالية (مثلاً في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة)، كلما كان موقعه أقرب إلى الإدارة العليا (في المكتب التنفيذي مثلاً)، وكلما ارتفع مستوى منصبه، زاد احتمال وجود تسلسل إداري مباشر مع الرئيس التنفيذي، مع ما يصاحب ذلك من فوائد واضحة للإبلاغ عن مسائل الوحدة.

87- **لذلك، تقترح المفتشة إسناد مسؤوليات منسقي وحدة التفتيش المشتركة إلى الموظفين في وظائف برتبة ف-5 أو ما فوقها (أي برتبة مدير)، ويفضل أن يكون ذلك إما في وظائف مستقلة مثل مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية أو المكاتب التنفيذية أو المكاتب المسؤولة عن الامتثال والمساءلة أو إدارة المخاطر أو التخطيط الاستراتيجي، أو الذين يضطلعون بمسؤوليات مماثلة تشمل رصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هيئات الرقابة الخارجية، بما في ذلك الوحدة.**

باء- نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومعالجتها من قِبل المنظمات المشاركة

1- على الصعيد الداخلي (داخل الأمانات)

88- **الإطلاق الرسمي لعملية المتابعة.** يكتمل استعراض وحدة التفتيش المشتركة ما أن تصادق الوحدة على النسخة النهائية من التقرير الموقعة من المؤلف (المؤلفين) - المشار إليها بالنسخة الأصلية[30] وتصدرها. وتوزع على الفور نسخة إلكترونية من النسخة الأصلية، مشفوعة برسالة موجهة من رئيس الوحدة إلى الرؤساء التنفيذيين[31] للمنظمات المشاركة المعنية. وفور الإقرار باستلام التقرير عن طريق البريد الإلكتروني تنطلق عملية المتابعة. ولتيسير تناول التقرير وتوصياته، يتضمن المرفق الأخير في تقرير الوحدة جدولاً يبين ما إذا كانت التوصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين أو الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة لاتخاذ إجراء بشأنها أو للعلم.

89- **فرص التحسين في إضفاء الطابع الرسمي على نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة.** أشارت 12 منظمة مشاركة، في ردودها على الاستبيان المؤسسي للوحدة الخاص بهذا الاستعراض، إلى أنها أضفت الطابع الرسمي على نشر تقارير الوحدة[32]. غير أن بياناتها لم تكن كلها مدعومة بتوجيهات داخلية أو تعميمات أو صكوك إدارية أخرى من شأنها إضفاء الطابع الرسمي على خطوات عملية النشر. وعلى النقيض من ذلك، أشارت 11 منظمة إلى أنها لم تضف الطابع الرسمي على العملية[33]. ولم تقدم الوثائق ذات الصلة سوى سبع منظمات من أصل 28 منظمة ردت على الاستبيان (صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، والإيكاو، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية). ومن بين هذه المنظمات، أصدرت ست منظمات (باستثناء الإيكاو) توجيهات في شكل مبادئ توجيهية أو إجراءات تشغيلية موحدة مفصلة بشأن تناول تقارير الوحدة. وذكرت مفوضية شؤون اللاجئين والأونروا أن وضع إجراءات تشغيلية موحدة بشأن هذه المسألة عمل لا يزال جارياً

(30) النسخة الأصلية من التقرير هي النسخة الأخيرة النهائية بعد التحرير الرسمي والمراجعة النهائية والتوقيع من قبل المؤلف (المؤلفين)/ المفتش (المفتشين).

(31) بالنسبة لعدد قليل من المنظمات المشاركة، ترسل النسخة الإلكترونية إلى جهات التنسيق المعنية في وحدة التفتيش المشتركة فقط، بناء على طلب المنظمات المعنية وبالاتفاق معها.

(32) الأمانة العامة للأمم المتحدة، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، واليونيدو، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو.

(33) الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية شؤون اللاجئين، والأونروا، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفاو، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة السياحة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

حالياً. وخلص هذا الاستعراض إلى أن برنامج الأغذية العالمي لديه إجراءات تشغيل موحدة هي الأكثر تفصيلاً وتفسيراً لنشر تقارير الوحدة.

90- **التوزيع الداخلي لتقارير وحدة التفتيش المشتركة.** يقوم منسقو الوحدة، الذين تتمثل مسؤولياتهم الرئيسية في التواصل مع الوحدة وتنسيق جميع المسائل المتصلة بها، بما في ذلك متابعة تقارير الوحدة، داخل منظماتهم، بنشر تقارير الوحدة داخليا، حسب الاقتضاء. في معظم المنظمات المشاركة، يهدف التوزيع الداخلي في المقام الأول إلى إعلام الإدارة العليا والإدارات والشعب، والوحدات أو المكاتب المعنية – أي تلك التي ساهمت بالفعل في استعراض الوحدة المعني – بشأن التقرير. وهذه الجهات هي أصحاب العمل المسؤولون عن تنفيذ التوصيات ذات الصلة داخل المنظمة، على النحو الذي يحدده الرؤساء التنفيذيون المعنيون في بداية الاستعراض.

91- **تعتبر إجراءات التشغيل الموحدة لبرنامج الأغذية العالمي من أفضل الممارسات في هذا المجال.** المقارنة بين التوجيهات المتعلقة بنشر ومعالجة تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة عن ست منظمات (صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسف، برنامج الأغذية العالمي، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة الصحة العالمية) استناداً إلى قرارات المتابعة ذات الصلة التي تتخذها أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها تبيّن بوضوح أن برنامج الأغذية العالمي هو أكثر المنظمات تقدما في هذا المجال. وقد وضع برنامج الأغذية العالمي توجيهات مفصلة وواضحة من البداية إلى النهاية في وثيقة من 33 صفحة بعنوان "الإجراء التشغيلي الموحد – تنسيق استعراضات الوحدة". بالإضافة إلى تحديد المصطلحات والأدوار والمسؤوليات في الإجراء ككل، توفّر توجيهات خطوة بخطوة حول العمليات والأنشطة الخاصة بمختلف المكلفين بالعمليات. وهذه الوثيقة مستند حيّ يحتوي على سيناريوهات حقيقية ونماذج اتصال معتمدة مسبقاً وعيّنات رسائل بريد إلكتروني يتم تحديثها بانتظام. ويمكن اعتبارها من أفضل الممارسات في هذا المجال.

92- **تنسيق استعراضات وحدة التفتيش المشتركة داخل برنامج الأغذية العالمي.** لقد أسند برنامج الأغذية العالمي مسؤولية تنسيق استعراضات الوحدة إلى أربع وظائف متميزة داخل المنظمة:

- كبير مسؤولي إدارة المخاطر، مدير شعبة إدارة المخاطر، وهو جهة التنسيق المعينة للوحدة في برنامج الأغذية العالمي، وهو مسؤول عن معالجة جميع المسائل المتصلة بالوحدة وتقديم الدعم في مختلف مراحل وخطوات دورة الاستعراض التي تضطلع بها الوحدة.
- تحت الإشراف المباشر لنائب مدير شعبة إدارة المخاطر، عيّنت جهة تنسيق الوحدة الرقابية وحدة المساءلة عن الإشراف لدعم وظيفة جهة التنسيق في تنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالوحدة وكفالة التعاون الشامل بين برنامج الأغذية العالمي والوحدة.
- تحقيقاً لهذه الغاية، ورهناً بموضوع تقرير الوحدة المعني، يمكن لمنسق الوحدة أن يتصل بالإدارات والشعب والمكاتب المستقلة والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية المعنية التابعة لأمانة البرنامج القادرة على توفير المعلومات التي تطلبها الوحدة.
- يكلف ممثلو الإدارات والشعب والمكاتب المستقلة والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية المعنية التابعة لأمانة برنامج الأغذية العالمي الذين يعينهم رؤساؤهم كمنسقين فرعيين تقنيين لوحدة التفتيش المشتركة طوال فترة استعراض محددة للوحدة بتنسيق طلبات واحتياجات الوحدة كل في مجال مسؤوليته. وعادة ما تكون جهات التنسيق التقنية الفرعية للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية من الشبكة العالمية للموظفين المعنيين بالمخاطر أو مراكز تنسيق المخاطر التي تقدم تقاريرها عملياً إلى شعبة إدارة المخاطر.

93- **تعد مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسف مثالين للممارسات الجيدة.** توجد جهة تنسيق وحدة التفتيش المشتركة في مفوضية شؤون اللاجئين بمكتب المفتش العام وهو الشريك الرئيسي للمسائل ذات الصلة بالوحدة داخل المنظمة. وبمجرد استلامها، ينظر منسق الوحدة أولاً في جميع تقارير الوحدة ومذكراتها، ثم يعمم داخليا على جميع المسؤولين الذين أسهموا في الاستعراضات والمسؤولين عن متابعة التوصيات، وكذلك على أصحاب المصلحة الآخرين الذين قد تكون المعلومات الواردة في التقارير ذات أهمية بالنسبة لهم، من قبيل اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة. ويلخص منسق الوحدة في المفوضية أيضاً المعلومات الواردة في تقارير الوحدة لإدراجها في التقرير الفصلي الداخلي للمفتش العام، الموجه إلى الإدارة العليا. ويتبع منسق الوحدة في اليونيسف نفس الممارسة فيما يتصل بتناول ومتابعة تقارير الوحدة وتوصياتها.

94- **مثال على الممارسات الجيدة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.** في صندوق الأمم المتحدة للسكان، يتولى أمين لجنة رصد الامتثال للرقابة، التي أنشئت في عام 2023، مهمّة جهة تنسيق وحدة التفتيش المشتركة. وتشمل اختصاصات اللجنة مهمة رصد توصيات الوحدة في اجتماعاتها الشهرية. ويقدم كل تقرير من تقارير الوحدة إلى اللجنة التي تناقش جميع التوصيات المتعلقة بالرقابة (بما فيها تلك المنبثة عن المراجعة الداخلية للحسابات ومجلس مراجعي الحسابات والوحدة).

95- **مثال للممارسات الجيدة في منظمة الصحة العالمية.** يقوم منسق وحدة التفتيش المشتركة في منظمة الصحة العالمية بتوزيع تقارير الوحدة على الإدارة العليا، بالاقتران مع موجز للقضايا الرئيسية والآثار المترتبة على تلك التوصيات، وكذلك على جميع أصحاب العمل المسؤولين عن تنفيذ التوصيات. ويقوم منسق الوحدة أيضاً بتوزيع نموذج يتضمن التوصيات وأي تعليقات موحدة من مجلس الرؤساء التنفيذيين على أصحاب العمل لكي يتمكنوا من إبداء وتدوين التعليقات على قبول وتنفيذ التوصيات، التي تطلب تحديثاً دورياً. وترسل جهة التنسيق أيضاً تقارير الوحدة إلى لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلين للرقابة، للعلم (وتَتَبع تنفيذ التوصيات لاحقاً).

96- **مثال للممارسات الجيدة في اليونيدو.** منسق وحدة التفتيش المشتركة في اليونيدو هو مدير مكتب التقييم والرقابة الداخلية. وينشر المنسق تقارير الوحدة الصادرة حديثا عن طريق البريد الإلكتروني على كبار المديرين – أي المديرين العامين والمديرين – في المنظمة، بما في ذلك الوصلات الإلكترونية التشعبية للتقارير على موقع الوحدة على الإنترنت. وفي الرسالة الإلكترونية، يذكّر المنسق الجهات المتلقّية بولاية الوحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويشدد على الغرض من نشر تقارير الوحدة، التي تهدف إلى استرعاء انتباه كبار المديرين إلى محتوى استعراضات الوحدة ذات الصلة باليونيدو والدروس المستفادة منها وممارساتها وتوصياتها و/أو مساعدتهم على الإلمام بها. وعلاوة على ذلك، تشدد الرسالة الإلكترونية على أهمية أن يواصل مديرو اليونيدو، وجهات تنسيق الوحدة، المكلفة باستعراضات محددة، الاهتمام بمحتوى محدد وتبادله مع الزملاء والمسؤولين ذوي الصلة.

97- **دور غرض جهات التنسيق المخصصة لاستعراضات محددة.** تعين المنظمات المشاركة أكثر فأكثر جهات تنسيق فرعية في بداية استعراضات وحدة التفتيش المشتركة للمساعدة في المسائل التقنية أو المواضيعية أو الموضوعية المتعلقة باستعراضات محددة. والغرض منها هو مساعدة المنسّق الرئيسي للوحدة فيما يتعلق بمسائل ومواضيع محددة، لا سيما إذا عالجت هذه المواضيع إدارة أو شعبة معينة يتعين على منسق الوحدة بالتالي أن يرسل التقرير إليها. وتبعاً لطبيعة المنظمة وولايتها، يمكن أيضاً توزيع البعض من تقارير الوحدة على المكاتب الإقليمية. وقد أوصى تقرير الوحدة لعام 2017 بتعزيز هذه الممارسة المتمثلة في تعيين جهات تنسيق لاستعراضات محددة للوحدة. ويظهر التقدم المحرز منذ ذلك الحين، على النحو الذي حدده هذا الاستعراض، تطورا إيجابيا. **وتقترح المفتشة أن تنظر المنظمات التي**

لم ترسّخ بعد هذه الممارسة الجيدة في تعيين جهات تنسيق لإجراء استعراضات محددة من أجل تعزيز المعالجة الداخلية لتقارير الوحدة والنظر فيها، ومن ثم قبول توصيات الوحدة وتنفيذها.

2- على الصعيد الخارجي (من جانب الدول الأعضاء والأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة)

98- **لا يتم عموماً الوفاء بالالتزام القانوني بتوزيع تقارير الوحدة على الفور.** وفقاً للمادة 11 من النظام الأساسي للوحدة، ينبغي للرؤساء التنفيذيين المعنيين، عند تلقي تقرير الوحدة، أن يتخذوا إجراءات فورية لتوزيعه، مشفوعا بتعليقاتهم أو بدونها، على الدول الأعضاء في منظماتهم. وينبغي تحديد موعد للنظر في التقرير، إلى جانب تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين و/أو الرؤساء التنفيذيين، في الاجتماع التالي للأجهزة المختصة في المنظمات المعنية، التي ينبغي لها، من حيث المبدأ، أن تتخذ إجراءات ملموسة بشأن التقرير وتوصياته. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يبلغوا الوحدة بالقرارات التي تتخذها الأجهزة المختصة في منظماتهم بشأن تقارير الوحدة. وتنص المادة 11 كذلك على تقديم المذكرات والرسائل السرية إلى الرؤساء التنفيذيين "ليستخدموها حسبما يقررون". وخلص هذا الاستعراض إلى أن أياً من جهات التنسيق التابعة للوحدة تقريباً، التي تتصرف بالنيابة عن الرؤساء التنفيذيين المعنيين، لا يطبق أحكام المادة 11 من النظام الأساسي للوحدة، لا نصا ولا روحا. ولا يتم توزيع التقارير على الفور بوجه عام.

99- **توزيع التقارير فقط في المرحلة التحضيرية لدورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة.** معظم المنظمات المشاركة، باستثناء برنامج الأغذية العالمي واليونيدو، لا تتعامل مع توزيع تقارير وحدة التفتيش المشتركة على أنه الخطوة الأولى في عملية المتابعة، بل تجمعها مع الخطوة التالية من العملية، وهي نظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير الوحدة. لذلك، فإن النشر الخارجي لتقارير الوحدة تعامله معظم المنظمات المشاركة في الوحدة كجزء من المرحلة التحضيرية لدورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة أو هيئاتها الفرعية، حسب الاقتضاء.

100- **العديد من المنظمات تعتبر نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة على مواقعها الشبكية أو إرسال الوصلات التشعبية بالبريد الإلكتروني طريقة مناسبة للتوزيع.** تنشر معظم المنظمات المشاركة تقارير الوحدة على مواقعها الشبكية ولكنها لا تتواصل بنشاط مع الدول الأعضاء فيها لتنبيهها. وهي تفترض ببساطة أن هذه الأخيرة على علم بالمواقع الشبكية ومحتوياتها ذات الصلة بالوحدة ويمكنها الحصول على معلومات عن تقارير الوحدة الصادرة حديثاً دون الحاجة إلى أي تذكير أو وسيلة توزيع أخرى من المنظمة المشاركة المعنية. وفي حالة الأمانة العامة للأمم المتحدة، تصبح تقارير الوحدة وثائق رسمية بمجرد ترجمتها إلى جميع اللغات الرسمية؛ ثم تتاح للأطراف المهتمة من خلال نظام الوثائق الرسمية.

101- **يعد برنامج الأغذية العالمي استثناء ملحوظا ومثالا للممارسة الجيدة فيما يتعلق بتوزيع تقارير وحدة التفتيش المشتركة على الدول الأعضاء.** يعمل برنامج الأغذية العالمي فوراً على توزيع تقارير الوحدة الصادرة حديثاً فور استلامها. واعتباراً من حزيران/يونيه 2023، عزز برنامج الأغذية العالمي عملية التوزيع لديه من خلال تقاسم تقارير ومذكرات الوحدة عند استلامها مع مكتب مجلسه التنفيذي من خلال أمانة المجلس التنفيذي، لإحالتها بعد ذلك إلى اللوائح الانتخابية الخمس.

رابعاً- النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة واتخاذ القرارات بشأن التوصيات الواردة فيها

ألف- النظر في التقارير على الصعيد الداخلي (من جانب أمانات المنظمات المشاركة)

102- **خطوات قبول التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين.** تتمثل الخطوة الأولى في النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في أن تقرر الإدارة العليا للمنظمات ما إذا كانت تقبل التوصيات الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين لمنظماتها. وفي حالة قبول التوصية، يجب اتخاذ قرار بشأن خطة عمل لتنفيذها، بما في ذلك تحديد موعد نهائي، إذا لم تكن الوحدة قد حددت بالفعل موعداً نهائياً في التوصية.

103- **عملية صنع القرار في مفوضية شؤون اللاجئين.** في المفوضية، تتخذ جهة التنسيق الموضوعي أو التقني المعنية بالاستعراض المعني القرارات المتعلقة بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة، على النحو الذي يسمح به مدير الشعبة المعنية و/أو نائب المفوض السامي (في حالة الاستعراضات الشاملة). ويقع القرار النهائي بشأن التنفيذ على عاتق المدير المختص و/أو نائب المفوض السامي. وذكر موظفو المفوضية الذين تمت مقابلتهم أن جميع توصيات الوحدة التي يجب اتخاذ إجراءات بشأنها – كما هو مبين في المرفق الأخير من كل تقرير من تقارير الوحدة – تتم متابعتها. لهذا الغرض، تجتمع جهة التنسيق التابعة للوحدة بانتظام مع فرادى جهات التنسيق الفنية لاستعراض قبول التوصيات، والتقدم المحرز في تنفيذها، عند الاقتضاء.

104- **عملية صنع القرار في اليونيسف.** تطبق نفس العملية في اليونيسف؛ تتخذ جهة التنسيق الموضوعي أو التقني المعني باستعراض القرارات المتعلقة بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ويأذن بها مدير الشعبة المعنية. ويقع القرار النهائي بشأن التنفيذ على عاتق المدير المختص بعد أن يستعرضه نائب المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي ويجيزه. وتجتمع جهة التنسيق التابعة للوحدة بانتظام مع جهات التنسيق التقنية لاستعراض قبول التوصيات والتقدم المحرز في تنفيذها، عند الاقتضاء.

105- **عملية صنع القرار في منظمة الصحة العالمية.** في منظمة الصحة العالمية، يتخذ المدير العام المساعد المعني القرارات المتعلقة بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة بالتشاور مع أصحاب العمل المعنيين (أي مدير (مديرو) الإدارات). ويقدم أصحاب العمل معلومات مستكملة عن تنفيذ التوصيات (بتيسير من جهة التنسيق التابعة للوحدة)؛ ويقوم مساعد المدير العام المعني بمراجعة التحديثات والموافقة على حالة التنفيذ أو تعديلها. وييسر منسق الوحدة أيضاً التحديثات الدورية لأصحاب العمل، باستخدام نموذج داخلي موحد، وينسق تحميل التحديثات إلى المنصة الموحدة الداخلية وإلى نظام التتبع الشبكي للوحدة.

باء- النظر في التقارير على الصعيد الخارجي (من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة)

106- **المتابعة الفعالة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة.** أشار تقرير الوحدة لعام 2017 إلى الفقرة الأولى من الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997 لمتابعة تقارير الوحدة، التي تنص على ما يلي: "تعتمد قيمة تقرير الوحدة على المتابعة الفعالة. وتتطلب المتابعة الفعالة ما يلي: (أ) نظر الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة في التقارير نظرة نشطة وجادة، مع الاستفادة من تعليقات الأمانات عليها بشكل محدد وفي الوقت المناسب؛ (ب) التنفيذ السريع للتوصيات المعتمدة الواردة فيها، مع تقديم تقارير كاملة عن تدابير التنفيذ المتخذة وتحليل الأثر الناجم عن ذلك". وقدم تقرير الوحدة لعام 2017 آنذاك ممارسة جيدة لنظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير الوحدة (الفقرة 51، الإطار 1)، على النحو الوارد في الإطار 1 أدناه.

الإطار 1

الممارسة الجيدة للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

√ بند سنوي دائم في جدول أعمال الجهاز التشريعي مخصص لوحدة التفتيش المشتركة

√ تقرير موجّه من الرئيس التنفيذي إلى الجهاز التشريعي يتضمن قائمة بجميع تقارير الوحدة ذات الصلة ومذكراتها الصادرة خلال السنة السابقة مع الإشارة إلى موقع الوحدة الشبكي والوصلات الإلكترونية التشعبية للتقارير/المذكرات وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة، بما في ذلك:

- موجز لتقارير/مذكرات وتوصيات الوحدة، بما في ذلك الوصلات التشعبية
- موجز لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة، بما في ذلك الوصلات التشعبية
- مرفق مع جدول يبين جميع التوصيات (يوجّه إلى الرئيس التنفيذي والجهاز التشريعي)، ويبين حالة قبولها وتنفيذها، مع إبداء التعليقات حسب الاقتضاء، والموظف المسؤول/الوحدة المسؤولة، من أجل مزيد من الشفافية والمساءلة
- مرفق يتضمن معلومات عن حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة إلى حين تنفيذها التام

107- **سد الثغرات ومعالجة أوجه القصور في عملية المتابعة.** خلص استعراض عام 2017 إلى "ضرورة أن يولي الرؤساء التنفيذيون والهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة اهتماماً لعدد من المسائل التي تؤثر في عملية المتابعة، منها عدم نظر الهيئات التشريعية لبعض المنظمات ومجلس الرؤساء التنفيذيين في تقارير/توصيات وحدة التفتيش المشتركة، أو عدم كفاية النظر فيها وعدم كفاية الإجراءات المتخذة بشأنها، والحاجة إلى تحسين عملية التحقق من تنفيذ توصيات الوحدة ورصدها والإبلاغ عنها" (الفقرة 31). وبحث هذا الاستعراض الوضع الراهن والجهود المبذولة منذ عام 2017 لتعزيز نظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير الوحدة وتحسين معدلات قبول توصيات الوحدة وتنفيذها.

108- **تقدم جميع المنظمات المشاركة الآن، باستثناء ثماني منظمات، تقارير وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة إلى أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها.** في حين أن 12 منظمة لم تضع في عام 2017 جدولاً زمنياً لأي تقارير للوحدة على نطاق المنظومة لكي تنظر فيها أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها (باستثناء استعراضات التنظيم والإدارة لمنظماتها)، تحسن الوضع تحسناً كبيراً منذ ذلك الحين. وخلص هذا الاستعراض إلى أن 20 منظمة من أصل 28 منظمة مشاركة في الوحدة تقدم تقارير الوحدة لتنظر فيها أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها، في حين أن المنظمات الثماني المتبقية لا تتخذ أي إجراء في هذا الصدد (الأونكتاد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موئل الأمم المتحدة، مفوضية شؤون اللاجئين، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأونروا[34]، مركز التجارة الدولية، التي تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية[35]، ولكن لسبب مختلف).

(34) لا تنظر اللجنة الاستشارية للأونروا في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ولا تتخذ قرارات بشأن التوصيات. ويتمثل دورها في إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المفوض العام للأونروا في الاضطلاع بولاية الوكالة، في حين أن الجمعية العامة هي الجهاز التشريعي للوكالة.

(35) استناداً إلى التحفظ الذي أبدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما قبلت النظام الأساسي للوحدة، لا تعتبر وحدة التفتيش المشتركة هيئة فرعية تابعة لمجلس محافظي الوكالة، وبالتالي لا يُنظر في تقارير الوحدة.

لمحة عامة عن الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة

المنظمة	*هيئات الإدارة / الأجهزة التشريعية*
الأمم المتحدة	الجمعية العامة*، مجلس الأمن، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مجلس الوصاية)
الأونكتاد	مؤتمر الأونكتاد الذي يعقد كل أربع سنوات، مجلس التجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الجمعية العامة*، جمعية البيئة (تقدم التقارير إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، لجنة الممثلين الدائمين
موئل الأمم المتحدة	الجمعية العامة*، مجلس الإدارة (تقدم التقارير إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، لجنة الممثلين الدائمين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	لجنة المخدرات، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الجمعية العامة*، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
صندوق الأمم المتحدة للسكان	الجمعية العامة*، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
مفوضية شؤون اللاجئين	الجمعية العامة*، اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
اليونيسف	الجمعية العامة*، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس التنفيذي
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	الجمعية العامة*، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الاونروا	الجمعية العامة*، اللجنة الاستشارية للأونروا
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	الجمعية العامة*، المجلس التنفيذي
برنامج الأغذية العالمي	المجلس التنفيذي (المنشأ بالاشتراك بين الأمم المتحدة والفاو)
مركز التجارة الدولية	الجمعية العامة*، الفريق الاستشاري المشترك
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	مجلس تنسيق البرنامج
الفاو	المؤتمر ، المجلس
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	المؤتمر العام، مجلس المحافظين
الإيكاو	الجمعية، المجلس
منظمة العمل الدولية	مؤتمر العمل الدولي، مجلس الإدارة
المنظمة البحرية الدولية	الجمعية، المجلس
الاتحاد الدولي للاتصالات	مؤتمر المندوبين المفوضين، مجلس الإدارة
اليونسكو	المؤتمر العام، المجلس التنفيذي

المنظمة	*هيئات الإدارة / الأجهزة التشريعية*
اليونيدو	المؤتمر العام، مجلس التنمية الصناعية
منظمة الأمم المتحدة للسياحة	الجمعية العامة للسياحة التابعة للأمم المتحدة، المجلس التنفيذي
الاتحاد البريدي العالمي	المؤتمر البريدي العالمي، مجلس الإدارة
منظمة الصحة العالمية	جمعية الصحة العالمية، المجلس التنفيذي
الويبو	الجمعية العامة للويبو، المؤتمر
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	المؤتمر العالمي للأرصاد الجوية، المجلس التنفيذي

* تشير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

109- يبين الجدول أعلاه مدى تعقيد حوكمة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتم من خلال مختلف الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة. جميع المنظمات لديها طبقتان أو أكثر من الحوكمة مع تسلسل هرمي متميز لأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها على النحو المبيّن في الوثائق الدستورية لكل منها. ومن المهم أخذ هاتين الطبقتين وهذه المسؤوليات في الاعتبار عند تقييم نظر مختلف الوحدات في تقارير وحدة التفتيش المشتركة واتخاذ القرارات بشأن توصياتها. وتفسّر هاتان الطبقتان وهذه المسؤوليات أيضاً سبب عدم نظر مجلس إدارة بعض المنظمات في تقارير الوحدة (مثل الأونكتاد والأونروا، اللتان تخضعان لإشراف الجمعية العامة). وينطبق هذا أيضاً في بعض الحالات على مفوضية شؤون اللاجئين. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق السادس.

110- **الأسباب التي تحول دون نظر بعض الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة.** لا يجوز للأجهزة التشريعية وهيئات إدارة بعض المنظمات المشاركة أن تنظر إلا في استعراضات الوحدة التي تجرى على منظمة بمفردها (مثل JIU/REP/2022/1، استعراض التنظيم والإدارة في موئل الأمم المتحدة، في حين لا ترى منظمات أخرى أن مجالس إدارتها هي الهيئات المناسبة لاتخاذ قرارات بشأن المسائل المتصلة بالوحدة، لأن السلطة قد تكون الأمين العام أو الجمعية العامة للأمم المتحدة (مثل الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا، ومركز التجارة الدولية) أو قد لا يعتبر جهازها التشريعي وهيئتها الإدارية تقارير الوحدة مسألة مبدأ بسبب تحفظ محدد أبدي عند قبول النظام الأساسي للوحدة (مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية).

111- **لم يعد هناك مبرّر للتحفظ الذي أبدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية.** فيما يتعلق بالوكالة، ذكر تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 ما يلي: "وإذ أخذ المفتش في الاعتبار أنه انقضى نحو 40 عاماً منذ إصدار مجلس المحافظين لهذا القرار، وهي فترة تعزّز فيها بشدة دور الهيئات الإشرافية، مثل الوحدة، في مساعدة الدول الأعضاء على ممارسة أدوارها المتعلقة بالإشراف والتوجيه الاستراتيجي بشكل أفضل، يرى المفتش أنّ الوكالة لا ينبغي لها أن تظل استثناء من الممارسة المتّبعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في النظر في تقارير وتوصيات الوحدة التي تتطلب إجراءات تشريعية. وفي هذا الصدد يُقترح أن توجّه أمانة الوكالة عناية مجلس محافظيها إلى إلى اقتراح الوحدة بأن تعيد الوكالة النظر في موقفها السابق وأن تتوافق مع هذه الممارسة المتبعة (الفقرة 39).

112- لقد انقضت سبع سنوات ولم يحرز أي تقدم في هذا الصدد. **تكرر المفتشة التوصية غير الرسمية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 وتقترح أن تعيد الوكالة النظر في**

موقفها، وأن تتّبع هيئة إدارتها الممارسة الجيدة للمنظمات الأخرى المشاركة في الوحدة للنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها ذات الصلة.

113- **الممارسات الجيدة لنظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة.** بحث هذا الاستعراض ما إذا كانت الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة قد أحرزت تقدما في نظرها في تقارير الوحدة وتوصياتها من خلال تنفيذ الممارسة الجيدة المبيّنة في تقرير الوحدة لعام 2017 (انظر الإطار 1 أعلاه).

114- **تقارير وحدة التفتيش المشتركة هي بنود سنوية دائمة في جدول أعمال معظم الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة.** هناك صورة متباينة عندما يتعلق الأمر بالممارسة الجيدة المتمثلة في إدراج تقارير الوحدة كبنود سنوية دائمة في جدول الأعمال في دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة. وهذا هو الحال في دورات 20 جهازاً تشريعياً وهيئة إدارة، حيث تدرج مسائل وتقارير الوحدة في إطار بنود مختلفة من جدول الأعمال، مثل مسائل الرقابة أو – في حالة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها – كإضافات للتقارير السنوية للرؤساء التنفيذيين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق السادس.

115- **تقارير الرؤساء التنفيذيين إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة التي تتضمن قائمة بجميع تقارير/مذكرات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة الصادرة خلال السنة السابقة.** يختلف بين المنظمات موضع الاستعراض تنفيذ الممارسة الجيدة المبينة في الإطار 1، التي ينبغي بموجبها للرؤساء التنفيذيين أن يزوّدوا هيئاتهم التشريعية بتقارير تتضمن قائمة بجميع تقارير الوحدة ذات الصلة ومذكراتها الصادرة خلال السنة السابقة، بما في ذلك الوصلات الإلكترونية التشعبية للتقارير/المذكرات وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة على موقع الوحدة على الإنترنت، مشفوعة بملخصات ومرفق يبين جميع التوصيات. والرؤساء التنفيذيون لـ 20 منظمة[36] يقدّمون فعلاً هذه التقارير إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم، ومع ذلك، فإن 11 منظمة فقط[37] تقدم ملخصات للتقارير والتوصيات وتضمّنها وصلات تشعبية. وأظهر الاستعراض أنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين من جانب المنظمات. **وتقترح المفتشة أن تقوم الأمانات والأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة لدى المنظمات المشاركة المعنية بإعادة النظر في استعراض ممارساتها وتنفيذ الممارسات الجيدة المقترحة في تقرير الوحدة لعام 2017 في أقرب وقت ممكن.**

116- **أمثلة الممارسات الجيدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والويبو.** يبرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية والويبو بين المنظمات المشاركة من خلال تطبيقها لمختلف مكونات الممارسة الجيدة المقترحة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 (انظر المرفق الخامس عشر). وتدرج المنظمات الخمس جميعها في تقاريرها عن تقارير الوحدة وتوصياتها موجزات لتقارير الوحدة حديثة الصدور، فضلاً عن وفرة من المعلومات الأخرى عن تقارير الوحدة عن السنوات السابقة، بما في

(36) الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، واليونيدو، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(37) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، واليونسكو، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

ذلك عن حالة قبول التوصيات الواردة فيها وتنفيذها. ومن السمات الخاصة في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف الفرع المستقل المتعلق بتوصيات الوحدة الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، بما في ذلك ردود الإدارة المشفوعة بتعليقات على مضمون التوصيات. وعلى وجه الخصوص، تتميز التقارير التي أعدتها أمانة الويبو بعرضها المرئي الجذاب وسهل الاستخدام الذي يشير بوضوح إلى التوصيات الواردة في تقارير الوحدة حديثة الصدور على أنها توصيات "جديدة". وتتضمن تقارير الويبو أيضاً تعليقات جهة تنسيق وإدارة الوحدة لفائدة لجنة البرنامج والميزانية، ومعلومات عن حالة قبول التوصيات وتنفيذها، واسم الموظف المسؤول عن تنفيذ كل واحدة منها.

117- ولضمان النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها بمزيد من الفعالية والموضوعية، **تقترح المفتشة أن تدرج تقارير الوحدة إما كبنود قائمة بذاتها في جدول الأعمال أو في إطار بنود جدول الأعمال الدائمة التي تغطي مسائل الرقابة. وعلاوة على ذلك، تشير المفتشة إلى أنه ينبغي، كحد أدنى، إتاحة الوصلات التشعبية لتقارير الوحدة، وتعليقات الرؤساء التنفيذيين المعنيين، كما ينبغي اقتراح مسار عمل ملموس للمتابعة، حسب الاقتضاء.**

118- **ضرورة توزيع تقارير وحدة التفتيش المشتركة على الدول الأعضاء في الوقت المناسب.** عملاً بمبدأ تقاسم المسؤولية، يكتسي توزيع تقارير الوحدة في الوقت المناسب على الدول الأعضاء أهمية كبيرة لأن النظر النشط والجاد في التقارير حديثة الصدور من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، التي تتألف من الدول الأعضاء، شرط أساسي للمتابعة الفعالة لتقارير الوحدة ويحدد في نهاية المطاف قيمتها إجمالاً[38].

119- **لضمان توزيع تقارير وحدة التفتيش المشتركة في الوقت المناسب، لا يشترط أن تعلق الأمانات عليها، ولا يمكن دائما تحقيق فائدة من تعليقات الأمانات.** أشار تقرير الوحدة لعام 2017 إلى أن شرط المتابعة الفعالة يشمل توزيع تقارير الوحدة على الدول الأعضاء "مع الاستفادة من التعليقات المحددة وفي الوقت المناسب من قبل أمانات" المنظمات المعنية. غير أن الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997 كان قد أشار بالفعل إلى أن هذه الفائدة قد لا تكون دائما قابلة للتحقيق. لذلك، وبغية ضمان أقصى قدر من السرعة في توزيع تقارير الوحدة، ينص الإطار على أن يقوم الرؤساء التنفيذيون المعنيون بتوزيع تقارير الوحدة فور استلامها، "مشفوعة بتعليقاتهم أو بدونها، على الدول الأعضاء في منظماتهم، على النحو المطلوب في الفقرة 4 (ج) من المادة 11 من النظام الأساسي للوحدة"[39].

120- **عموماً لا يتم الامتثال للأطر الزمنية المحددة للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة.** لا يتم عملياً التقيّد بالأطر الزمنية المحددة في المادة 11 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة. والأطر الزمنية المحددة هي: (أ) بالنسبة للتقارير المتعلقة بمنظمة بمفردها "في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد تلقي التقرير للنظر فيه في الاجتماع التالي للجهاز المختص" (الفقرة (د))؛ (ب) بالنسبة للتقارير المتعلقة بأكثر من منظمة "في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد تلقي تقرير الوحدة للنظر فيه في الاجتماع التالي للأجهزة المختصة المعنية" (الفقرة (هـ)). في الوقت الحاضر، يقصّر الرؤساء التنفيذيون المعنيون في "تقديم التقرير (التقارير)، مشفوعاً (مشفوعة) بتعليقاتهم، إلى الأجهزة التشريعية المختصة ضمن الأطر الزمنية المحددة"[40].

121- **تخصيص وقت كاف لتقارير وحدة التفتيش المشتركة في برامج العمل ذات الصلة.** مع مراعاة الحاجة إلى النظر بنشاط وجدية في تقارير الوحدة، اقترح الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997، أنه "ينبغي

(38) A/52/34، المرفق الأول، المادة 1(أ)؛ انظر أيضاً المرفق الثاني لهذا التقرير.

(39) A/52/34، المرفق الأول، المادة 6؛ انظر أيضاً المرفق الثاني لهذا التقرير.

(40) A/52/34، المرفق الأول، المادة 7؛ انظر أيضاً المرفق الثاني في هذا التقرير.

للأجهزة التشريعية، بمساعدة الرؤساء التنفيذيين، أن تخطط برامج عملها بحيث يخصص وقت كاف للنظر بنشاط وجدية في تقارير الوحدة ذات الصلة". (الفقرة 11)

122- **تواتر تقديم تقارير وحدة التفتيش المشتركة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة.** في الوقت الحاضر، تنظر معظم الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة الوكالات المتخصصة في تقارير الوحدة مرة في السنة، باستثناء الفاو، حيث ينظر في تقارير الوحدة عند الطلب أو عندما تعتبر ذات أهمية بالنسبة للمنظمة؛ والمنظمة البحرية الدولية، التي ينظر مجلس إدارتها في تقارير الوحدة مرتين في السنة؛ والإيكاو، حيث يمكن النظر في تقارير الوحدة ثلاث مرات في السنة. في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ينظر المجلس التنفيذي في تقارير الوحدة – سنويا، في دوراته العادية حيث تعالج مسائل الوحدة وتقاريرها على أنها بنود قائمة بذاتها. وتستعرض لجنة مراجعة الحسابات والرقابة التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقارير الوحدة قبل تقديمها إلى المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، تنظر إحدى اللجان الرئيسية للجمعية العامة في تقارير الوحدة ثلاث مرات في السنة، وغالبا ما تنظر فيها اللجنة الخامسة، وأحيانا اللجنة الثانية، أو لجنة البرنامج والتنسيق، بحسب موضوع التقارير. وعادة ما تجمع تقارير الوحدة مع تقارير أخرى للأمين العام أو لهيئات رقابة أخرى، إذا كانت تغطي نفس المواضيع أو مواضيع مماثلة.

123- وتنظر المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الإدارة المستقلة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة مرة في السنة في دوراتها السنوية، بينما ينظر المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في تقارير الوحدة في دورته العادية الأولى كل سنة. ونتيجة لذلك، فإن مسائل الوحدة – بما في ذلك تقاريرها – هي بنود دائمة في جدول أعمال الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة لجميع المنظمات، باستثناء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأونروا، ومركز التجارة الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي حالة المكاتب والكيانات التي تقع ضمن اختصاص الأمانة العامة للأمم المتحدة، لا تنظر الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة هذه المنظمات إلا في تقارير الوحدة المتعلقة حصرا بمنظماتها (مثل استعراضات التنظيم والإدارة لموئل الأمم المتحدة أو الأونكتاد)[41]. أو بناء على طلب الدول الأعضاء، كما كان الحال في جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

124- **استنتاجات وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها JIU/REP/2023/7 بشأن إدارة ورقابة المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/اليونيسف/هيئة الأمم المتحدة للمرأة.** في عام 2023، طلب رؤساء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/اليونيسف/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من الوحدة تقييم كيفية تنفيذ المجالس الثلاثة لوظائفها المتعلقة بالحوكمة والرقابة، بهدف ضمان مواءمة الوظائف مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وكان الدافع وراء هذا الطلب إخفاقات الإدارة الأخيرة وادعاءات ارتكاب مخالفات في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وقد اقترح تقرير الوحدة لعام 2023 المعيار المرجعي التالي: "في الإدارة الفعالة للمنظمات، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، يتم دمج لجان المجالس في هياكل الإدارة لتعزيز كفاءة وفعالية عمل المجالس الرئيسية. وتفوض المجالس المسائل التقنية أو المعقدة التي تستغرق وقتا طويلا إلى تلك اللجان، التي يمكنها إجراء تقييمات متعمقة وتقديم التحليل وإسداء المشورة والتقدم بالتوصيات إلى المجالس" (الفقرة 38).

(41) JIU/REP/2022/1 (موئل الأمم المتحدة) و JIU/REP/2012/1 (الأونكتاد).

125- غير أن التقرير خلص إلى أن لا أحد من المجالس التنفيذية الثلاثة يستخدم اللجان، حتى في الميزنة والتمويل والرقابة، خلافاً لمنظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، اعتمدت نهجا من هذا القبيل كممارسة جيدة. ومن شأن لجان المجلس التنفيذي أن تحسن كفاءة المجلس وفعاليته بتعيين مجموعة أصغر من الأعضاء لإسداء المشورة وتقديم التوصيات إلى المجلس الرئيسي لاعتمادها". وقُدمت توصية لهذا الغرض[42].

126- وجاء في تقرير عام 2023 أيضاً ما يلي: "تشمل الرقابة وظائف مثل التدقيق الداخلي والتحقيقات والتقييمات، بما في ذلك تلك التي يقوم بها مجلس مراجعي الحسابات أو تقوم بها وحدة التفتيش المشتركة، والوظائف الاستشارية الداخلية، مثل خدمات الأخلاقيات وأمناء المظالم. وكل هذه الوظائف عناصر حاسمة للإدارة الفعالة، وكفالة أداء الواجبات والسلطات المفوضة على النحو الملائم، وضمان دقة المعلومات اللازمة لصنع القرار والإبلاغ. وهناك مسؤوليات من مسؤوليات المجلس التنفيذي تتمثل في مهام الرقابة وتعتبر أساسية لضمان استقلال تلك المهام وتعكس أفضل الممارسات" (العنصر الخامس). لذلك، أشير إلى أن "لجنة الرقابة التابعة للمجلس التنفيذي يمكن أن تكون آلية فعالة لإلقاء نظرة على تقارير الرقابة على مستوى المجلس والمشاركة بشكل موضوعي في مسائل المجلس إلى جانب المهام الرقابية والاستشارية" (العنصر السادس).

127- **انطباق نتائج استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023 على المنظمات الأخرى.** ترى المفتشة أن المعايير المرجعية[43] والتوصيات الواردة في تقرير الوحدة لعام 2023 قابلة للتطبيق في الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي ليس لديها هياكل فرعية في شكل لجان مسؤولة عن مسائل مثل الميزانية أو البرنامج أو الإدارة، بما في ذلك الرقابة الداخلية والخارجية. ومن شأن إنشاء هذه اللجان داخل الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة أن يكفل أيضاً تخصيص ما يكفي من الوقت والاهتمام للنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها وإعداد القرارات لقبول التوصيات، بما في ذلك رصد تنفيذها والتحقق منه. وبهذه الروح، **تقترح المفتشة أن تنظر جميع المنظمات المشاركة في الوحدة في تقرير الوحدة لعام 2023**[44]**، بغية تحسين عمليات وإجراءات النظر في مسائل الرقابة، بما في ذلك تقارير الوحدة، من جانب أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها.**

128- **إسناد مهمة النظر في مسائل الرقابة إلى الهيئات الفرعية.** لقد أسندت بعض الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة بالفعل النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة إلى الهيئات الفرعية (مثل الجمعية العامة). كما فوضت بعض الوكالات المتخصصة الأجهزة الفرعية لأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها للنظر في تقارير الوحدة: على سبيل المثال، اليونسكو (اللجنة الخاصة للمجلس التنفيذي)، والاتحاد البريدي العالمي (اللجنة 1- مجلس حوكمة وإدارة الاتحاد)، ومنظمة الصحة العالمية (لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي)، والويبو (لجنة البرنامج والميزانية التابعة للجمعية العامة للويبو). والغرض من هذا التفويض في الغالب هو ضمان النظر في جميع تقارير الرقابة، بما فيها تقارير الوحدة، ومناقشتها على نحو أكثر موضوعية، وإعداد القرارات التي يتعين أن تتخذها الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المعنية. وترى المفتشة أن تفويض النظر في مسائل الرقابة إلى الهيئات الفرعية يشكل ممارسة جيدة لكيفية اضطلاع أعضاء الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمسؤولياتهم الرقابية.

(42) "ينبغي للمجالس التنفيذية أن تنظر، كجزء من هياكلها العامة، في إنشاء لجان مناسبة وما يرافقها من اختصاصات".

(43) انظر الوثيقة JIU/REP/2023/7، المرفق الأول، العناصر المكونة الأول والثاني والخامس.

(44) JIU/REP/2023/7.

129- **حضور وحدة التفتيش المشتركة دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة التي تناقش تقارير الوحدة ليس ممارسة متبعة عموماً.** من العوامل الهامة في تعزيز نظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة مسألة حضور مفتشي الوحدة دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة عند النظر في تقارير الوحدة. وكما جرت العادة، يحضر مفتشو الوحدة عندما تنظر اللجنة الاقتصادية والمالية ولجنة الإدارة والميزانية التابعتان للجمعية العامة – اللجنتان الثانية والخامسة على التوالي – ولجنة تنسيق البرامج في تقارير الوحدة، من أجل عرض التقارير والإجابة على الأسئلة التي تطرحها الوفود الأعضاء.

130- غير أن الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة الأخرى، ولا سيما صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومعظم الوكالات المتخصصة، لا تدعو الوحدة بصورة روتينية إلى اجتماعاتها. وخلال هذا الاستعراض، أشار ممثلو بعض المنظمات إلى أن هناك إمكانية للقيام بذلك بناء على طلب أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها. وبداية من عام 2023، ظلت اليونيسف تدعو الوحدة إلى الدورات السنوية لمجلسها التنفيذي لمخاطبة المجلس وتوضيح توصيات الوحدة. وذكرت بعض الوكالات المتخصصة أنها لا ترى حاجة إلى حضور الوحدة دورات أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها (الإيكاو، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، والويبو)، ومع ذلك، فإن بعض الوكالات تدعو الوحدة بصفة استثنائية عند النظر في استعراضات التنظيم والإدارة لمنظماتها (الفاو، والإيكاو، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، والويبو).

131- **الفرص المتاحة لوحدة التفتيش المشتركة للمشاركة في دورات الأجهزة التشريعية ودورات هيئات الإدارة محدودة.** يحق للوحدة المشاركة في الدورات ذات الصلة للأجهزة التشريعية وهيئات إدارة منظمة العمل الدولية، واليونسكو، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وترى المفتشة أن هذه الممارسة ممارسة جديرة بالثناء لأنها تتيح لأعضاء الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة والوحدة الفرصة لتبادل الآراء وتوضيح المسائل والرد على الأسئلة، الأمر الذي من شأنه أن يكون مفيداً لاتخاذ قرارات مستنيرة من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة المعنية.

132- **زيادة حضور وحدة التفتيش المشتركة دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة لازمة.** ترى المفتشة أن تواجد الوحدة (حضورياً أو عن بعد) له قيمة مضافة كبيرة في تعزيز النظر في مسائل الرقابة واتخاذ القرارات بشأنها، بما في ذلك تقارير الوحدة، وبالتالي تحسين المساءلة والنزاهة، فضلاً عن كونه مساهمة هامة في زيادة معدلات قبول توصيات الوحدة وتنفيذها. **وتوصي المفتشة بأن يدعو المزيد من المنظمات مفتشي الوحدة إلى دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة لتقديم تقارير ذات أهمية خاصة للمنظمات المعنية، وبأن يخصّص وقت كاف لمناقشة توصيات الوحدة.**

133- **ممارسات صنع القرار من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة. تنص** المادة 11-4 (و) من النظام الأساسي للوحدة على أن يقوم الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المعنية بإبلاغ الوحدة بجميع القرارات التي تتخذها الأجهزة المختصة في منظماتهم بشأن تقارير الوحدة. وبشكل أكثر تحديداً، اقترح الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997 أن "تتخذ الأجهزة التشريعية إجراءات ملموسة بشأن كل توصية من توصيات تقرير الوحدة قيد النظر، على النحو المطلوب في الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 233/50، عوضاً عن مجرّد الاكتفاء بالإحاطة علماً بالتقرير ككل. وهذا مطلب ضروري لكي يكون لتقارير الوحدة أثر، بالنظر إلى الفقرة 5 من المادة 5 من النظام الأساسي للوحدة، التي تنص على أنه يجوز لمفتشي الوحدة تقديم توصيات بيد أنه ليس لديهم سلطة اتخاذ القرارات" (الفقرة 12)، ولا يمكنهم إنفاذ أي قرار.

الإطار 2

الممارسة الجيدة لاتخاذ إجراءات بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة

ينبغي لتقارير الرؤساء التنفيذيين الذين يقدمون تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها لكي تنظر فيها الهيئات التشريعية أن تراعي ما يلي:

√ إدراج مشروع مقرر لاتخاذ إجراء من قبل الهيئة التشريعية لإقرار التقرير والتعليقات عليه بشأن التوصيات وحالتها

√ أن تُعتمد بقرار محدد يقرّ التقرير وحالة التوصيات يكون مدوّناً في محضر الجلسة

√ أن يتم تقديمها مع تخصيص الوقت الكافي للمناقشة

134- انطلاقاً من روح المادة 11-4 (و) من النظام الأساسي للوحدة والفقرة 12 من الإطار النموذجي لوحدة التفتيش المشـــتركة لعام 1997، وبهدف جعل عملية صـــنع القرار عملية أكثر فعالية، حدد تقرير الوحدة لعام 2017 كمعيار مرجعي أن تتبع تقارير الرؤســـاء التنفيذيين الذين يقدمون تقارير الوحدة وتوصياتها لتنظر فيها الهيئات التشريعية المختصة الممارسة الجيدة المبينة في الإطار 2[45]. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت التوصـــية 2 الواردة في تقرير الوحدة لعام 2017 إلى الرؤســـاء التنفيذيين لـ 18 منظمة مشاركة في الوحدة الذين لم يقترحوا بعد على هيئاتهم التشريعية أن يفعلوا ذلك فيما يتعلق بتوصيات الوحدة الموجهة إلى تلك الهيئات.

135- **لم تقترح ســوى أربع منظمات مشــاركة بالفعل مســارات عمل ملموســة بشــأن تقارير وحدة التفتيش المشـــتركة المقدمة إلى أجهزتها التشـــريعية وهيئات إدارتها.** وفقاً للمدخلات الواردة في نظام التتبع الشبكي، وحتى 15 كانون الثاني/يناير 2024، قبلت 16 منظمة من أصل 18 منظمة مشاركة في الوحدة هذه التوصـــية ونفذتها، ولم تقبلها منظمة واحدة (الأمانة العامة للأمم المتحدة)، واعتبرتها منظمة واحدة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) "غير ذات صـــلة". غير أن الاســـتعراض خلص إلى أن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية واليونســـكو والويبو هي وحدها التي تطبق هذه الممارســـة الجيدة وتقترح مسارات عمل ملموسة تتخذها أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها.

136- **يجب أن تكون لغة مشـــروع القرار واضـــحة ومحددة.** تخطو ثلاث من المنظمات الأربع خطوة أخرى إلى الأمام (برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة العمل الدولية، والويبو)؛ وفي مشـــاريع القرارات التي تقترحها في تقاريرها عن مسائل وحدة التفتيش المشتركة، تشير أيضاً إلى مسار العمل المحدد الذي يتعين أن تسلكه الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، على النحو الذي أوصت به الوحدة بشأن التقارير قيد النظر. وبهذه الطريقة فإنها لا تدعو أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها إلى الإحاطة علما بتقرير الوحدة وتوصياته فحسب، بل تقوم أيضاً بإعداد إقرار للإجراءات التي تقترحها الأمانات وبتقديم التوجيه ذي الصلة.

137- **أمثلة للممارســات المتباينة في هذا الصــدد من جانب المنظمات المشــاركة.** تطبق المنظمات المشـــاركة هذه الممارســـة الجيدة بطرق مختلفة. ففي حالة منظمة العمل الدولية، جاء في مشـــروع القرار الوارد في آخر تقرير للمكتب (الأمانة)[46] إلى هيئة الإدارة أن هذه الأخيرة تحيط علماً بالمعلومات الواردة فيه وتتقدم بتوجيهات إلى المكتب. وجاء في مشروع القرار الوارد في التقرير المرحلي لعام 2023[47] المقدم

(45) مستنسخ من الوثيقة JIU/REP/2017/5، الإطار 2.

(46) انظر منظمة العمل الدولية، الوثيقة GB.349/PFA/6، المسائل المتصلة بوحدة التفتيش المشتركة.

(47) انظر الويبو، الوثيقة WO/PBC/35/2، تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

من أمانة الويبو إلى لجنة البرنامج والميزانية أن اللجنة أحاطت علماً بالتقرير وأقرّت تقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات الواردة فيه. وعلى النقيض من ذلك، فإن مشروع القرار الوارد في تقرير اليونسكو الأخير[48] عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة المقدمة إلى مجلسها التنفيذي اكتفت بالإشارة إلى أن المجلس التنفيذي أحاط علماً بالمعلومات المقدمة فيها وطلب إلى المدير العام مواصلة الجهود لضمان متابعة تنفيذ توصيات الوحدة، دون تقديم توجيهات بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها.

138- **يعد برنامج الأغذية العالمي مشروع قرار ومسار عمل ملموساً يعتمدهما مجلسه التنفيذي.** إن تأييد الردود على كل توصية من توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقدمة إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي لاتخاذ إجراء تبرره عملية الإعداد والموافقة القائمة استجابة للتوصية 2 الواردة في الوثيقة JIU/REP/2017/5. وتعد أمانة البرنامج مشاريع الردود على التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة وتقدمها إلى المجلس التنفيذي لينظر فيها فريق المناوبين العامل التابع لمكتب المجلس التنفيذي، الذي أنشئ في عام 2011[49]. ويوافق الفريق العامل على مشاريع الردود قبل أن يضفي عليها مكتب المجلس التنفيذي طابعاً رسمياً.

139- **يمكن أن تُستخدم ممارسة برنامج الأغذية العالمي كمثال يُقتدى به في المنظمات الأخرى.** مشروع القرار المدرج في بداية التقرير الأخير للمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي[50] بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل برنامج الأغذية العالمي، جاء فيه أن المجلس أحاط علماً بالمعلومات والتوصيات الواردة في التقرير وأيد الردود على التوصيات الموجهة إلى الهيئات التشريعية المدرجة في مرفقات التقرير. **وتوصي المفتشة بأن تنظر المنظمات المشاركة في تنفيذ هذه الممارسة الجيدة التي يطبقها برنامج الأغذية العالمي كلما أدرجت تقارير الوحدة وتوصياتها في جداول أعمال دورات أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها.**

140- أما المنظمات المشاركة الثلاث عشرة المتبقية التي قبلت مسار العمل الذي أوصت به وحدة التفتيش المشتركة، ولكنها لم تطبقه تطبيقاً كاملاً، فتقتصر ببساطة على دعوة أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها إلى "الإحاطة علماً" بتقرير (تقارير) الوحدة. وبالنظر إلى التفسيرات المختلفة لما تعنيه عبارة "يحيط علماً"، تعتبر بعض المنظمات أن الإحاطة علماً هي موافقة على مضي المنظمات المعنية قدماً في إجراءاتها المقررة؛ غير أنه ليس من الواضح في منظمات أخرى كيف ينبغي أن تعامل توصيات الوحدة الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة. وترى أمانات هذه المنظمات أنه ليس من صلاحياتها اتخاذ قرارات ملموسة بشأن توصيات الوحدة.

141- ولم تقبل الأمانة العامة للأمم المتحدة التوصية 2 الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 ولا تقترح مشاريع قرارات ولا مسار عمل ملموساً على الجمعية العامة؛ وبالتالي، فإن النمط غير المُرضي الذي لوحظ في استعراض الوحدة لعام 2017 لم يتغير. وعلى الرغم من أن العديد من قرارات الجمعية العامة قد تأخذ في الاعتبار تقارير الوحدة وتوصياتها وتتبنّاها، إلاّ أنها لا تنسب دائماً مضمونها إلى الوحدة. وأحدث مثال على ذلك هو قرار الجمعية العامة 278/77 بشأن إدارة الموارد

(48) انظر اليونسكو، الوثيقة 217 EX/17، تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم اليونسكو وحالة تنفيذ التوصيات.

(49) في عام 2010، أوعز المجلس التنفيذي إلى إدارة برنامج الأغذية العالمي بزيادة التفاصيل في الإبلاغ عن مسائل وحدة التفتيش المشتركة لتشمل خطة عمل ومصفوفة شاملة لتتبع التوصيات والاستجابة لها بغية تعزيز الشفافية والمساءلة. كما فوض مكتب المجلس التنفيذي مسؤوليات ضمان أن تحظى التوصيات الموجهة إلى الهيئة التشريعية بالاهتمام المناسب والموافقة من قبل الممثلين قبل وضعها في صيغتها النهائية لكي ينظر فيها المجلس، الذي أنشأ فريق المناوبين العامل في نيسان/أبريل 2011.

(50) انظر، على سبيل المثال، برنامج الأغذية العالمي، الوثيقة WFP/EB.1/2024/8-B، تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج.

البشرية، الذي يكرر التوصيات الواردة في تقرير الوحدة بشأن وظيفة الأخلاقيات دون الإشارة صراحة إلى أن الجمعية العامة تسترشد بها.

142- ومن المنتظر أن تعزز التوصية التالية فعالية متابعة تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.

التوصية 2

ينبغي للأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة القيام، بحلول نهاية عام 2025، بمراجعة عملياتها للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها، بما في ذلك اتخاذ قراراتها بشأنها ورصد تنفيذ توصيات الوحدة من السنوات السابقة، مع مراعاة أمثلة الممارسات الجيدة المحددة في هذا التقرير، حسب الاقتضاء.

خامساً- دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

ألف- مقدمة

143- **علاقة وحدة التفتيش المشتركة بمجلس الرؤساء التنفيذيين.** على مر السنين، عملت الوحدة على إقامة علاقات أوثق مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، من بين هيئات التنسيق الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة[51]. ومنتدى التنسيق الدائم الأقدم والأرفع مستوى في منظومة الأمم المتحدة، سواء من خلال أمانتها أو من خلال للآليات التابعة لها، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج.

144- **دور مجلس الرؤساء التنفيذيين التشاوري والتنسيقي فيما يتعلق بعمل وحدة التفتيش المشتركة.** تهتم الوحدة اهتماماً خاصاً بالحفاظ على روابط وثيقة والسعي إلى تحقيق أوجه تآزر متعددة مع آليات وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين. وتنص المادة 11-4 (هـ) من النظام الأساسي للوحدة على أنه "عندما يتعلق تقرير ما بأكثر من منظمة واحدة، يقوم الرؤساء التنفيذيون لهذه المنظمات بالتشاور فيما بينهم وتنسيق ملاحظاتهم بقدر الإمكان، ويجري ذلك عادة في إطار لجنة التنسيق الإدارية". وأعيدت تسمية لجنة التنسيق الإدارية فيما بعد لتصبح مجلس الرؤساء التنفيذيين. وكما أشير إلى ذلك في الرسالة الإدارية للوحدة لعام 2016 الموجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين[52]، وكما أشار إلى ذلك أيضاً العديد ممّن أجريت معهم مقابلات خلال هذا الاستعراض، "الفائدة المنشودة من التعليقات المشتركة للوحدة والدول الأعضاء هي أن تلخص آراء المنظمات بشأن تقارير الوحدة وتوصياتها على نطاق المنظومة".

145- **الجدول الزمني القانوني لإصدار ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين.** تنص المادة 11-4(هـ) من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة أيضاً على أن تضع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين الملاحظات المشتركة للمنظمات المشاركة في الوحدة الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في صيغتها النهائية لتقديمها إلى الأجهزة المختصة في المنظمات خلال فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ استلام تقرير الوحدة للنظر فيه في الاجتماع التالي للأجهزة المختصة المعنية. غير أنه إذا لم تكن الملاحظات المشتركة، في حالات استثنائية، جاهزة في غضون المهلة القانونية المحددة بستة أشهر، لتقديمها على النحو الصحيح وفقاً لهذه الأحكام، "يقدم تقرير مؤقت إلى الأجهزة المختصة المعنية يوضح أسباب التأخير ويحدد موعداً لا لبس فيه لتقديم الملاحظات النهائية". بيد أنه على الرغم من حدوث عدد قليل حتى الآن من حالات التأخير هذه في هذه الملاحظات المشتركة، فإن الوحدة ليست على علم بتقديم أي طلبات مؤقتة، على النحو الذي ينص عليه النظام الأساسي للوحدة.

146- **تسجيل تقدم كبير في التقيد بالجداول الزمنية بين 2015/2014 و2021/2020.** لتقييم التقدم المحرز منذ إصدار الرسالة الإدارية للوحدة لعام 2016 إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين ومقارنة النتائج الواردة في تلك الرسالة بالحالة الراهنة، نظر هذا الاستعراض في إصدار ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين على 12 تقريراً من تقارير الوحدة على نطاق المنظومة تم إعدادها في الفترة من 2020 إلى 2021. وتمشياً مع طريقة الحساب المستخدمة في الرسالة الإدارية لعام 2016، حسبت الوحدة الوقت المنقضي بين تاريخ إرسال النسخة النهائية (الإلكترونية) من تقرير الوحدة إلى المنظمات المشاركة ذات

(51) انظر https://unsceb.org.

(52) انظر الوثيقة JIU/ML/2016/25، الفقرة 12.

الصلة لاتخاذ إجراء بشأنها والتاريخ الذي تصدر فيه الإضافة 1 لتقرير الوحدة ذي الصلة، التي تتضمن ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين، كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في شكل مذكرة من الأمين العام.

147- **انخفاض بنسبة 50 في المائة تقريباً في متوسط الوقت الذي يستغرقه إصدار ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين.** خلص هذا الاستعراض إلى أنه في الفترة من 2020 إلى 2021، بلغ متوسط الوقت الذي استغرقه قيام مجلس الرؤساء التنفيذيين بتجميع وإصدار ملاحظات المنظمات المعنية 5,5 أشهر، في حين استغرق الأمر في المتوسط 10,5 أشهر في الفترة من 2014 إلى 2015، كما ورد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017. وهكذا، فإن الوقت الذي يستغرقه جمع الملاحظات وإصدار مذكرة الأمين العام مع الملاحظات المشتركة قد انخفض بنسبة 50 في المائة تقريباً. وفي المتوسط، يمتثل مجلس الرؤساء التنفيذيين الآن لقاعدة الأشهر الستة؛ غير أنه كانت هناك ثلاث حالات قضّى فيها مجلس الرؤساء التنفيذيين أكثر من ستة أشهر لإصدار الملاحظات المشتركة، بينما استغرق الأمر في إحدى الحالات 10,5 أشهر. واستناداً إلى نتائج هذا الاستعراض، تم تنفيذ التوصية 1 الواردة في خطاب الإدارة لعام 2016[53].

148- **يعتبر الإطار الزمني المحدد بشهر واحد لتقديم التعليقات إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين ملائماً إجمالاً.** في سياق هذا الاستعراض، طلب إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تقدم آراءها بشأن التوصية 2 لخطاب الإدارة لعام 2016، التي جاء فيها أنه "ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة أن يقدموا تعليقاتهم الرسمية على تقارير الوحدة المنشورة إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في غضون شهر من تلقي التقارير". والممارسة المتبعة حالياً هي أن تقوم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بتعميم التقرير النهائي للوحدة، فور صدوره، على الكيانات الأعضاء في المجلس، لدعوتها إلى إبداء ملاحظات عامة عليه في غضون إطار زمني مدته ثلاثة أسابيع. وعند تلقي التعليقات، تلخّص الأمانة الواردة منها من كيانات الأمم المتحدة وتوحّدها قبل تعميم المشروع الموحد على جميع الكيانات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين. ويمنح أسبوعان على الأقل عموماً لتلقي أي تعليقات إضافية وموافقة نهائية من الإدارات أو المكاتب التنفيذية المعنية.

149- وأشارت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى أنها، باستثناء حالات قليلة، لم تواجه أي مشاكل فيما يتعلق بالوقت الذي استغرقه تقديم المنظمات لملاحظاتها على نشر تقارير وحدة التفتيش المشتركة. وعلى الرغم من عدم التقيّد بالإطار الزمني المحدد بشهر الوارد في التوصية 2 من الوثيقة JIU/ML/2016/25، ترى المفتشة أن مهلة خمسة أسابيع في المتوسط لجمع وتوحيد ملاحظات الكيانات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين على فرادى تقارير الوحدة في العملية المكونة من خطوتين الوارد وصفها أعلاه يمكن اعتبارها مقبولة. وأبلغت الوحدة بأن الوقت الذي يستغرقه جمع الملاحظات من الكيانات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين يتوقف إلى حد كبير على مدى تعقيد التقارير وتوصياتها، ولا سيما التقارير المتعلقة بالاستعراضات التي تتناول وظائف متعددة في المنظمات.

باء- إعداد مذكرات الأمين العام مشفوعة بتعليقات الأمين العام والمجلس على تقارير وحدة التفتيش المشتركة

150- **إحالة تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة الأخرى.** كلما صدر تقرير لوحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة، وفقاً للمادة 11-4

(53) "ينبغي لأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تواصل بذل كل جهد ممكن للتعجيل بتنسيق وإعداد ملاحظاتها على تقارير وحدة التفتيش المشتركة، وفقاً لقرار الجمعية العامة 275/66".

من النظام الأساسي للوحدة، تجمع أمانة المجلس ملاحظات المنظمات المشاركة عليه بغية إصدار مذكرة الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، التي تتضمن الملاحظات الموحدة لأعضاء المجلس. ويتم استخدام صيغة تقديم دائمة للملاحظات: "يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة ملاحظاته وملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقرير الوحدة المعنون ...". وعادة ما تقدم المذكرة، مشفوعة بتقرير الوحدة المعني، إلى الجمعية العامة والأجهزة التشريعية الأخرى وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في الوحدة للنظر فيها.

151- **تم تنقيح عملية توحيد ملاحظات المنظمات المشاركة في عام 2017.** بحث هذا الاستعراض الكيفية التي وحدت بها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ملاحظات المنظمات المشاركة لإعداد مذكرات الأمين العام بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة. ودرس أيضاً المنهجية المستخدمة في عرض الملاحظات الموحدة، فضلاً عن محتوى التعليقات وجودتها.

152- وأبلغت أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين وحدة التفتيش المشتركة بأنه بداية من عام 2017، تمت مراجعة عملية جمع الملاحظات وتبسيطها، بما في ذلك إدخال مصطلحات جديدة لتصنيف توصيات الوحدة تم الاتفاق عليها بالتشاور مع جهات التنسيق التابعة للوحدة في الكيانات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين. وفيما يتعلق بالعملية ومنهجيتها، تعمم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين الصيغة الإلكترونية النهائية لتقرير الوحدة على الكيانات الأعضاء في المجلس، فور صدوره، وتدعو إلى تقديم ملاحظات عامة على نتائج التقرير، فضلاً عن إبداء ملاحظات على التوصيات المحددة الواردة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب من المنظمات، على نحو أكثر تحديداً، ما إذا كانت تعتبر أنّ التوصيات لها صلة بها، وإذا كان الأمر كذلك، أن تبين ما إذا كانت تؤيد التوصيات أو لا تؤيدها أو تؤيدها جزئياً. وفيما يتعلق بالإشارتين "لا تؤيد" أو "تؤيد جزئياً"، يطلب منها إبداء ملاحظات وتقديم شرح للأساس المنطقي وراء تلك الخيارات.

153- **عدم اتساق مصطلحات مجلس الرؤساء التنفيذيين لتصنيف توصيات وحدة التفتيش المشتركة مع المعايير التي تستخدمها الوحدة يثير قلقاً بالغاً.** استناداً إلى المعلومات المقدمة وتحليل مذكرات الأمين العام الصادرة خلال السنوات الماضية، خلص هذا الاستعراض إلى أن المصطلحات الجديدة التي استخدمتها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لتصنيف توصيات الوحدة – "تؤيد" أو "تؤيد جزئيّاً" أو "لا تؤيد" – لا تتطابق مع التصنيف الذي تستخدمه الوحدة[54]. وهو لا يأخذ في الاعتبار حالة قبول توصيات الوحدة وقت جمع الملاحظات. وتلاحظ المفتشة بقلق أن المصطلحات الجديدة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لتصنيف توصيات الوحدة، التي وضعتها أمانة المجلس بالتشاور مع المنظمات المشاركة، تتنافى مع المعايير التي تستخدمها الوحدة.

154- عندما ترسل وحدة التفتيش المشتركة مشروع تقرير إلى المنظمات المشاركة فيها لإبداء ملاحظاتها واقتراح تصويباتها الوقائعية، تتاح للرؤساء التنفيذيين الفرصة لأمور من بينها تبيّن ما إذا كانوا يقبلون أو لا يقبلون التوصية (التوصيات) المحددة أو ما إذا كانوا يعتبرونها غير ذات صلة (أي غير منطبقة) بالنسبة لمنظماتهم. وفي سياق تنفيذ الوحدة للتوصيات الواردة في تقييمها الذاتي لعام 2022، تم تطوير نموذج جديد لصالح المنظمات المشاركة. ويتصل النموذج حصراً بالتوصيات الرسمية للوحدة المزمع اتخاذ إجراءات بشأنها، ويدعو المنظمات المشاركة إلى تقديم ملاحظات أكثر تحديداً، بما يسمح للوحدة بإعادة النظر، عند الاقتضاء، في التوصيات الواردة في مشروع تقريرها السابق وإجراء تغييرات، حسب الاقتضاء، لتعزيز قبولها وتنفيذها. وسيتم ضبط النموذج وتوحيده، بعد فترة تجريبية أولية، خلال عام 2024.

(54) تستخدم وحدة التفتيش المشتركة المعايير التالية: "مقبولة" أو "غير مقبولة" أو "غير ذات صلة" أو "قيد النظر".

155- وأظهر استعراض لمذكرات الأمين العام على مدى العقد الماضي أنه حتى صدور الوثيقة JIU/REP/2017/4، أعرب عن تأييد (أو قبول) مجلس الرؤساء التنفيذيين لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الرسمية على أنه "تأييد" و"تأييد عام" في مذكرات الأمين العام المعنية. وبدءاً من الوثيقة JIU/REP/2017/5، تغير المصطلحان ليصبحا "تأييد" و"تأييد جزئي".

156- **الأسباب المقدمة لتغيير المصطلحات.** أبلغت وحدة التفتيش المشتركة بأن الأساس المنطقي لتغيير المصطلحات من "التأييد العام" إلى "التأييد الجزئي" فيما يتعلق بالتوصيات الرسمية للوحدة هو وضع استبيان جديد تستخدمه أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لجمع المدخلات من الكيانات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين. وقد صمم الاستبيان بالتشاور مع جهات التنسيق التابعة للوحدة وقدم في عام 2017 كأداة للحصول على مدخلات لمذكرات الأمين العام، التي تتضمن ملاحظات الأمين العام وأعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين.

157- ولشرح الأساس المنطقي وراء التغيير في المصطلحات، قدمت أمثلة مختلفة على فائدة خيار "التأييد الجزئي": على سبيل المثال، كأن يكون كيان ما مستعداً أحياناً لتنفيذ التوصية ولكن الجدول الزمني المقترح لوحدة التفتيش المشتركة غير قابل للتحقيق أو كأن يوافق الكيان على توصية الوحدة ولكن تترتب على ذلك آثار من حيث الموارد ممّا يتطلب أولاً موافقة الجهاز التشريعي ومجلس الإدارة أو عجز المنظمة عن تنفيذ التوصية تنفيذاً كاملاً، لأنه خارج اختصاصها هي.

158- **ولا يشير مصطلح "التأييد الجزئي" بوضوح إلى القبول.** وخلافاً للتفسيرات المقدمة، كشف استعراض بعض ملاحظات الأمين العام، إلى جانب ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين، عن وجود تباين كبير بين المعلومات المتعلقة بقبول وتنفيذ التوصيات الرسمية المدخلة في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة وقت جمع المجلس لملاحظات المنظمات والمعلومات المقدمة في مذكرات الأمين العام بشأن دعم فرادى التوصيات الرسمية.

159- ومن الأمثلة التي أثارت قلق وحدة التفتيش المشتركة مذكرة الأمين العام التي تتضمن تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على الوثيقة JIU/REP/2021/6 (بشأن إدارة استمرارية تصريف الأعمال)، التي أشارت إلى أن التوصية 4 تحظى بتأييد جزئي من المنظمات. بيد أنه وفقاً للأبواب الواردة في نظام التتبع الشبكي وقت جمع مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعليقات المنظمات، كانت 12 منظمة من أصل 28 منظمة مشاركة قد قبلت بالفعل هذه التوصية، واعتبرت منظمة واحدة أنها غير ذات صلة (لا تنطبق)، وكانت التوصية قيد نظر 8 منظمات، ولم تقدم المنظمات السبع المتبقية أي معلومات. وعلاوة على ذلك، وقت جمع مجلس الرؤساء التنفيذيين لتعليقات المنظمات، كانت 3 منظمات مشاركة قد نفذت هذه التوصية بالفعل، وكان التنفيذ جارياً في 7 منظمات، ولم تكن منظمة واحدة قد بدأت التنفيذ بعد، ولم تقدم منظمة واحدة أي معلومات.

160- ومن الأمثلة الأخرى التي أثارت القلق فيما يتعلق بتباين المعلومات المتعلقة بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة مذكرة الأمين العام بشأن الوثيقة JIU/REP/2021/5 (بشأن استعراض وظيفة الأخلاقيات) وتوصياتها الرسمية 1 و3 و4(أ). وعند إعداد مذكرة الأمين العام مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين، أشارت الأبواب في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة إلى أن التوصية 1 قد قبلتها بالفعل 16 منظمة من أصل 28 منظمة مشاركة في الوحدة، واعتبرتها منظمتان غير ذات صلة (لا تنطبق)، وكانت التوصية قيد نظر منظمة واحدة، ولم تقدم 4 منظمات أي معلومات. أمّا التوصية 3، فقبلتها بالفعل 18 منظمة مشاركة، ولم تعتبرها أي منها غير ذات صلة (لا تنطبق)، وكانت التوصية قيد النظر في منظمتين، ولم تقدّم 3 منظمات أي معلومات. وفيما يتعلق بالتوصية 4، قبلت هذه التوصية

بالفعل 16 منظمة مشاركة، ورأت منظمة مشاركة واحدة أنها غير ذات صلة (لا تنطبق)، وكانت التوصية قيد النظر في منظمتين، ولم تقدّم 4 منظمات أي معلومات.

161- ومن الأمثلة المقدمة يتضح أنّ هناك فجوة بين المعلومات الواردة في نظام التتبع الشبكي فيما يتعلق بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة من جانب غالبية المنظمات المشاركة وقت جمع المجلس لملاحظات المنظمات وبين البيانات الواردة في مذكرة الأمين العام التي مفادها أنّ المنظمات لا تؤيد هذه التوصيات إلا جزئياً. وهذا يعطي الانطباع وأن جميع المنظمات المشاركة لديها تحفظات بشأن التوصيات.

162- **بما أن المنظمات لديها فرصة ذات شأن للإعراب عن شواغلها، فإن مصطلح مجلس الرؤساء التنفيذيين المتمثل في "التأييد الجزئي" مضلل وينبغي التخلي عنه.** استناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، تعرب المفتشة عن قلقها البالغ إزاء المصطلحات التي تطبقها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في جمع ملاحظات المنظمات المشاركة على ملاحظات الأمين العام، لأنها يمكن أن تنقل رسالة عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة لا تدعمها المعلومات المقدمة في نظام التتبع الشبكي للوحدة وبالتالي يمكن ألاّ تعكس المعدلات الحقيقية لقبول توصيات الوحدة. ويمكن للمنظمات المشاركة في الوحدة أن تعرب عن شواغلها وتحفظاتها بشأن توصيات الوحدة عند تقديم ملاحظاتها إلى الوحدة على مشروع تقريرها، ويمكنها أيضاً الإشارة إلى ما إذا كانت تعتبر توصية ما قابلة للتطبيق/ذات صلة بها أو إذا كانت لا تقبلها. وإلى جانب النموذج الذي أدخل حديثا بشأن توصيات الوحدة، هناك فرصة هامة للمنظمات المعنية لكي تناقش، بالدرجة المطلوبة من التفصيل، أي تحفظات أو مسائل قد تكون لديها فيما يتعلق بالتوصيات الرسمية الواردة في تقرير ما.

163- لذلك لا تعتبر المفتشة أن مصطلحات التصنيف التي تستخدمها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين للملاحظات الموحدة الواردة في مذكرات الأمين العام مفيدة في إعطاء الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة صورة متسقة ودقيقة من حيث الوقائع عن حالة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة. والواقع أنه يمكن أن تشوه الصورة فيما يتعلق بالمعدلات الفعلية لقبول توصيات الوحدة وتنفيذها. علاوة على ذلك، تمنح المنظمات المشاركة التي قد لا ترغب في قبول توصية ما فرصة اختيار "التأييد الجزئي" بدلاً من إعطاء مبرّر لعدم القبول.

164- **حوار بشأن الطابع العملي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وتطبيقها العملي.** ترى المفتشة أن من المفيد تعزيز الحوار مع المنظمات المشاركة عند تقديم ملاحظاتها على مشروع تقرير إلى الوحدة، فضلاً عن فائدة معرفة المزيد عن شواغل المنظمات فيما يتعلق بالجداول الزمنية أو قيود الموارد التي قد تعوق قبول توصيات الوحدة في الوقت المناسب، والأهم من ذلك تنفيذها في الوقت المناسب. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يكون النموذج الجديد للوحدة الذي وضع ويجري الآن تطبيقه مفيداً. وتنظر الوحدة بجدية في ملاحظات المنظمات على مشاريع التقارير وفي أي مسائل قد تكون مطروحة على المنظمات، وتنقح توصياتها، حسب الاقتضاء.

165- **بيان أوضح من جانب المجلس لمعدلات استجابة المنظمات للتوصيات وتحفظاتها عليها.** نظر هذا الاستعراض في الكيفية التي تحسب بها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين متوسط معدل تأييد توصيات وحدة التفتيش المشتركة بحيث تبين في مذكرات الأمين العام ما إذا كانت المنظمات تؤيد توصية ما أو تؤيدها جزئياً. وعلمت، على سبيل المثال، أنه إذا اختارت أغلبية المجيبين "التأييد الجزئي"، فإنّ هذا هو ما تشير إليه ملاحظات الأمين العام ولا تقدم أي معلومات إضافية عن عدد المنظمات التي ردت أو عدد المنظمات التي اختارت فئة أو أخرى.

166- المفتشة لا ترى للمصطلحات التي يستخدمها المجلس قيمة مضافة. أقل ما يمكن أن يُقال إنّ ملاحظات الأمين العام إلى جانب ملاحظات مجلس الرؤساء التنفيذيين ينبغي أن تشير إلى عدد المنظمات التي وردت وأن تذكر بوضوح الحقائق، مثل التحفظات المعرب عنها وعدد المنظمات المعربة عنها. علاوة على ذلك، وبما أنه يمكن منح مجلس الرؤساء التنفيذيين إمكانية الوصول إلى نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة، **تقترح المفتشة التحقق بصورة منهجية من التعليقات التي تبديها المنظمات المشاركة في ضوء معدلات قبول وتنفيذ توصيات الوحدة المبلغ عنها في نظام التتبع الشبكي.** وإلاّ فإنّ هناك خطر يتمثل في أن يضلل محتوى هذه المذكرات أعضاء الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، الذين هم المتلقون المستهدفون لملاحظات الأمين العام بشأن تقارير الوحدة على نطاق المنظومة.

167- ومن المتوقع أن تعزز التوصية التالية الشفافية والمساءلة لدى نظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.

التوصية 3

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يتخذوا إجراءات فردية أو جماعية، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الأخرى الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، ويفضل أن يكون ذلك في إطار آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، لتنقيح المصطلحات الحالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في أجل أقصاه نهاية عام 2025، بهدف جعلها تتماشى مع المعايير التي تستخدمها الوحدة بحيث تقدّم معلومات وقائعية صحيحة بشأن قبول توصيات الوحدة، استناداً إلى ملاحظات كيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين، في ملاحظات الأمين العام على تقارير الوحدة.

168- **توصيات ترمي إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.** استناداً إلى النتائج الواردة في خطاب الإدارة لعام 2016 (JIU/ML/2016/25) الموجه إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين، قدمت المفتشة مقترحات ملموسة بشأن كيفية صياغة توصيات تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتم التفكير في ثلاثة خيارات ومناقشتها مع المنظمات المشاركة. واستناداً إلى هذه المشاورات وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه، قررت وحدة التفتيش المشتركة اعتماد الخيار 3، أي "توجيه التوصيات مباشرة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في الوحدة ودعوتهم إلى اتخاذ إجراءات فردية أو جماعية بشأن التوصيات، بالتشاور مع المنظمات الأخرى الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، ويفضل أن يكون ذلك في إطار آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين والشبكات أو اللجان أو الأفرقة العاملة، حسب الاقتضاء"[(55)]. ومنذ ذلك الحين، أصبحت جميع توصيات الوحدة التي تستوجب تنسيقاً بين الوكالات تصاغ وتوجه إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة في الوحدة بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين.

169- وخلص هذا الاستعراض إلى أنه بداية من عام 2018، كانت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والشبكات المرتبطة بها تتخذ إجراءات متابعة تستأنس بتقارير وحدة التفتيش المشتركة. وهكذا، تم الأخذ بالتوصية المذكورة أعلاه وأدمجت الإجراءات الموصى بها في آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين القائمة. وتشمل بعض الأمثلة الحديثة على إجراءات المتابعة المشتركة بين الوكالات الوثيقة JIU/REP/2018/5 بشأن فرص تحسين الكفاءة والفعالية في تقديم خدمات الدعم الإداري بتعزيز التعاون بين الوكالات، التي

(55) الوثيقة JIU/ML/2016/25، الفقرة 39، الخيار 3.

استرشدت بها أعمال المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال[56] التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى (من خلال إنشاء فريق عامل)؛ والوثيقة JIU/REP/2018/1، استعراض برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة، الذي أدى إلى إقرار المعايير الدنيا للتدريب الداخلي لمنظومة الأمم المتحدة فيما يخص اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى؛ والوثيقة JIU/REP/2019/4، استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذي أدّى إلى إنشاء مختبر الأمم المتحدة للمعارف والتغيير المؤسسي[57] التابع لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة؛ والوثيقة JIU/REP/2023/4، استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الذي استرشدت به استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه لعام 2024 وما بعده.

170- **تقترح المفتشة، إذ تحيط علماً بالتقدم المحرز، أن يواصل الرؤساء التنفيذيون، بصفتهم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، تنفيذ التوصيات الموجهة إليهم التي تتطلب التنسيق والتناسق على نطاق المنظومة فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتقترح المفتشة أيضاً الإبلاغ عن تنفيذ تلك التوصيات من خلال نظام التتبع الشبكي.**

(56) انظر الوثيقة CEB/2019/HLCM/FB/5.

(57) انظر الرابط https://www.unssc.org/scm-report/unlock.

سادساً- دور لجان مراجعة الحسابات والرقابة التابعة للمنظمات المشاركة في عملية متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها

171- **لجنة مراجعة الحسابات والرقابة: تعريف الولاية ونطاقها.** يعرّف تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/6) اللجنة من هذا القبيل بأنها هيئة استشارية مستقلة تهدف في الأساس إلى مساعدة مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للكيان التابع للأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، حسب الاقتضاء، في الاضطلاع بمسؤوليات الرقابة والإدارة المنوطة بهما، بما في ذلك كفالة فعالية الضوابط الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة (الفقرة 16). وخلص التقرير إلى أن ولاية ومسؤوليات لجان المراجعة والرقابة توسَّع نطاقها، على مرّ الزمن، فبعدما كان يتمثل في مراجعة الحسابات والإبلاغ المالي، تجاوز الآن هذين الأمرين ليشمل، في جملة أمور، النظر في مختلف جوانب الرقابة الداخلية والخارجية، فضلاً عن إدارة المخاطر والتقييم، وجمع الأموال، واستمرارية تصريف الأعمال، وتنفيذ إطار المساءلة.

172- **يتعين على لجان المراجعة والرقابة الاضطلاع بدور تنسيقي أقوى.** بالنظر إلى أن الرقابة مسؤولية مشتركة، تضمن تقرير عام 2019 توصية غير رسمية تشير إلى أن لجان التدقيق والرقابة بحاجة إلى القيام بدور تنسيقي أقوى بهدف تحسين التواصل والتعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما وظائف التدقيق الداخلي والخارجي (بما في ذلك وحدة التفتيش المشتركة) والإدارة التنفيذية. وتوجد حالياً 19 لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تغطي ما مجموعه 24 منظمة مشاركة في الوحدة. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق الثامن.

173- **زيادة ملحوظة في لجان المراجعة والرقابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتوسيع نطاق ولاياتها.** طلبت التوصية 2 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019 إلى الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تكفل بحلول نهاية عام 2021 "تنقيح اختصاصات أو ميثاق لجان المراجعة والرقابة في منظماتها لتعكس جميع وظائف الرقابة الداخلية التي تشكل جزءاً من مسؤوليات اللجنة وأنشطتها". غير أن التوصية أغفلت ذكر الرقابة الخارجية كجزء من مسؤوليات اللجان وأنشطتها. وعلى الرغم مما تقدم، يلاحظ هذا الاستعراض أن مسائل الرقابة الخارجية التي تشمل، بحكم تعريفها، تقارير الوحدة، أصبحت الآن جزءاً من مسؤوليات جميع لجان مراجعة الحسابات والرقابة في منظومة الأمم المتحدة.

174- وخلص هذا الاستعراض إلى أن لجان مراجعة الحسابات والرقابة التابعة لست منظمات مشاركة (اليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، واليونيدو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) تَدرج بالفعل وبشكل صريح عمل وحدة التفتيش المشتركة في ولاياتها أو اختصاصاتها. وخلص هذا الاستعراض أيضاً إلى أن 18 لجنة من لجان مراجعة الحسابات والرقابة تسدي المشورة إلى رؤسائها التنفيذيين وأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها بشأن مسائل الوحدة، بما في ذلك تنفيذ توصيات الوحدة، وتصدر توصيات بشأن حالة تنفيذ توصياتها. فعلى سبيل المثال، تشدد اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التابعة للأمم المتحدة، في تقاريرها السنوية، على أهمية وقيمة توصيات الوحدة بالنسبة للمنظمة، وتتطلع إلى زيادة تحسين معدلات قبول توصيات الوحدة وتنفيذها. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر المرفق الثامن.

175- **من المفروض أن يُعزّز توسيع دور لجان المراجعة والرقابة في مسائل الرقابة الخارجية متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.** سيكون من مصلحة الوحدة الاستفادة من الاهتمام والمشاركة المتزايدين للجان المراجعة والرقابة في مسائل الرقابة الخارجية. وينبغي للوحدة أن تدعو إلى تطبيق حد أدنى من معايير التعاون تطبيقاً أكثر اتساقاً من جانب المنظمات المشاركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

التي لا يزال تركيزها منصبا على القرارات المتخذة بشأن نظم المتابعة القائمة. ومن شأن ذلك أن يساعد لجان المراجعة والرقابة وغيرها من كيانات الرقابة، مثل مكاتب مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، على مزيد تحسين رصدها وتمحيصها لامتثال منظماتها لتوصيات الوحدة. ومن شأنها أن تكون قادرة على إجراء تقييمات قابلة للمقارنة فعلياً استناداً إلى أشكال تعاون موحدة ومنسقة بشأن مسائل الوحدة بغية وضع نموذج على نطاق المنظومة.

176- **الممارسات الجيدة فيما يتعلق بنظر لجان المراجعة والرقابة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة.** تقدم لجنة الخبراء الاستشارية المستقلة للرقابة التابعة لمنظمة الصحة العالمية مشورة الخبراء المستقلين إلى المجلس التنفيذي، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة لها، بشأن الوفاء بمسؤولياته في مجال الحوكمة. وعلى الرغم من أن الوحدة غير مذكورة صراحة في اختصاصات اللجنة، إلاّ أنها ترصد تنفيذ جميع التوصيات في الوقت المناسب وبصورة فعالة ومناسبة. وترد تقارير الوحدة وتوصياتها بالتفصيل في التقارير السنوية للجنة. وتتضمن التقارير السنوية للجنة الاستشارية للمراجعة التابعة لليونيسيف فرعاً خاصاً عن الوحدة تحت عنوان "الرقابة الخارجية"، ويجري رصد تنفيذ توصيات الوحدة في ذلك الفرع. وهذه الممارسة قائمة منذ عدة سنوات. وفي الآونة الأخيرة، دأبت اللجنة أيضاً على التعليق على تقارير محددة للوحدة.

177- وبالمثل، تناقش لجنة المراجعة والرقابة التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بانتظام تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها في تقاريرها السنوية وتستعرض التقدم المحرز في استجابات المنظمة لتقارير الوحدة والتوصيات ذات الصلة بها. وتناقش توصيات الوحدة في فرع مخصص تحت عنوان "المسائل موضوع النظر في الدورات". وهكذا، فإن لجنة المراجعة والرقابة التابعة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية تؤدي دوراً حاسماً في الرصد وإسداء المشورة بشأن قبول توصيات الوحدة وتنفيذها.

178- وتساعد اللجنة المستقلة للمراجعة والرقابة التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين واللجنة التنفيذية في ممارسة مسؤولياتهما الرقابية. ولم يرد ذكر وحدة التفتيش المشتركة على وجه التحديد في الاختصاصات المنقحة للجنة. غير أن الاختصاصات تنص على أن ترصد اللجنة حالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات مراجعة الحسابات والرقابة وتعد تقريراً سنوياً عن أنشطتها وتوصياتها لتقديمها إلى المفوض السامي واللجنة التنفيذية. وانطلاقاً من تقريرها السنوي للفترة 2019-2020، يُخصَّص فصل منفصل لمناقشة تقارير الوحدة وتوصياتها التي كانت موضوع نظر الدورات العادية للجنة. وتوثق الملاحظات الختامية لهذه الدورات في شكل تقرير خطي يوزع داخلياً على الإدارة التنفيذية ويتضمن توصيات بشأن قبول تقارير الوحدة.

179- **ترد المسائل ذات الصلة بوحدة التفتيش المشتركة بالتفصيل في التقارير السنوية لمعظم لجان مراجعة الحسابات والرقابة.** خلص هذا الاستعراض إلى أن تقارير الوحدة و/أو توصياتها مذكورة بشكل عام في التقارير السنوية لـ 18 لجنة من لجان مراجعة الحسابات والرقابة، في حين أن تقارير الوحدة وتوصياتها مذكورة بالتفصيل في التقارير السنوية لـ 13 لجنة من لجان مراجعة الحسابات والرقابة[58]، بغض النظر عما إذا كانت ولاياتها أو اختصاصاتها تشمل على وجه التحديد تغطية مسائل الوحدة.

180- **الدور الرئيسي للجان المراجعة والرقابة في رصد تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.** تؤكد نتائج هذا الاستعراض الدور الحاسم الذي تضطلع به لجان المراجعة والرقابة في رصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات والرقابة، بما في ذلك في الوحدة،

(58) الأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، واليونيدو، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

وتقديم المشورة في هذا الصدد إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة والرؤساء التنفيذيين لمنظماتها. وبناء على ما تقدم وعلى المقابلات التي أجريت مع رؤساء ونواب رؤساء العديد من لجان مراجعة الحسابات والرقابة، وكجزء من هذا الاستعراض، من الواضح أن اللجان تنظر إلى نفسها على أنها تؤدي دوراً رئيسياً في رصد تنفيذ توصيات الوحدة. وترى المفتشة أن عمل لجان المراجعة والرقابة فيما يتعلق بمسائل الوحدة لا غنى عنه لتعزيز قبول توصيات الوحدة ورصد عملية المتابعة من خلال مشورة الخبراء المستقلين.

181- على الرغم مما تقدم، حدد هذا الاستعراض اختلافات جوهرية في كيفية نظر اللجان في مسائل وحدة التفتيش المشتركة وكيفية إدراج تقارير الوحدة وتوصياتها في تقاريرها السنوية، إن وجدت. وخلص تقرير الوحدة لعام 2019، في ذلك الوقت، إلى أن 11 لجنة رصدت التقدم الذي أحرزته إدارة منظماتها في تنفيذ توصيات الوحدة. واقتُرح في ذلك التقرير أن "تقوم جميع اللجان برصد ومتابعة تنفيذ جميع توصيات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، بما في ذلك توصيات الوحدة، من أجل تعزيز اتساق المنظمات وأدائها" (الفقرة 123). وعلى الرغم من التقدم المحرز منذ ذلك الحين فيما يتعلق بنظر لجان المراجعة والرقابة في مسائل الرقابة الخارجية، بما في ذلك تقارير الوحدة، لا يزال هناك مجال للتحسين.

182- **تقترح المفتشة أن تخصص اللجان المستقلة للمراجعة والرقابة التابعة للمنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وقتاً كافياً خلال دوراتها للنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها، ولا سيما رصد التنفيذ الكامل للتوصيات من جانب المنظمات المعنية، وأن تنعكس النتائج في تقاريرها السنوية، بما في ذلك التوصيات والمشورة ذات الصلة المقدمة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة والرؤساء التنفيذيين.**

سابعاً- الإبلاغ والرصد فيما يتعلق بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها، بما في ذلك التحقق

ألف- الإجراءات على الصعيد الداخلي (من جانب أمانات المنظمات المشاركة)

183- **الأساس القانوني.** تنظم المادة 11 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة معالجة وتجهيز تقارير الوحدة ومذكراتها ورسائلها السرية. وتؤكد أحكام تلك المادة الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997[59] لمتابعة تقاريرها وتوصياتها وقواعد ومعايير الوحدة لعام 2013، التي تلخص مسؤولية الرؤساء التنفيذيين على النحو التالي: "يكلف النظام الأساسي للوحدة (المادة 11) ... الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة بالعمل على: (أ) مناقشة جميع التقارير ذات الصلة واتخاذ إجراءات بشأن ما يرد فيها من توصيات (بالقبول أو الرفض) من قِبل أجهزتها المختصة، و(ب) تنفيذ توصيات الوحدة التي وافقت عليها أجهزتهم المختصة في كل منظمة بأسرع ما يمكن". ويشير كذلك إلى أنه إذا كان الناتج مصنفاً كمذكرة أو رسالة فإنه يقدّم إلى الرؤساء التنفيذيين "لاستخدامه على النحو الذي يرونه مناسباً"[60].

184- **تضطلع مراكز التنسيق التابعة لوحدة التفتيش المشتركة بدور تنسيقي حاسم في منظماتها.** تمشياً مع الولاية المذكورة أعلاه المسندة صراحة إلى الرؤساء التنفيذيين، وضعت المنظمات المشاركة في الوحدة الإجراءات الداخلية ذات الصلة، حسب الاقتضاء. وأشار استعراض العمليات القائمة على نطاق المنظومة إلى أن مراكز التنسيق التابعة للوحدة تؤدي دوراً مركزياً في منظماتها بوصفها جهة التنسيق المسؤولة عن العديد من الخطوات ومراحل الموافقة التي تنطوي عليها إجراءات متابعة تقارير الوحدة. وفي مناسبات عديدة، تضطلع مراكز التنسيق التابعة للوحدة بدور الإبلاغ النهائي عن التقدم المحرز في تنفيذ المنظمات لتوصيات الوحدة المقبولة، بعد جمع المدخلات ذات الصلة من مختلف أصحاب العمل للتوصيات وجهات التنسيق الفرعية المواضيعي أو الفني، والحصول على موافقة الإدارة العليا، تبعاً لتسلسلها القيادي.

185- **المتابعة والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في مفوضية شؤون اللاجئين.** في مفوضية شؤون اللاجئين، تقدم مراكز (جهات) التنسيق الموضوعي تقارير مرحلية عن تنفيذ توصيات الوحدة إلى منسق الوحدة، الذي يقدم معلومات مستوفاة عن القبول والتنفيذ في نظام التتبع الشبكي. وعادة ما يتم طلب تحديثات التقدم على أساس كل ثلاثة أشهر، ما لم يتم الاتفاق على جدول زمني بديل داخلياً. ويقوم منسق الوحدة أيضاً بتجميع معلومات خطية مستوفاة عن مسائل الوحدة، بما في ذلك حالة خطة عملها والتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وتُدرج هذه التحديثات أيضاً في التقارير الفصلية للمفتش العام.

186- **تطبق ممارسة مماثلة في اليونيسف.** فيما يتعلق بالمتابعة والإبلاغ، تقدم مراكز (جهات) التنسيق الفني في اليونيسف تقارير مرحلية عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة إلى منسق الوحدة، الذي يقدم معلومات مستوفاة عن القبول والتنفيذ في نظام التتبع الشبكي. ووفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة، المعمول بها منذ عدة سنوات، تطلب تحديثات مرحلية مرتين في السنة على الأقل ولكن، من الناحية العملية، تقدم تحديثات فصلية، لا سيما عندما تقترب التوصيات من مؤشر الأداء الرئيسي الداخلي (بالنسبة للتنفيذ) وهو 24 شهراً.

(59) الوثيقة A/52/34، المرفق الأول.

(60) الوثيقة A/68/34، المرفق السابع، الفقرة 7-3.

187- **لدى المنظمات المشـاركة مجموعة واسـعة من الأسـاليب لتتبع وتحديث التقدم المحرز في التنفيذ.** وضعت إحدى عشرة منظمة (الأونكتاد، مفوضية شؤون اللاجئين، اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأغذية العالمي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للاتصـالات، اليونسـكو، منظمة الصـحة العالمية، الويبو) لوحات متابعة داخلية لرصـد حالة التوصـيات المقدمة من جهات وهيئات الرقابة الداخلية والخارجية. وتتنوع النظم الداخلية التي تسـتخدمها هذه المنظمات لتتبع تنفيذ توصـيات وحدة التفتيش المشـتركة انطلاقاً من الوثائق البسـيطة (لوحات متابعة المعلومات أو صـحائف Excel أو جداول Word) ووصـولاً إلى المنصـات المتطورة والأدوات الآلية التي تشـكل في بعض الحالات جزءا لا يتجزأ من نظم تخطيط موارد المؤسـسـات في المنظمات، والتي تعزز حالة التوصيات الصادرة عن جميع هيئات الرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء، بما في ذلك الوحدة. ويجري تحديث بعض هذه النظم بتواتر أكثر من غيرها، وتتراوح بين عمليات تحديث أسـبوعية أو شـهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية، تحضيراً لاجتماعات اللجان الاستشارية و/أو الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة أو أجهزتها الفرعية.

188- **الممارسـات الجيدة في منظمة الصـحة العالمية لتوثيق حالة تقارير وحدة التفتيش المشـتركة وتوصياتها.** لدى منظمة الصحة العالمية منصة رقمية داخلية موحدة تتعقب تنفيذ توصيات الوحدة وغيرها من التوصـيات الصـادرة عن هيئات الإدارة وجهات الرقابة الداخلية والخارجية. وترتكز المنصـة على نهج موحد لتوثيق القبول والمخاطر واستجابة الإدارة الأولية وتواريخ الاستحقاق وأصحاب الأعمال المسؤولين وحالة التنفيذ المتعلقة بجميع التوصـيات. ومصـادقة الإدارة العليا لازمة للخطوة الأخيرة المتمثلة في إعلان التنفيذ التام للتوصية. وقد وضعت منظمة الصحة العالمية تصنيفاً ييسّر التصنيف المواضيعي لكل توصية وإجراء مقارنات بين جميع التوصـيات. ويسـتخدم النظام أيضـاً عمليات آلية، مثل توجيه رسـائل التذكير الآلية بالبريد الإلكتروني، إلى أصـحاب الأعمال لتقديم التحديثات. وتوفر المنصـة معلومات عن معدلات القبول وحالة التنفيذ والتتبع على مرّ الزمن. وعلى الرغم من أن المنصـة الشـاملة هي نظام مغلق داخلياً، فإن هناك لوحة متابعة متاحة للعموم وهي تحتوي على معلومات أسـاسـية على صـفحة بوابة الدول الأعضاء على موقع منظمة الصحة العالمية الشبكي[61].

189- **ممارسات جيدة مماثلة متبعة في مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتوثيق حالة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.** لدى كل من مفوضية شؤون اللاجئين واليونيسـف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشـاريع مناهج داخلية موحدة لتتبع تنفيذ توصـيات الوحدة، في جملة أمور. ولدى المفوضـية منصـة تقوم على برنامج مايكروسـوفت إكسـل تتعقّب حالة التوصـيات في خلفية مختلف فئات المخاطر وبحسـب التواريخ المحددة للتنفيذ، التي عادة ما ترد في نص التوصيات. وتحتوي صفحة نموذج Excel على تحديثات التقدم المسجّل؛ ومع ذلك، لا يتم عرضـها على لوحة القيادة، التي تحتوي فقط على ثلاث فئات من الحالات: "مفتوحة"، "لم يحن موعد تنفيذها بعد" و"فات موعد تنفيذها"، في اليونيسـف، تعرض المنصـة حالة التنفيذ والتاريخ المتوقع للتنفيذ وعدد أشـهر التأخير. وفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تدمج توصـيات الرقابة الخارجية والداخلية في نظام التخطيط المركزي للموارد في المؤسسات، في إطار وحدة مراجعي الحسابات. ويتضمن منهاج عمل المكتب وحدات أخرى مكرسـة مثلا للموارد البشـرية والمشـتريات. وترى المفتشـة أن وجود نسـخة متاحة خارجياً من هذه الطريقة لتوثيق حالة تقارير الوحدة وتوصياتها من شأنه أن يفيد أصحاب المصلحة الآخرين أيضاً.

(61) انظر الرابط https://www.who.int/about/governance/member-states-portal/tracking-recommendations-from-the-consolidated-platform.

190- وترى المفتشة أن وضع لوحات متابعة، بغض النظر عن شكلها أو بنيتها، تتضمن كامل التوصيات المقدمة من جهات الرقابة الداخلية والخارجية، أمر حيوي لرصد حالة تنفيذها. **وتوصي المفتشة المنظمات التي لم تقم بعد بوضع وإدخال لوحات متابعة أو دمج توصيات وحدة التفتيش المشتركة في منصة قائمة بأن تفعل ذلك بغض النظر عن هيكل تكنولوجيا المعلومات الحالية الخاص بها.**

191- **عادة ما يكون المتلقّون الداخليون للتقارير المرحلية على أعلى مستويات المنظمة.** في كثير من الحالات، يكون المتلقّون للتقارير المرحلية المتعلقة بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة داخل المنظمات على مستويات الإدارة العليا، بما في ذلك المكاتب التنفيذية، ورؤساء شؤون الموظفين، والرؤساء التنفيذيون ونوابهم. وفي حالات قليلة، توجه التقارير المرحلية عن تنفيذ التوصيات إلى اللجان الرفيعة المستوى داخل المنظمات.

192- **لا يصدر إلاّ عدد قليل من التقارير المرحلية بطريقة منتظمة ومفصلة.** من الممارسات الجيدة والجديرة بالثناء التي تطبقها بعض المنظمات التسجيل الدقيق والتتبع الداخلي للإجراءات والتدابير التي تتخذها المنظمات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقبولة، باستخدام عمليات متابعة موحدة. والتقارير الفصلية لمفوضية شؤون اللاجئين، والتحديثات الشهرية في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والتحديثات الأسبوعية لبرنامج الأغذية العالمي، المتاحة على الشبكة الداخلية، وإجراءات المتابعة الوارد وصفها في المعايير الإجرائية ليست سوى أمثلة قليلة على ذلك. ويصف المعيار الإجرائي في اليونيسف أدوار ومسؤوليات جميع الجهات الداخلية صاحبة المصلحة، وعملية استعراض الوحدة، بما في ذلك متابعة توصيات الوحدة والإبلاغ عنها، وعملية الموافقة على تقديمها داخلياً، في حين أن المعيار الإجرائي في منظمة الصحة العالمية يوفر توجيهات لأصحاب الأعمال، ويحدد التزام مركز التنسيق التابع للوحدة بتسجيل التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الوحدة مرتين في السنة.

باء- الإجراءات على الصعيد الخارجي (من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة)

193- **تنظم المواد من 17 إلى 22 من الإطار النموذجي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 1997 رصد الامتثال.** لا تتوقف المتابعة الفعالة لتقارير الوحدة وتوصياتها فقط على النظر النشط والجاد في التقارير الصادرة حديثا من جانب الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة، بل تتطلب أيضاً "التنفيذ السريع للتوصيات المعتمدة الواردة فيها، مع تقديم تقارير كاملة عن تدابير التنفيذ المتخذة وتحليل الأثر الناجم عن ذلك". وتفصل المواد من 17 إلى 22 من الإطار النموذجي للوحدة لعام 1997 الخطوات التي يتعين على الرؤساء التنفيذيين والوحدة اتخاذها لمساعدة الأجهزة التشريعية في أداء دورها الرقابي المتمثل في رصد امتثال المنظمات المعنية.

194- **الدور المزدوج للتقارير السنوية عن المسائل التي تهم وحدة التفتيش المشتركة.** دعت التوصية 4 المنبثقة عن الوثيقة JIU/REP/2017/5 الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة في الوحدة إلى "طلب تقارير متابعة سنوية عن تنفيذ توصيات الوحدة المقبولة في السنوات السابقة حتى تنفيذها بالكامل، بحلول نهاية عام 2018". وهكذا، فإن التقارير السنوية التي تقدمها المنظمات إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة للنظر في تقارير الوحدة الصادرة حديثا واتخاذ قرار بشأنها لها دور مزدوج. فبالإضافة إلى مناقشة تقارير الوحدة الصادرة حديثا وذات الصلة بالمنظمات المعنية، من المفروض أن توفر التقارير السنوية أيضاً معلومات لتمكين الأجهزة التشريعية من رصد تنفيذ التوصيات المقبولة من تقارير الوحدة للسنوات السابقة.

195- **تفاوت نطاق الإبلاغ عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في التقارير السنوية.** عشرون منظمة مشاركة[62] تدرج فروعاً ومصفوفات عن حالة تنفيذ توصيات الوحدة المقبولة الموجهة إليها في التقارير السنوية المقدمة إلى أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها. ويشار إلى أن 10 منظمات مشاركة[63] تقدم تقارير عن التوصيات الموجهة إلى كل من الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة ورؤسائها التنفيذيين، رغم أن العديد من هذه التقارير لا يغطي سوى توصيات الوحدة من السنوات الثلاث الماضية.

196- **الرصد والتحقق الفعّالان فيما يتصل بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في برنامج الأغذية العالمي وكذلك في اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.** عملاً بالمادة 12 من النظام الأساسي للوحدة، اتخذ برنامج الأغذية العالمي تدابير لضمان تنفيذ التوصيات المقبولة بأسرع ما يمكن. وتحقيقاً لهذه الغاية، وامتثالاً للتوصية 5 الواردة في الوثيقة JIU/REP/2017/5[64]، قام المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، المسؤول عن اتباع إجراء تحقق مناسب مماثل للإجراء التنفيذي لمعظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بنقل المسؤولية عن هذه المهمة إلى مركز التنسيق التابع للوحدة. ويتولى منسق الوحدة مسؤولية متابعة تنفيذ جميع التوصيات المعلقة وتقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي.

197- وتُرصد جميع التوصيات المعلقة وتُبلّغ إلى المجلس التنفيذي إلى حين تنفيذها وإغلاقها بالكامل. وينظر المجلس، في دورته العادية الأولى من كل عام، التي تُعقد في شباط/فبراير، في ردود إدارة البرنامج وفي المعلومات المستوفاة عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ويحصل على توضيحات، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بغلق التوصيات، إن وجدت. وفي دورة تقديم التقارير للوحدة لعام 2023، أبلغت الوحدة بأن جهة تنسيق برنامج الأغذية العالمي ستطلب تأكيداً من جهات التنسيق المعينة بأن التوصيات المطروحة للإغلاق قد تم التحقق منها بالفعل ووافق عليها المدير أو رئيس الإدارة أو الشعبة أو المكتب المعني. وتطبق اليونيسف ممارسة مماثلة. منذ عام 2017، يُنتظر من مديري اليونيسف الموافقة على جميع المعلومات الواردة، بما في ذلك الملاحظات والوثائق لإغلاق التوصيات، مع منسّقي الوحدة. وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، يكلف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بالتحقق من صحة الإجراءات التي تتخذها الإدارة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الوحدة للسنوات السابقة وإغلاقها.

198- **الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.** يقدم تقرير سنوي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقبولة إلى المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومؤتمرها. ويؤدي مكتب الرقابة الداخلية دورا في التحقق من التنفيذ الفعلي لتوصيات الوحدة المقبولة، وتقدم الإدارة تفاصيل عن التغييرات التي أدخلت عند تسجيل إجراء التنفيذ في نظام التتبع الشبكي.

199- **الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات في منظمة الصحة العالمية.** تبلّغ منظمة الصحة العالمية منذ عدد من السنوات عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في التقارير السنوية للمدير العام وتنشر حالة تنفيذ

(62) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفاو، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، واليونيدو، وهيئة السياحة التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

(63) اليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو.

(64) "ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يعتمدوا بعد الإجراءات المناسبة للتحقق من تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في السنوات السابقة ورصدها حتى تنفيذها التام أن يفعلوا ذلك في أجل أقصاه نهاية عام 2018".

التوصيات على الموقع الشبكي لمكتب التقييم التابع للمنظمة[65]. وتتضمن التقارير السنوية للمدير العام أيضاً إحصاءات عن قبول وتنفيذ تقارير الوحدة وتوصياتها على مدى السنوات الخمس إلى الست السابقة على أساس متجدد، تتضمن جدولا يبين توصيات محددة من السنتين أو الثلاث سنوات السابقة لا تزال مفتوحة.

200- **لا تتضمن التقارير السنوية لـ 10 منظمات مشاركة أي معلومات عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة للسنوات السابقة.** فمن أصل 26 منظمة مشاركة[66] تنظر في تقارير الوحدة مرة في السنة على الأقل، لا تقدم 10 منها معلومات محددة عن حالة توصيات الوحدة من السنوات السابقة. وخلص هذا الاستعراض إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوضية شؤون اللاجئين، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفاو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونيدو، لا تزال مقصّرة في تقديم المساعدة الكافية لأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها في رصد تنفيذ توصيات الوحدة والإجراءات ذات الصلة التي تتخذها أمانات كل منها. ولا تقدم الأمانات مستوى التفاصيل المطلوب لرصد حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة.

201- **تقديم تقارير وحدة التفتيش المشتركة بصورة مجزأة ومجمعة يعوق التقييم السليم للتقدم المحرز في التنفيذ من جانب الجمعية العامة.** لا يمكن للجمعية العامة أو لجانها أن تقيّم بشكل كامل ومباشر التقدم العام المحرز في تنفيذ توصيات الوحدة، وذلك بسبب عدم وجود نظرة شاملة للإجراءات المتخذة أو غير المتخذة من جانب إدارة المنظمة. وعلى الرغم من أن التجميع المواضيعي لتقارير الوحدة مع تقارير الأمين العام قد ييسر نظر الجمعية العامة فيها، إلاّ أنّه يجزّئ عمل الوحدة ويخلق صورة غير كاملة لنواتجها. **توصي المفتشة بوضع مصفوفات مواضيعية – بدلاً من مصفوفة مركزية – بشأن حالة توصيات الوحدة، يمكن بعد ذلك تقديمها إلى اللجان ذات الصلة التي تكون قد نظرت أصلاً في تقارير الوحدة ذات الصلة في السنوات السابقة. وترى المفتشة أن ذلك سيكون حلاً مؤقتاً عملياً، ريثما تنفذ الجمعية العامة التوصية 3 الواردة في الوثيقة JIU/REP/2017/5**[67].

202- واستناداً إلى نتائج هذا الاستعراض والتقدم الطفيف المحرز منذ عام 2017، **تشير المفتشة إلى التوصية 4**[68] **من تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 وتقترح بشدة أن تقبل الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه التوصية وتنفذها في أقرب وقت ممكن من أجل سد الفجوة في رصدها لتنفيذ توصيات الوحدة من السنوات السابقة، بغض النظر عما إذا كانت التوصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين أو إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة.**

جيم- التحقق من توصيات وحدة التفتيش المشتركة المنفذة

203- **ضرورة قيام وحدة التفتيش المشتركة بتطوير أساليب بديلة لضمان الجودة.** أشار تقرير الوحدة لعام 2017 إلى الحاجة إلى الاستعراض والتحقق المستقلين بشأن الإبلاغ عن تنفيذ توصيات الوحدة،

(65) انظر أيضاً https://www.who.int/about/evaluation/resources/facilitation-of-external-reviews-and-assessments.

(66) لا تنظر الأونروا والوكالة الدولية للطاقة الذرية في توصيات وحدة التفتيش المشتركة، لأسباب مختلفة.

(67) "ربما تود الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدّم، بالتشاور مع وحدة التفتيش المشتركة وفي أجل أقصاه نهاية عام 2019، مقترحات لتعزيز عملية اتخاذ القرارات بشأن تقارير الوحدة وتوصياتها، بما في ذلك إمكانية الرجوع إلى الممارسات التي كانت منطبقة قبل اعتماد قرار الجمعية العامة 267/59".

(68) "ينبغي للأجهزة التشريعية للمنظمات التي لم تطلب بعد تقارير المتابعة السنوية عن تنفيذ التوصيات المقبولة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في السنوات السابقة حتى تنفيذها التام أن تفعل ذلك في أجل أقصاه نهاية عام 2018".

وهو ما كان مصدر قلق بالنسبة للوحدة لسنوات عديدة، لا سيما منذ بدء العمل بنظام التتبع الشبكي. وأشار التقرير نفسه أيضاً إلى أن أمانة الوحدة تفتقر إلى "الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة التي تستغرق وقتاً طويلاً بالنسبة لكل منظمة من المنظمات الـ 28 المعنية ومئات التوصيات الصادرة" (الفقرة 82). ولسد هذه الفجوة، كان المفتش المسؤول عن ذلك التقرير قد اقترح إجراء عمليات متابعة مخصصة واستفسارات ميدانية وعمليات تحقق عن بعد من الامتثال لتوصيات مختارة، رهنا بتوافر الموارد، وإدراج نتائجها في عملية ضمان الجودة. ومن شأن هذه العملية البديلة لضمان الجودة أن تقدم قيمة مضافة وتعزز المساءلة. غير أن هذا الاستعراض لم يتمكّن من تحديد أي إجراء اتخذته الوحدة لمتابعة الاقتراح المذكور أعلاه.

204- **تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين الغامضة على مقترحات وحدة التفتيش المشتركة بشأن أساليب ضمان الجودة البديلة.** ذكرت تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على التوصية 5 من تقرير الوحدة لعام 2017 أن المنظمات سترحب بتوضيح تكاليف وفوائد المزيد من التحقق من خلال "قناة مستقلة" إضافية تختلف عن تلك التي تستخدمها الوحدة. غير أن المنظمات، في الوقت نفسه، واستناداً إلى ملاحظاتها المتعلقة بالعمليات القائمة ومستوى الضمان الذي توفره، دافعت عنها بقوة، مشددة على أن هذه العمليات قد "تفحص بفعالية" الردود المقدمة إلى الوحدة من المنظمات المشاركة فيما يتصل بتنفيذ التوصيات المقبولة، دون الحاجة إلى "خلق طبقات إضافية من عمليات التحقق"[(69)].

205- **نقل دور التحقق الرئيسي من الأجهزة التشريعية ومجالس الإدارة إلى الرؤساء التنفيذيين على مرّ الزمن.** ينص الإطار النموذجي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 1997 على أنه "وفقاً للمادة 12 من النظام الأساسي للوحدة، ينبغي للأجهزة التشريعية أن تتحقق بانتظام من تنفيذ التوصيات المعتمدة" (الفقرة 23). غير أن التوصية 5 الواردة في الوثيقة JIU/REP/2017/5[(70)] نقلت فعليا مسؤولية التحقق إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة من خلال التوصية بالأخذ بإجراء تحقق داخلي مناسب.

206- **اختلفت شروط ودرجات الشكليات، والهدف واحد.** على الرغم من أن عمليات التحقق قد تختلف من منظمة لأخرى في درجة شكليتها وعمقها، ورغم كونها تجرى بشروط مختلفة وبشكل متبادل (مثل الاستعراض، والتدقيق، وضمان الجودة، والتحقق من الأدلة)، فإن الإجراءات التي تنطوي عليها العملية تهدف جميعها إلى التحقق مما إذا كانت المعلومات والوثائق الداعمة المقدمة فيما يتعلق بحالة توصيات الوحدة دقيقة فعلاً وتؤكدها التحديثات المقدمة في التقارير السنوية للأمانات المقدمة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في نظام التتبع الشبكي.

207- **تشير المفتشة إلى التوصية 5[(71)] من تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017 وتقترح على المنظمات التي لم تقبل بعد هذه التوصية ولم تنفذها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وأن تنشئ أدوات التحقق والرصد المناسبة.**

(69) الوثيقة A/72/704/Add.1، الفقرتان 16 و17.

(70) "ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يدخلوا بعد إجراءات التحقق والرصد المناسبة بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقبولة في السنوات السابقة حتى تنفيذها التام، أن يفعلوا ذلك في أجل أقصاه نهاية عام 2018".

(71) "ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الذين لم يدخلوا بعد إجراءات التحقق والرصد المناسبة بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المقبولة في السنوات السابقة حتى تنفيذها التام، أن يفعلوا ذلك في أجل أقصاه نهاية عام 2018".

ثامناً- نظام التتبع الشبكي التابع لوحدة التفتيش المشتركة

208- يتعقب نظام التتبع الشبكي، الذي بدأ العمل به في عام 2012، في جملة أمور، معدل قبول كل توصية من التوصيات وتنفيذها، على النحو التالي:

الشكل الأول

فئات القبول

الشكل الثاني

فئات التنفيذ

209- **ثماني فئات فيما يتصل بالأثر المنشود للتوصيات المنفذة.** تنظر وحدة التفتيش المشتركة في أثر توصـياتها في مقاربة مزدوجة. عند صـياغة التوصـيات، يقوم كل فريق اسـتعراض تابع للوحدة بتقييم الأثر المنشـود لكل توصـية اسـتناداً إلى فئات الأثر الثماني التالية.: (أ) تعزيز الشـفافية والمسـاءلة؛ (ب) نشـر الممارسات الجيدة/الفضلى؛ (ج) تعزيز التنسيق والتعاون؛ (د) تعزيز التماسك والتناسق؛ (هـ) تعزيز المراقبة والامتثال؛ (و) تعزيز الفعالية؛ (ز) تحقيق وفورات مالية ذات شـــأن؛ (ح) تعزيز الكفاءة؛ (ط) آثار أخرى. وترد الإشـــارة إلى ذلك في المرفق الأخير لكل تقرير من تقارير الوحدة (انظر الشـــكل الثالث للاطلاع على مثال لذلك، والمرفق السادس عشر للاطلاع على التوصيات الواردة في هذا التقرير).

الشكل الثالث

فئات الأثر المنشود

		الأثر المنشود	الأمم المتحدة، صناديقها وبرامجها																				الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية												
			الأمم المتحدة	برنامج الإيدز	الأونكتاد	مركز التجارة الدولية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	مؤتمر الأمم المتحدة	مفوضية شؤون اللاجئين	اليونيسف	مكتب المخدرات والجريمة	مكتب خدمات المشاريع	الأونروا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	برنامج الأمم المتحدة العالمي	الفاو	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الإيكاو	منظمة العمل الدولية	المنظمة البحرية الدولية	الاتحاد الدولي للاتصالات	اليونسكو	اليونيدو	منظمة التجارة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	اليونيدو	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
التقرير	لاتخاذ إجراء		☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒
	للعلم		☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
التوصية 1																														
التوصية 2																														
التوصية 3																														
التوصية 4																														
التوصية 5																														
التوصية 6																														
التوصية 7																														
التوصية 8																														
التوصية 9																														

مفتاح الجدول:

ت: توصية ليتخذ الجهاز التشريعي أو هيئة الإدارة قراراً بشأنها.

ر: توصية ليتخذ الرئيس التنفيذي إجراءً بشأنها.

▩ توصية لا تتطلب أن تتخذ هذه المنظمة إجراءً بشأنها.

التأثير المتوخى:

أ: تعزيز الشفافية والمساءلة؛ **ب:** نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات؛ **ج:** تعزيز التنسيق والتعاون؛ **د:** تعزيز الانسجام والمواءمة؛ **هـ:** تعزيز المراقبة والامتثال؛ **و:** تعزيز الفعالية؛ ز: وفورات مالية كبيرة؛ **ح:** زيادة الكفاءة؛ **ط:** آثار أخرى.

210- **ثلاث فئات فيما يتعلق بما إذا كان الأثر المنشود من التوصيات قد تحقق أم لا.** بمجرد صدور تقرير رسمياً وإشارة المنظمات إلى أنها قبلت توصية ما ونفذتها، يتعيّن عليها عندئذ أن تبين في نظام التتبع الشبكي مدى تحقيق الأثر المنشود بالنسبة لكل توصية، على النحو المحدد من وحدة التفتيش المشتركة، (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

تحقيق الأثر المنشود

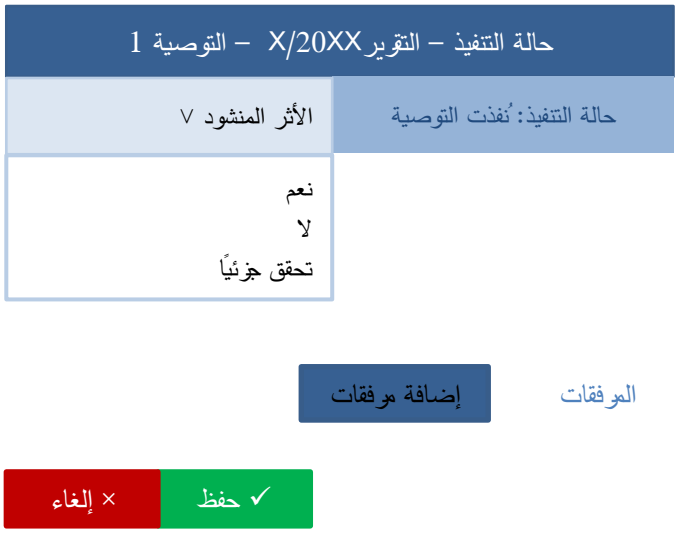

211- **النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة.** يتعقّب نظام التتبع الشبكي أيضاً نظر الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في تقارير الوحدة، والتعليقات الرسمية للرؤساء التنفيذيين، وما إذا كان النظر في تقرير الوحدة قد أفضى إلى قرار من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة. ويتعين على المنظمات إدخال المعلومات ذات الصلة في نظام التتبع الشبكي، على النحو المبين في الشكل الخامس.

الشكل الخامس

النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

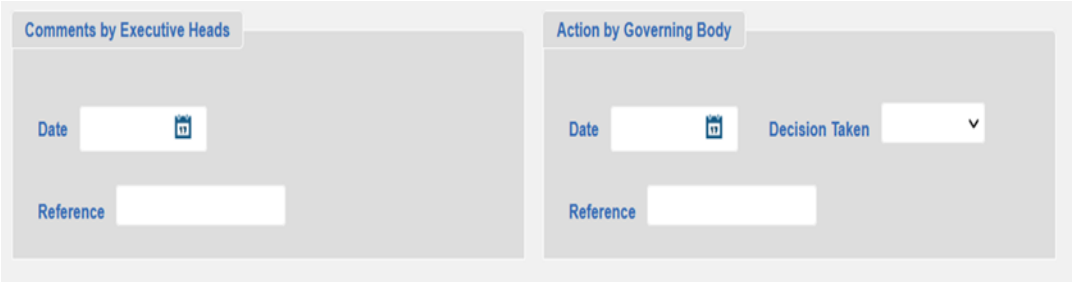

212- أظهر تحليل تقارير وحدة التفتيش المشتركة الثلاثة والعشرين الصادرة بين عامي 2019 و2021 أن عشر منظمات فقط[72]، من بين 28 منظمة مشاركة، قدمت معلومات عن نظر أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها في تقارير الوحدة في نظام التتبع الشبكي. وتثني المفتشة على هذه المنظمات لما تبذله من

(72) يقوم كلّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، والأونروا، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسكو، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والويبو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بإدخال هذه المعلومات بصورة منهجية في نظام التتبع الشبكي.

جهود. بيد أنه استناداً إلى نتائج هذا الاستعراض والعدد الضئيل نسبياً من المنظمات التي تقدم معلومات عن نظر أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها في تقارير الوحدة في نظام التتبع الشبكي، **تقترح المفتشة أن تشرع المنظمات الثماني عشر المتبقية في تقديم المعلومات ذات الصلة في نظام التتبع الشبكي في أقرب وقت ممكن، من أجل تعزيز شفافية عملية المتابعة فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذها بشأن توصيات الوحدة.**

213- **تتبع التوصيات منذ عام 1998 وإدخال نظام التتبع الشبكي في عام 2012.** شرعت وحدة التفتيش المشتركة في تتبع الإجراءات التي تتخذها الهيئات التشريعية ويتخذها الرؤساء التنفيذيون بشأن توصياتها منذ عام 1998. ونظام التتبع هذا، الذي كان في البداية نظام تتبع يدوي، تطور تدريجياً على مر السنين، ليتحوّل من جدول بيانات أساسية إلى قاعدة بيانات إلكترونية تهدف إلى الاستجابة للطلبات المتكررة من الجمعية العامة الرامية إلى تعزيز متابعة الوحدة لتنفيذ توصياتها. في عام 2012، أدخلت الوحدة نظام التتبع الشبكي، الذي يحتوي على معلومات تتعلق بتقارير الوحدة ومذكراتها الصادرة منذ عام 2004. ولا يوفر نظام التتبع الوصول عبر الإنترنت إلى البيانات المحدثة فحسب، بل يسمح أيضاً بالتحليل الإحصائي وإعداد التقارير. وتم تطوير نظام التتبع الشبكي في حزيران/يونيه 2014 وتموز/يوليه 2016، مما أدى إلى إدخال تحسينات جديدة على النظام. ونظام التتبع هو مستودع مركزي للبيانات الآنية ييسر استعراض حالة قبول جميع توصيات الوحدة وتنفيذها.

214- **الاستخدام المعمم لنظام التتبع الشبكي.** يعتمد العديد من المنظمات المشاركة على نظام التتبع الشبكي بوصفه المستودع الوحيد للبيانات المتعلقة بحالة قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها، وتستخدمه هذه المنظمات كأداة للإبلاغ. ومن ثم، فإن المنظمات المشاركة في الوحدة مطالبة بتحديث حالة قبول وتنفيذ كل توصية من توصيات الوحدة في نظام التتبع بصورة دورية، بما يشمل مرجع الوثيقة، وتاريخ تعليقات الرؤساء التنفيذيين على التقرير، وتاريخ النظر في التقرير، والقرارات المتخذة، إلى جانب أي تعليقات أخرى ذات صلة. وفي وقت إجراء هذا الاستعراض، كانت جميع المنظمات المشاركة في الوحدة تقدم تقارير عن حالة قبول وتنفيذ توصيات الوحدة على نظام التتبع الشبكي. مقارنة بالوضع الوارد وصفه في تقرير الوحدة لعام 2017، عندما لم يكن عدد من المنظمات يفعل ذلك، يعد هذا تحسناً ملحوظاً. مع ذلك، في حين أن معظم المنظمات تقوم بتحديث نظام التتبع بانتظام، فإن تواتر التحديث لا يزال متفاوتاً.

215- **قيود نظام التتبع الحالي.** ترى المنظمات المشاركة أن نظام التتبع كثيرا ما لا يكون سهل الاستعمال ومرناً بما فيه الكفاية، لأن إجراء التسجيل الحالي لا يتوافق مع النظم الداخلية القائمة ويتطلب عمالة كثيفة. ومن شأن إجراء تحديثات داخلية منتظمة بخصوص قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة في المنظمات المشاركة أن يتيسر إلى حد كبير من خلال نظام يتيح الوصول المباشر إلى جهات التنسيق الفرعية والمسؤولين الآخرين المكلفين بدور الإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا المجال. ومع ذلك، سيظل العمل ينطوي على ازدواجية في نهاية المطاف، لأن نظام التتبع الحالي للوحدة لا يتفاعل ولا يتحاور مع أي من نظم التتبع الداخلية التي تستخدمها المنظمات المشاركة. ونتيجة لذلك، يتعين على جهات التنسيق التابعة للوحدة أن تدخل يدوياً جميع المعلومات المتاحة بالفعل في نظمها الداخلية وأن تستنسخها، لأن نظام التتبع الشبكي ليست لديه وظيفة آلية للقيام بذلك. وبالتالي، فإن أي نظام تتبع جديد يحل محل نظام التتبع الشبكي الحالي ينبغي أن يكون، في جملة أمور، متوافقا مع النظم الداخلية التي تستخدمها المنظمات المشاركة.

216- **يستدعي تزايد تقادم نظام التتبع الشبكي استبدالاً عاجلاً للنظام.** يكرر هذا الاستعراض الموقف المتخذ في التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2023 ومفاده أن نظام التتبع الحالي لم يعد يفي

بالمعايير التقنية التي حددها مكتب الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يستضيف المنصة. ولا يمكن إدخال المزيد من التحسين والتطوير على النظام الحالي. وبالتالي، فإن استمرار توافر التطبيقة وحالتها التشغيلية غير مؤكد، ويشكل خطراً متزايداً بسرعة، من بين أمور أخرى، من حيث الأمن السيبراني.

217- **أكد تقييم 2021 لنظام التتبع الشبكي الحاجة إلى نظام جديد.** في عام 2021، أطلقت وحدة التفتيش المشتركة دراسة استقصائية لتقييم النظام مرة أخرى قبل انتهاء صلاحيته المحتملة والحصول على توصيات للاستعاضة عنه بنظام جديد ومحسن يوفر وظائف محسنة وكذلك أحدث المنصات والمعايير التكنولوجية، من شأنه أن يوفر واجهة بينية أكثر حداثة وقابلية للتشغيل البيني لتيسير تبادل المعلومات والتعاون بين الوحدة والمنظمات المشاركة فيها. غير أن عدداً قليلاً فقط من أصحاب المصلحة في الوحدة شاركوا في الدراسة الاستقصائية وساهموا بنشاط في تقييم نظام التتبع الشبكي (الإصدار 1-0). وأشارت المحادثات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحليل الردود على الدراسة الاستقصائية بوضوح إلى أن نظام التتبع الحالي يفتقر إلى قدرات الابتكار، وتحديدا من حيث تجربة المستخدم وقدرات تبادل البيانات ومخزونات التحليلات.

218- على هذه الخلفية، ومع استقرار نظام التتبع الشبكي ذاته المعرض للخطر، تشدد المفتشة على أهمية الاستعاضة عنه بسرعة بنظام جديد ومحسن. ووجود نظام فعال للتتبع الشبكي أمر بالغ الأهمية كأداة للمتابعة، لأنه منصة الرقابة المركزية الوحيدة لتسجيل حالة ومعدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة من جانب المنظمات المشاركة، فضلاً عن نظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير الوحدة وقراراتها والإجراءات الملموسة المتخذة بشأن التوصيات. ونظام التتبع مستودع فريد من نوعه للمعلومات للمنظمات المشاركة في الوحدة والدول الأعضاء، لذلك من الضروري الحفاظ عليه وتحسين قدراته. وتقدر تكلفة استبدال نظام التتبع الشبكي بمبلغ 000 140 دولار. وأدرجت الوحدة طلباً لهذه الموارد في ميزانيته المقترحة لعام 2025.

219- وتهدف التوصية التالية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها من خلال نظام تتبع مطوّر.

التوصية 4

ينبغي للجمعية العامة أن تؤيد طلب الموارد المالية الإضافية اللازمة للاستعاضة عن نظام التتبع الشبكي الحالي لوحدة التفتيش المشتركة، الذي سيمول من مساهمات المنظمات المشاركة كجزء من الترتيبات الحالية لتقاسم تكاليف ميزانية الوحدة لعام 2025.

ألف- معدلات القبول والتنفيذ

220- **الوقوف على حالة ومعدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.** يقترح نظام التتبع الشبكي أربع فئات تسجل في إطارها حالة قبول توصيات الوحدة: مقبولة، غير مقبولة، قيد النظر، غير ذات صلة (انظر الشكل الأول). وتقترح ثلاث فئات لتسجيل حالة التنفيذ: منفذة، قيد التنفيذ، لم يبدأ التنفيذ (انظر الشكل الثاني). ويحسب النظام تلقائياً معدل القبول في إطار كل فئة، استناداً إلى عدد المنظمات التي وجهت إليها التوصية. ويحسب معدل التنفيذ في إطار كل فئة بالرجوع إلى عدد التوصيات المقبولة. وعندما لا يُبلَّغ عن حالات القبول والتنفيذ ولا تقدم أي معلومات ذات صلة، يشير النظام إلى التوصية على أنها "غير متاحة". لتفادي ذلك، يتعيّن على المنظمات تحديث حالة التوصيات بشكل دوري حتى تنفيذها التام.

221- وفيما يتعلق بالفئات المذكورة أعلاه، حدد هذا الاستعراض أوجه القصور المتصلة بتفسير بعض فئات القبول وكيفية تسجيل المنظمات للمعلومات في نظام التتبع. وسترد مناقشة ذلك أدناه.

222- **النطاق والمدّة المستخدمان لحساب معدلات القبول.** نظر هذا الاستعراض في معدلات القبول والتنفيذ للفترة من 2017 إلى 2021. وخلال هذه الفترة، أصدرت الوحدة 43 تقريرا ومذكرة ورسالة إدارية تضمّنت ما مجموعه 283 توصية. وكانت غالبية التقارير والتوصيات شاملة لنطاق المنظومة[73]. واستبعدت التقارير والتوصيات الصادرة في عامي 2022 و2023 من التحليل، نظراً للوقت الذي يستغرقه نظر الأمانات والأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذ توصياتها.

223- **لوحظت خلال فترة الاستعراض مستويات قبول وتنفيذ مرضية عموماً.** يتضمّن المرفق التاسع لهذا التقرير معدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة من جانب المنظمات المشاركة فيما يتعلق بالتقارير والمذكرات الصادرة خلال الفترة من 2017 إلى 2021. ووقت إجراء هذا الاستعراض، كان متوسط معدل القبول 74 في المائة، وبلغ متوسط معدل التنفيذ 76 في المائة، وهو رقم إيجابي ومستقر لوحظ على مدى سنوات عديدة. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من المنظمات كانت لها معدلات قبول وتنفيذ منخفضة جداً (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية). وإذا أُسقطت هذه المنظمات من الحساب، يرتفع متوسط معدل القبول إلى 81 في المائة، ويرتفع متوسط معدل التنفيذ إلى 79 في المائة للفترة من 2017 إلى 2021.

224- **هناك حاجة إلى تعليقات أكثر تفصيلا من جانب المنظمات المشاركة بشأن كيفية قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها.** الوحدة هي هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي لها ولاية على نطاق المنظومة. لذلك، ليس من الأهمية بمكان أن تقبل المنظمات توصياتها فحسب، بل من الأهمية بمكان أيضاً أن تنفذ التوصيات المقبولة على النحو السليم وبطريقة يمكن التحقق منها. ونظراً لارتفاع معدلات القبول والتنفيذ التي أبلغت عنها معظم المنظمات، ترى المفتشة قيمة مضافة كبيرة في تقديم تعليقات أكثر تفصيلاً وأدق من جانب المنظمات في نظام التتبع الشبكي بشأن كيفية قبول توصيات الوحدة وتنفيذها.

225- وخلص الاستعراض أيضاً إلى أن بعض المنظمات لا تسجل تعليقاتها في البيانات المناسبة في نظام التتبع الشبكي؛ يُدخلها الكثيرون عن طريق الخطأ في الحقل المعنون "رسالة داخلية". غير أن هذا الحقل مخصص للاتصال الداخلي لفرادى المنظمات المعنية والمعلومات المسجلة لا تراها الأطراف الأخرى، بما فيها الوحدة.

226- ومن المنتظر أن تعزز التوصية التالية المساءلة والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

التوصية 5

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الذين لم يقدموا بعد تعليقات مفصلة ومعلومات مناسبة أن يفعلوا ذلك فوراً وعلى أساس مستمر، فضلاً عن تقديم الأدلة الداعمة بشأن تنفيذ التوصيات المقبولة في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة حتى يتسنى رصد تنفيذها تنفيذاً تاماً.

(73) من بين التقارير الـ 43، كان 35 تقريراً شاملاً لنطاق المنظومة، و8 تقارير تخص منظمة واحدة.

باء- معدلات عدم القبول والتوصيات المبوّبة كتوصيات "غير ذات صلة"

227- **تقبل الغالبية العظمى من المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتعتبرها ذات صلة.** إجمالاً، معدلات التوصيات المبوّبة كتوصيات "غير مقبولة" و"غير ذات صلة" منخفضة جداً. ووقت إجراء هذا الاستعراض، لم تسجل سوى 4 في المائة من توصيات الوحدة على أنها غير مقبولة من جانب المنظمة المشاركة خلال الفترة من 2017 إلى 2021. وخلال الفترة نفسها، لم تسجل المنظمات المشاركة سوى 7 في المائة من توصيات الوحدة على أنها "غير ذات صلة". ومع ذلك، أظهرت أربع منظمات (الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) معدلات عالية نسبياً (تتراوح بين 19 و28 في المائة) من التوصيات التي اعتبرت "غير ذات صلة".

228- **ثغرة خطيرة فيما يتعلق بالتوصيات المبوّبة كتوصيات "غير مقبولة".** بصفة عامة، لا تقدم معظم المنظمات الأساس المنطقي لعدم قبولها للتوصية. وترى المفتشة أن هذه ثغرة خطيرة وتحتاج إلى معالجة. والمعلومات المتعلقة بأسباب عدم قبول التوصيات الرسمية لوحدة التفتيش المشتركة مهمة، ليس فقط لإدارة المنظمات المعنية، بل وأكثر من ذلك بالنسبة للأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، ولجان مراجعة الحسابات والرقابة في المنظمات المعنية، وكذلك لتتمكن الوحدة من تقييم المخاطر المتصلة بعدم قبول التوصيات ومساءلة المنظمات.

229- **مجموعة واسعة من التفسيرات فيما يتعلق بمعنى عبارة "غير ذات صلة".** أشارت بعض المنظمات في الاستبيان المؤسسي لهذا الاستعراض إلى أنها لا تستطيع اتخاذ قرار بتنفيذ التوصيات التي تتطلب تعاونا على نطاق المنظومة لأن هذا القرار لا يخضع لسيطرتها الإدارية، وبالتالي لم يكن أمامها خيار سوى إعلان التوصيات "غير ذات صلة". وشددت منظمات أخرى، مثل تلك التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، على أن بعض توصيات وحدة التفتيش المشتركة لا يمكن تنفيذها إلا على مستوى الأمانة العامة أو أنّها تقع تحت سلطة الجمعية العامة، ومن ثم فهي لا تنطبق عليها مباشرة.

230- بالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً قليلاً من المنظمات التي أبدت تحفظات لدى قبولها النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وعلى وجه التحديد تلك التي لا تعتبر الوحدة هيئة فرعية لأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها (مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية)، تعتبر بشكل منهجي توصيات الوحدة الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة غير قابلة للتطبيق على منظماتها، ومن ثم تعتبرها "غير ذات صلة".

231- ومن المنتظر أن تعزز التوصية التالية الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها.

التوصية 6

ينبغي للرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يكفلوا تقديم معلومات وتعليلات مفصلة بشكل فوري وباستمرار في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بجميع توصيات الوحدة المبوّبة كتوصيات "غير مقبولة" أو "غير ذات صلة"، وأن يدرجوا هذه المعلومات في تقاريرهم الدورية المقدمة إلى أجهزتهم التشريعية وهيئات إدارتهم.

232- **من الضروري أن تستعيض وحدة التفتيش المشتركة عن عبارة "غير ذات صلة" بعبارة "لا تنطبق".** استناداً إلى النتائج الواردة أعلاه، من الواضح أن المسألة المطروحة، في جميع الحالات، ليست جوهر التوصية أو أهميتها أو أثرها المنشود، بل بالأحرى انطباقها الرسمي أو الفعلي على المنظمة

المشاركة المعنية. ونظراً **لاختلاف تفسيرات المنظمات المشاركة لمعنى عبارة "غير ذات صلة" فيما يتعلق بتوصيات الوحدة**، تقترح **المفتشة تصنيف هذه الفئة بأنها "غير قابلة للتطبيق" في نظام التتبع الجديد والمحسن، من أجل تجنب أي سوء تفسير**. ومن شأن هذا التصنيف أن يوضح بما فيه الكفاية أن توصية الوحدة لا تنطبق على منظمة ما لأسباب محددة.

جيم- التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة (الصادرة في الفترة من 2009 إلى 2013)

صلاحية توصيات وحدة التفتيش المشتركة، ولا سيما التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة، وكيفية إغلاقها

233- تعتبر التوصيات التي تقدمها هيئات مراجعة الحسابات والرقابة، بما فيها وحدة التفتيش المشتركة، التي لم تُقبل أو لم تنفذ بعد فترة طويلة من الزمن، معلقة منذ فترة طويلة وتشكل مجالاً يثير قلق الهيئات التي أصدرتها، شأنها في ذلك شأن سبل معالجة المسألة. وفي هذا السياق، أجرت الوحدة تحليلاً لتوصياتها المعلقة منذ فترة طويلة لتحديد العدد الفعلي. وبحث الاستعراض أيضاً الأساليب والمعايير التي تستخدمها هيئات مراجعة الحسابات والرقابة الأخرى لمعالجة التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة، وما إذا كان يمكن للوحدة أن تطبقها. وفيما عدا أحكام المادة 12 من النظام الأساسي للوحدة، التي تنص على أن "يؤمّن الرؤساء التنفيذيون للمنظمات تنفيذ توصيات الوحدة التي اعتمدتها الأجهزة المختصة في منظماتهم بأسرع ما يمكن"، لم تحدد أي أحكام أخرى تتعلق بإطار زمني محدد لتنفيذ توصياتها.

234- **انخفاض عدد توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي لم يبت فيها بعد منذ أمد طويل على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة**. بحث هذا الاستعراض حالة قبول وتنفيذ توصيات الوحدة المقدمة في الفترة من 2009 إلى 2013 (منذ أكثر من 10 سنوات) وخلص إلى أن عدداً قليلاً فقط من توصيات الوحدة لم يبت فيها في تلك الفترة من 2009 إلى 2013. ويبين المرفق الثاني عشر أنّ معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة منخفضة جداً – 5 في المائة فقط من إجمالي 499 توصية. وتثني المفتشة على الجهود التي تبذلها المنظمات المعنية لإنجاز الأعمال المتراكمة. وهناك منظمة واحدة فقط – موئل الأمم المتحدة – مسؤولة عن التوصيات الأكثر انتظاراً للتنفيذ، وهي 162 توصية من أصل 197 توصية موجهة إليه.

235- **بضع محاولات لوضع معايير لتحديد استمرار صلاحية توصيات وحدة التفتيش المشتركة المعلقة منذ فترة طويلة**. بحث هذا الاستعراض ما إذا كانت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد وضعت معايير لتحديد صلاحية توصيات الوحدة، أي متى ينبغي اعتبار توصيات الوحدة المعلقة منذ فترة طويلة قد عفا عليها الزمن أو تجاوزتها الأحداث وأغلقت؟ ولم يكن لدى معظم المنظمات المستعرضة معايير محددة فيما يتعلق بصلاحية توصيات الوحدة. ولم تحدد سوى حفنة من المنظمات أطراً زمنية معيّنة، تعتبر بعدها أن توصيات الوحدة قد تجاوزتها الأحداث وأغلقت. وتتراوح هذه الأطر الزمنية بين ثلاث وخمس سنوات في حالة اليونيدو، وأربع سنوات في حالة الاتحاد الدولي للاتصالات، وست سنوات في حالة اليونسكو، وثماني سنوات بالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة، و10 سنوات بالنسبة للمنظمة البحرية الدولية.

236- **مقارنة مع الآجال القصوى المحددة لتنفيذ توصيات الرقابة الأخرى**. بحث هذا الاستعراض أيضاً صلاحية التوصيات المقدمة من هيئات الرقابة، مثل مراجعي الحسابات الخارجيين أو مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية في المنظمات. لكن، تجدر الإشارة إلى أن طبيعة ونطاق توصيات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات تختلف عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة، التي هي شاملة على نطاق المنظومة ولا توجه إلاّ إلى مكتب أو كيان واحد في منظمة واحدة، ومن ثم يستغرق تنفيذها التام وقتاً أطول.

237- **بوجه عام، الإطار الزمني لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات أقصر بكثير من الإطار الزمني لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.** خلص هذا الاستعراض إلى أن توصيات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات تنفذ عموماً في غضون فترة تتراوح بين سنة وسنتين. ومن أجل تقييم أفضل لما تعتبره المنظمات المشاركة في الوحدة توصيات معلقة منذ فترة طويلة، سئلت المنظمات المستعرضة عما إذا كان هناك إطار زمني محدد تُعتبر في غضونه توصيات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية معلقة منذ فترة طويلة، وعن كيفية معالجة تلك التوصيات.

238- وكشفت الردود عن وجود مجموعة متنوعة من الممارسات بأطر زمنية تتراوح بين 18 شهراً (اليونيسف) و10 سنوات (المنظمة البحرية الدولية). وأشارت سبع منظمات (اليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية) إلى أن مكاتب الرقابة التابعة لها تقيّم التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة وتناقش مع الإدارة مسألة إغلاقها. وإذا قررت الإدارة المعنية عدم تنفيذ توصية ما وقبول المخاطر ذات الصلة بعدم القيام بذلك، تعمَد مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية إلى إغلاق التوصية المعنية والتنويه إلى أنها "مغلقة – الإدارة تقبل بالمخاطر".

239- وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة في طبيعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة مقارنة بتوصيات مراجعة الحسابات، فإن تحديد تاريخ معيّن لانتهاء صلاحيتها وتسجيل عدم تنفيذها رسمياً في نهاية المطاف يرجح أن يكون مفيداً. وترى المفتشة أن الإجراء المذكور أعلاه ممارسة جيدة يمكن تطبيقها لإغلاق توصيات الوحدة المعلقة منذ فترة طويلة. وكما ذكر آنفاً، فإن طابع توصيات الوحدة على نطاق المنظومة يجعل المشوار نحو تنفيذها أطول بكثير من مشوار تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات. وعلاوة على ذلك، فإن توصيات الوحدة ليست ملزمة، كما أن قبولها وتنفيذها ليسا إلزاميين بالنسبة للمنظمات المشاركة في الوحدة.

240- واستناداً إلى نتائج هذا الاستعراض، **توصي المفتشة بأن تتخذ وحدة التفتيش المشتركة قرارا بإقفال التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة والتي هي قيد النظر أو لم تنفذ بعد مرور 10 سنوات أو أكثر على صدور تقارير الوحدة ذات الصلة، شريطة أن تقبل المنظمات المعنية بالمخاطر ذات الصلة كتابة، استجابة لإخطار الوحدة بالإجراء المقترح اتخاذه. ومن شأن ذلك أن يمكن الوحدة من تسجيل التوصية على أنها مغلقة.**

241- نظراً لأن نظام التتبع الشبكي الحالي لا يتضمن فئة بعنوان "التوصيات المغلقة"، فإن النظام الجديد والمحسن الذي سيحل في نهاية المطاف محل النظام الحالي، يجب أن يحتوي على فئة بعنوان "مغلق – الإدارة تقبل بالمخاطر" بالنسبة للتوصيات المعلقة منذ فترة طويلة.

تاسعاً- الاستنتاج وسبل المضي قدماً لتحسين قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

ألف- الاستنتاج

242- **مقارنة مع نتائج استعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2017، سُجّل تحسّن كبير.** منذ استعراض الوحدة لعام 2017 لمتابعة تقارير الوحدة وتوصياتها من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أدخلت عدة تحسينات، بما في ذلك الاستخدام الواسع النطاق لنظام التتبع الشبكي من جانب جميع أصحاب المصلحة، وإنشاء شبكة من منسقي الوحدة في كل منظمة مشاركة، يتولون تنسيق المسائل المتعلقة بالوحدة ويقدمون دعماً جيداً جداً لمنظماتهم في الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة، وبما في ذلك أيضاً كون العديد منهم لديهم خط تسلسل إداري مباشر مع رؤسائهم التنفيذيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم الرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في الوحدة ينظرون في تقارير الوحدة وتوصياتها ويتخذون إجراءات بشأنها، في حين أن إنشاء لجان استشارية مستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة في غالبية المنظمات يعني أن الرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة يتلقون مشورة الخبراء بشأن مسائل الرقابة، بما في ذلك تقارير الوحدة وتوصياتها ومتابعة تنفيذها. وعلاوة على ذلك، لا يوجد في الوقت الحاضر سوى عدد قليل من التوصيات المبوّبة كتوصيات "غير مقبولة"، وبين التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير منذ عام 2017، إلا أن أوجه القصور والثغرات التي هي في معظمها نوعية بطبيعتها لا تزال قائمة.

باء- سبيل المضي قُدماً

1- المنظمات المشاركة

243- **لقد تأخر قبول وحدة التفتيش المشتركة كهيئة فرعية تابعة للأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة.** أبدت ست منظمات[74] تحفظات عند قبول النظام الأساسي للوحدة مفادها أن الوحدة ليست هيئة فرعية تابعة لأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها. بيد أن الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة خمس من تلك المنظمات تنظر فعلاً في تقارير الوحدة وتوصياتها وتتخذ إجراءات بشأنها. لذلك، ينبغي لهذه المنظمات، بالنظر إلى ممارساتها، أن تسحب هذا التحفظ بالتحديد وأن تعترف بالوحدة كهيئة فرعية لأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها.

244- **يلزم اتخاذ قرارات بشأن نظم متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.** لم تتخذ خمس منظمات[75] بعد قرارات بشأن نظم متابعة تقارير الوحدة وتوصياتها. ومن شأن هذه القرارات أن تتيح للمنظمات فرصة فريدة للقيام بجملة أمور منها تحديد طريقة معالجتها لتقارير الوحدة، بما في ذلك تعميمها على الدول الأعضاء، والعمليات الرسمية لنظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في التقارير واتخاذ القرارات بشأنها، وشكل التقارير التي ستعد لدورات الأجهزة التشريعية وهيئات إدارتها، بما في ذلك التعليقات على توصيات الوحدة والمقترحات المتعلقة بالإجراءات التي يتعين اتخاذها، ومشاركة الوحدة في هذه الدورات، والإبلاغ عن حالة تنفيذ التوصيات المقبولة، ورصد التدابير المتخذة.

(74) الفاو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، واليونسكو، والاتحاد البريدي العالمي، والويبو.

(75) (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للسياحة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز).

245- **التوصيات الواردة في الوثيقة JIU/REP/2023/7** في الوقت الحاضر، لا تتخذ الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة الصناديق والبرامج ذات الإدارة المستقلة قرارات بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها. وهي تحيط علماً فقط بتقارير الوحدة المدرجة كإضافات للتقارير السنوية للرؤساء التنفيذيين. وأشارت الوثيقة JIU/REP/2023/7 إلى أوجه القصور في أداء مسؤوليات الرقابة لثلاثة مجالس تنفيذية وصاغت توصيات تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية أداء واجباتها الرقابية. وتذكر المفتشة بالتوصيات الرسمية الواردة في تقرير الوحدة لعام 2023 وتشدد على أهمية قبولها وتنفيذها.

246- **المعايير المحددة في الوثيقة JIU/REP/2023/7 وتطبيقها من قِبل سائر المنظمات.** يمكن أن تُستخدم المعايير والتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2023 فيما يتعلق بأداء الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الإدارة المستقلة لواجباتها الرقابية، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، كنقاط مرجعية للأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة الأخرى[76]. لتحسين نهجها تجاه مسائل الرقابة. ومن شأن تطبيق النقاط المرجعية المذكورة أن يسهم أيضاً في تحسين النظر في تقارير الوحدة، وتعزيز عملية صنع القرار ذات الصلة بشأن قبول التوصيات، فضلاً عن رصد تنفيذها والتحقق منه من جانب الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة. وعلاوة على ذلك، فإن تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد لمسائل الرقابة، على سبيل المثال من خلال إنشاء لجان داخل الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، مثل اللجان القائمة في منظمة الصحة العالمية واليونسكو والويبو، من شأنه أن يكون ممارسة جيدة ينبغي اعتمادها في هذا الصدد.

247- **لابدّ للأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة من مزيد الاهتمام بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة واتخاذ إجراءات ملموسة بشأنها.** في كثير من الحالات، لا تمنح الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة تقارير الوحدة وتوصياتها الوقت والاهتمام اللذين تستحقهما في سياق نظرها في مسائل الرقابة. ولم يتخذ العديد من الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة حتى الآن إجراءات ملموسة بشأن توصيات الوحدة الموجهة إليها؛ فإما أنها لا تعلن بوضوح الإجراء الذي ينبغي اتخاذه في قراراتها ذات الصلة أو أنها تكتفي ببساطة "بالإحاطة علماً" بتقارير الوحدة ذات الصلة. ويُعدّ نظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير وتوصيات الوحدة واتخاذ القرارات بشأنها مجالاً من المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وتتطلب هذه المسألة مزيدا من الاهتمام من جانب الدول الأعضاء، بصفتها أعضاء في الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في الوحدة.

248- **من شأن التحديث المنتظم والأكثر تواترا لنظام التتبع الشبكي أن يحسن، في جملة أمور، تقارير المنظمات عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة.** يعتمد العديد من المنظمات المشاركة على نظام التتبع الشبكي بوصفه المستودع المركزي للبيانات المتعلقة بحالة قبول وتنفيذ توصيات الوحدة في تقاريرها. غير أن العديد من المنظمات المشاركة لا تقوم بتحديث المعلومات في نظام التتبع الشبكي في الوقت الحقيقي أو على أساس منتظم أو بشكل متكرر بما فيه الكفاية بمجرد أن تدرج الوحدة في النظام تقارير الوحدة الصادرة حديثاً والتوصيات الواردة فيها.

249- **تعزيز التعاون والتآزر بين المنظمات وأجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها ووحدة التفتيش المشتركة.** لا تجري أمانات اللجان المختصة التابعة للجمعية العامة والأجهزة التشريعية الأخرى وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في الوحدة التي تنظر في تقارير الوحدة مناقشات منتظمة مع الوحدة بشأن تحديد مواعيد عرض تقارير الوحدة في اجتماعاتها وبنود جدول الأعمال التي سيُنظر في التقارير في إطارها.

(76) على وجه الخصوص، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإيكاو، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، واليونيدو، والأونروا.

ويمكن معالجة هذا القصور من خلال تحسين التواصل بين الأمانات والوحدة، مما سيسهم أيضاً في تحسين عملية النظر في تقارير الوحدة وتوصياتها واتخاذ القرارات بشأنها.

250- **تقوية المؤازرة الداخلية وتعزيز الدعم لتنفيذ الأمانة العامة للأمم المتحدة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.** ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى جهة التنسيق الرئيسية للوحدة، أن تعين كبار الموظفين من الفئة الفنية كمنسقين لإجراء استعراضات محددة لضمان النظر على النحو الواجب في المسائل المثارة والتوصيات الواردة في تقارير الوحدة. وينبغي النهوض بمستوى خط التسلسل الإداري المباشر بخصوص النظر في تقارير الوحدة وتوصياتها ورفعه إلى مستوى الإدارة العليا للمنظمات، وينبغي ضمان فتح خطوط اتصال مباشر مع أصحاب الأعمال المعنيين وجهات التنسيق المعنية بإجراء استعراضات محددة (في الإدارات والشعب والمكاتب) فضلاً عن حلقة متينة للتعقيب طوال عملية الاستعراض.

251- **ينبغي للمنظمات أن تحاكي الممارسة الجيدة فيما يتعلق بالتوعية في برنامج الأغذية العالمي.** هناك مجال لزيادة الوعي بولاية وحدة التفتيش المشتركة ودورها في المنظمات المشاركة. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكنها أن تحاكي الممارسة الجيدة لبرنامج الأغذية العالمي لتشجيع المزيد من المشاركة والدعم لتقارير الوحدة وتوصياتها. وتشمل الجهود المتواصلة التي تبذلها أمانة البرنامج لزيادة الوعي والمشاركة وتعزيز بيئة تعاونية وتآزرية فيما يتعلق بتقارير الوحدة وتوصياتها شريط فيديو قصيراً عن الوحدة، عرض على المجلس التنفيذي والدول الأعضاء، وهو في طور التعزيز لنشره على نطاق أوسع عبر مختلف أركان أمانة البرنامج بأكملها. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الدورات التدريبية التي تنظمها شعبة إدارة المخاطر بشأن إطار الإدارة والرقابة لبرنامج الأغذية العالمي معلومات أساسية موجزة عن الوحدة، وتعمم النقاط البارزة من استعراضات الوحدة على أعضاء الشبكة العالمية للموظفين المعنيين بالمخاطر، حسب الاقتضاء.

252- **توعية الدول الأعضاء بدورها الحاسم في تحديد مستويات مخاطر مقبولة.** ينبغي للدول الأعضاء أن تعزز فهمها لأنها، بوصفها أعضاء في الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة وفي اضطلاعها بمسؤولياتها الرقابية، هي وحدها القادرة على تحديد "مدى تقبل المنظمات للمخاطر". ويمكن تحقيق ذلك، في جملة أمور، باستثمار ما يكفي من الوقت والجهد للنظر في تقارير وتوصيات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية، بما فيها الوحدة، والإجراءات التي تتخذها بشأن قبول هذه التوصيات.

253- **تعزيز التبادل المباشر مع وحدة التفتيش المشتركة.** سواء عينت أم لا جهات تنسيق إضافية للوحدة في أمانات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، ينبغي للمنظمات أن تنظر في سبل ووسائل بديلة لتقريب عمل الوحدة من الدول الأعضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمنظمات، في جملة أمور، أن تدعو مفتشي الوحدة إلى تقديم وعرض نتائج الاستعراضات المختارة ذات الصلة بها في دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، وتيسير التفاعل المباشر (مثلاً في شكل جلسات أسئلة وأجوبة) مع مفتشي الوحدة.

2- وحدة التفتيش المشتركة

254- **تعزيز الحوار مع المنظمات المشاركة بشأن سحب التحفظات المبداة عند قبول النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة.** تطرح الممارسات الحالية للمنظمات التي أبدت أجهزتها التشريعية وهيئاتها الإدارية تحفظات لدى قبولها النظام الأساسي للوحدة منذ عقود تساؤلات حول أثر تلك التحفظات. وينبغي للوحدة، ممثلة بمكتبها، أن تعمل مع الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المعنية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن سحب تلك التحفظات. والهدف من المناقشات هو أن تقبل الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة المعنية بالنظام الأساسي للوحدة بكامله وأن تعترف بالوحدة كهيئة فرعية. وبالإضافة إلى

تعزيز الدعم المقدم إلى الوحدة، سيسهم ذلك في زيادة الاتساق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بعلاقتها بالوحدة.

255- **تشجيع اتخاذ القرارات بشأن نظم المتابعة الرسمية لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.** كما وردت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن قرار إضفاء الطابع الرسمي على نظام متابعة تقارير الوحدة وتوصياتها يعطي قيمة مضافة كبيرة للمنظمة وللوحدة. ويمكن أن يشمل القرار الذي توافق عليه المنظمة والوحدة الممارسات الجيدة المشار إليها في هذا التقرير ومن شأنه أن يتيح الفرصة لتحسين استيعاب توصيات الوحدة. وينبغي للوحدة، ممثلة بمكتبها، أن تعمل مع المنظمات المعنية لتشجيعها على اتخاذ قرارات بشأن إضفاء الطابع الرسمي على نظام متابعة توصيات الوحدة. وبهذه الطريقة، ستتماشى المنظمات مع الممارسات الجيدة للمنظمات الأخرى، مما يكفل الاتساق في النهج المتبع إزاء مسائل الوحدة.

256- **تعزيز التواصل والتبادل مع جميع أصحاب المصلحة في المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة.** ينبغي للوحدة، ممثلة بمكتبها، أن تخصص مزيدا من الوقت للاتصال والتواصل مع الرؤساء التنفيذيين والأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة، فضلاً عن لجان مراجعة الحسابات والرقابة في المنظمات المشاركة. ومن شأن هذا التبادل والتواصل أن يعززا النظر في تقارير الوحدة وقبول توصيات الوحدة، فضلاً عن رصد تنفيذها. وثمة مسألة أخرى يتعين معالجتها وهي زيادة مشاركة مفتشي الوحدة في دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة عند النظر في تقارير الوحدة.

257- **بدء حوار مع المنظمات المشاركة استناداً إلى التعليقات الواردة على مشاريع التقارير.** الغرض من استعراض المنظمات المشاركة لمشاريع تقارير وحدة التفتيش المشتركة هو الحصول على تعليقات وتصويبات وقائعية قبل وضع التقارير في صيغتها النهائية. وينبغي للوحدة أن تستخدم هذه التعليقات للشروع في مناقشة أكثر تعمقاً لمشروع التقرير، وبشكل أكثر تحديداً التوصيات الواردة فيه. وترى المفتشة أن هذا الحوار، قبل وضع الصيغة النهائية للتقارير والتوصيات، من شأنه أن يعزز قبول التوصيات وتنفيذها. والنموذج الذي أدخل مؤخراً والرامي إلى الحصول على تعليقات على التوصيات الواردة في مشاريع التقارير هو خطوة أولى في طريق بدء هذا الحوار. وسيتم ضبط النموذج وتوحيده بعد فترة تجريبية أولية خلال عام 2024.

258- **تحديد أفضل وأدق لأهداف التوصيات.** ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة أن تنظر في تبسيط توصياتها وقصرها على المجالات العالية درجة المخاطرة وأوجه القصور الرئيسية المحددة في الاستعراضات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يمكن للوحدة، من خلال تحديد أطر زمنية معقولة أكثر لتنفيذ توصياتها، مع مراعاة الآثار المترتبة من حيث التكلفة، أن تحقق استيعابا أفضل لتوصياتها. وينبغي توجيه التوصيات إلى أنسب هيئة تتمتع بالسلطة والمسؤولية المناسبتين لقبولها وتنفيذها.

259- **تحسين نظام التتبع الشبكي.** ما من شك في أن نظام التتبع الشبكي الحالي يحتاج إلى تجديد واستبدال بنظام جديد ومحسن مع تطبيقات محسنة. ويتعين على وحدة التفتيش المشتركة أن تكفل أن يكون النظام الجديد سهل الاستعمال ويفضل أن يكون متوافقاً مع نظم التتبع ولوحات المعلومات التي تستخدمها المنظمات المشاركة. وهناك أيضاً مجال للتحسين فيما يتعلق بوتيرة تحميل الوحدة للتوصيات الجديدة على نظام التتبع. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تحسين فئات القبول والمصطلحات في نظام التتبع لتعزيز الوضوح بالنسبة للمستخدمين. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بفئات القبول، ينبغي الاستعاضة عن عبارة "غير ذات صلة" بعبارة "غير قابلة للتطبيق"، وفيما يتعلق بفئات التنفيذ، ينبغي إقامة فئة جديدة بعنوان "مغلقة – الإدارة تقبل بالمخاطر" بالنسبة للتوصيات المعلقة منذ فترة طويلة.

260- **اتخاذ القرار بشأن إغلاق التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة.** على الرغم من أنه لا يتبقى، كما هو محدد في هذا الاستعراض، الكثير من التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة (أي التوصيات المعلقة منذ 10 سنوات أو أكثر)، ينبغي للوحدة، أولاً وقبل كل شيء، أن تتخذ قراراً رسمياً بشأن معايير إقفال التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة. وينبغي للوحدة أن تتوصل بعد ذلك إلى اتفاق مع المنظمات المعنية للقبول بالمخاطر المرتبطة بعدم تنفيذ التوصيات المذكورة رسمياً وتقديم بيان خطي لهذا الغرض.

المرفق الأول

قبول مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للنظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، والتحفظات المبداة، والقرارات المتخذة بشأن نظم متابعة تقارير الوحدة وتوصياتها

المنظمات		تاريخ القبول	التحفظ	فحوى التحفظ	قرار متخذ بشأن نظام لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها
الأمانة العامة للأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها[i]	الأمم المتحدة	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)
	الأونكتاد	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)
	موئل الأمم المتحدة	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)
الصناديق والبرامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54، وبشكل منفصل من خلال مقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان المعتمد في 27 حزيران/يونيه 2002)
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54، وبشكل منفصل من خلال مقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان المعتمد في 27 حزيران/يونيه 2002)
	مفوضية شؤون اللاجئين	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)
	اليونيسف	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54، وبشكل منفصل من خلال مقرر المجلس التنفيذي لليونيسيف المعتمد في 22 كانون الثاني/يناير 2001)
	مكتب خدمات المشاريع	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)
	الاونروا	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)

المنظمات		تاريخ القبول	التحفظ	فحوى التحفظ	قرار متخذ بشأن نظام لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)
	برنامج الأغذية العالمي	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54، وبشكل منفصل من خلال مقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي المعتمد في 16 أيار/مايو 2002)
هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى	مركز التجارة الدولية	1976/12/22	لا	لا ينطبق	نعم (1999، من خلال قرار الجمعية العامة 16/54)
	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	2012	لا	لا ينطبق	لا
الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	الفاو	كانون الأول/ديسمبر 1977	نعم	وفقاً لمقرر صادر عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، وحدة التفتيش المشتركة ليست هيئة فرعية تابعة للأجهزة الرئاسية للمنظمة (القرار 77/11، الفقرة 8).	نعم (2002) تنظر الفاو في تقارير وحدة التفتيش المشتركة عندما ترى أنها ذات صلة بالمنظمة
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	1978/09/29	نعم	وفقاً لقرار مجلس محافظي الوكالة، وحدة التفتيش المشتركة ليست هيئة فرعية تابعة لهيئات إدارة الوكالة، وقد فرضت قيود على مجالات من مجالات عمل الوكالة بإمكان الوحدة استعراضها. (GOV/DEC/100(XXI))	لا
	الإيكاو	1977/12/31	نعم	وفقاً لقرار جمعية منظمة الطيران المدني الدولي، يُستثنى كلّ من الجمعية والمجلس والهيئات التابعة له من نطاق اختصاص وحدة التفتيش المشتركة (القرار A22-7)	نعم (2002) تنظر الإيكاو في تقارير وحدة التفتيش المشتركة عندما ترى أنها ذات صلة بالمنظمة
	منظمة العمل الدولية	1977/06/17	لا	لا ينطبق	نعم (2005)
	المنظمة البحرية الدولية	1977/12/07	نعم	وفقاً لقرار صادر عن مجلس المنظمة البحرية الدولية، وحدة التفتيش المشتركة ليست هيئة فرعية تابعة لمجلس إدارة المنظمة البحرية الدولية. غير أن الوحدة معترف بها بوصفها السلطة المختصة في مجال نشاطها الخاص، وينظر مجلس المنظمة في تقارير الوحدة. (القرار C.60(XXXVIII))	لا

المنظمات		تاريخ القبول	التحفظ	فحوى التحفظ	قرار متخذ بشأن نظام لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها
	الاتحاد الدولي للاتصالات	1977/12/23	نعم	وفقاً لقرار مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد، وحدة التفتيش المشتركة ليست هيئة فرعية تابعة لهيئات إدارة الاتحاد. وتُستثنى أنشطة محددة من أنشطة الاتحاد من نطاق اختصاص الوحدة (القرار 38، 1982)	لا
	اليونسكو	1978/11/27	نعم	وفقاً لمقرر المؤتمر العام لليونسكو، وحدة التفتيش المشتركة ليست هيئة فرعية تابعة للمؤتمر العام لأسباب دستورية (القرار 20 C/42، الفقرة 5)	نعم (2004) تنظر اليونسكو في تقارير وحدة التفتيش المشتركة عندما ترى أنها ذات صلة بالمنظمة
	اليونيدو	1986/01/01	لا	لا ينطبق	نعم (2001)
	منظمة الأمم المتحدة للسياحة	2004/05/14	لا	لا ينطبق	لا
	الاتحاد البريدي العالمي	1977/04/22	نعم	وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي للاتحاد البريدي العالمي، وحدة التفتيش المشتركة ليست هيئة فرعية تابعة لمجلس الإدارة (المجلس التنفيذي آنذاك) ولكنها معترف بها بوصفها السلطة المختصة في مجال أنشطتها الخاص. (المقرر CE 30/1977)	نعم (2001)
	منظمة الصحة العالمية	1977/05/16	لا	لا ينطبق	نعم (2000)
	الويبو	1981/12/08	نعم	وفقاً لمقرر الجمعية العامة للويبو، وحدة التفتيش المشتركة ليست هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة ولكنها معترف بها بوصفها السلطة المختصة في مجال أنشطتها الخاص. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لوحدة التفتيش المشتركة النفاذ إلى طلبات البراءات الدولية غير المنشورة التي يحتفظ بها المكتب الدولي للويبو عملا بأحكام معاهدة التعاون بشأن البراءات (المقرر 1981).	نعم (2003) تنظر الويبو فعلاً في تقارير وحدة التفتيش المشتركة عندما ترى أنها ذات صلة بها.
	المنظمة العالمية للأرصـــاد الجوية	1983/05/12	لا	لا ينطبق	نعم (2002)

(أ) على النحو المبين في الوثيقة ST/SGB/2015/3.

المرفق الثاني

إطار نموذجي لنظام لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشـتركة (المرفق الأول لتقرير الوحدة السنوي لعام 1997 (A/52/34))

نحو نظام أكثر فعالية لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة

ألف- مقدمة

1- تتوقف أهمية تقرير وحدة التفتيش المشـــتركة على المتابعة الفعالة. وتتطلب المتابعة الفعالة ما يلي: (أ) أن تنظر الأجهزة التشـــريعية للمنظمات المشـــاركة في التقارير بصـــورة نشـــطة وجادة، مع الاستفادة من تعليقات الأمانات المحددة والمناسبة التوقيت، و(ب) أن يكون هناك تنفيذ سريع للتوصيات المعتمدة الواردة فيها، مع تقديم تقارير كاملة عن تدابير التنفيذ المتخذة وتحليل الأثر الناجم عن ذلك.

2- ويستند نظام المتابعة هذا إلى النظام الأساسي للوحدة، الذي قبلته جميع المنظمات المشاركة، وإلى قرار الجمعية العامة 233/50 المؤرخ 7 حزيران/يونيه 1996، بما في ذلك القرارات التي أعيد تأكيدها فيه.

باء- الشروط اللازمة للمتابعة الفعالة

3- شـــددت الجمعية العامة، في قرارها 233/50، على أن تأثير الوحدة على الفعالية من حيث التكلفة فيما يتصل بالأنشطة المضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة إنّما هو مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والوحدة وأمانات المنظمات المشاركة.

1- وحدة التفتيش المشتركة

4- لكي تستخدم الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة تقارير وحدة التفتيش المشتركة استخداماً شـاملاً وفعالاً، على نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في الفقرة 13 من قرارها 233/50، يجب أن تكون التوصيات الواردة في تقارير الوحدة (أ) موجهة نحو تصحيح أوجه القصور الواضحة بتدابير عملية وعملية المنحى والتوجّه لحل المشـــاكل الهامة؛ (ب) مُقنِعة ومدعومة بشـــكل جيد بالوقائع والتحاليل في التقرير؛ (ج) واقعية من حيث الالتزامات الضـــمنية ذات الصـــلة بالموارد والقدرات التقنية؛ (د) فعالة من حيث التكلفة؛ (هـ) محددة فيما يتصل بالإجراءات المراد اتخاذها والجهات المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات، بحيث يتسنى تتبع التنفيذ والأثر الناتج عنه، بشكل واضح.

5- وينبغي للوحدة أن تقدم تقاريرها إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة فيها قبل اجتماعات الأجهزة التشريعية بوقت كاف لكي تستخدم في الاجتماعات استخداما شاملا وفعالا.

2- الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المشاركة

6- لدى اســـتلام التقارير، يقوم الرؤســـاء التنفيذيون المعنيون بتوزيعها فوراً، مشـــفوعة بتعليقاتهم أو بدونها، على الدول الأعضـــاء في منظماتهم، كما تدعو إلى ذلك الفقرة 4(ج) من المادة 11 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة.

7- ويتولّى الرؤساء التنفيذيون المعنيون بالتقرير تقديم التقرير، مشفوعا بتعليقاتهم، إلى الأجهزة التشريعية المناسبة في غضون الأطر الزمنية المحددة في الفقرتين 4(د) و(هـ) من المادة 11 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، أي بالنسبة للتقرير المتعلق بمنظمة واحدة فقط، في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد تلقي التقرير للنظر فيه في الاجتماع التالي للجهاز المختص، وبالنسبة للتقارير المتعلقة بأكثر من منظمة واحدة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد استلام تقرير الوحدة للنظر فيه في الاجتماع التالي للأجهزة المختصة المعنية.

8- وبالإضافة إلى ضمان أن يكون تقديم التعليقات على التقارير مناسباً من حيث التوقيت، يسهر الرؤساء أيضاً على أن تكون تعليقاتهم دقيقة في معالجة التوصيات الواردة في التقارير ومدعومة بشكل جيد.

9- وعلى نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في الفقرة 4 من قرارها 233/50، يتخذ الرؤساء التنفيذيون التدابير اللازمة لكفالة إدراج التقارير المواضيعية للوحدة في إطار بنود جدول الأعمال الموضوعية المناسبة من برنامج عمل الأجهزة التشريعية المناسبة للمنظمات المشاركة.

10- وينبغي للرؤساء التنفيذيين أن يساعدوا الأجهزة التشريعية المناسبة في تخطيط برامج عملها لضمان تخصيص وقت كاف للنظر بنشاط وجدية في تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

3- الأجهزة التشريعية

11- ينبغي للأجهزة التشريعية، بمساعدة الرؤساء التنفيذيين، أن تخطط لبرامج عملها بحيث يخصص وقت كاف لتيسير النظر بنشاط وجدية في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة.

12- وينبغي للأجهزة التشريعية أن تتخذ إجراءات ملموسة بشأن كل توصية من توصيات تقرير وحدة التفتيش المشتركة قيد النظر، على النحو المطلوب في الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 233/50، بدلاً من مجرد الإحاطة علماً بالتقرير ككل. وهذا شرط ضروري لكي يكون لتقارير الوحدة أثر، مراعاة للفقرة 5 من المادة 5 من النظام الأساسي للوحدة، التي تنص على أنه يجوز لمفتشي الوحدة تقديم توصيات ولكن ليس لهم سلطة اتخاذ القرار.

جيم- إجراءات المتابعة

13- تشمل الإجراءات الرامية إلى ضمان المتابعة الفعالة التتبع والإبلاغ فيما يتصل بـ (أ) الخطوات المتخذة لضمان النظر الفعال والجاد في تقارير وحدة التفتيش المشتركة بعد إصدار الوحدة لها، و(ب) التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات المعتمدة/المقبولة وتحديد أثرها.

1- النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة

14- تقوم الوحدة بعملية منهجية لتتبع كل خطوة تتخذ نحو نظر الأجهزة التشريعية المختصة، بما في ذلك التدابير التي يتخذها مسؤولو الأمانة، وفقاً للفقرة 4 من المادة 11 من النظام الأساسي للوحدة. وسيتم تحديث نظام التتبع هذا ليعكس كل خطوة عند اتخاذها، وستصدر تقارير في شكل مصفوفة كل ثلاثة أشهر لعلم الدول الأعضاء. وستتاح هذه المصفوفة التي تُستكمل وتُحدّث باستمرار على شبكة الإنترنت.

15- وبقدر ما تشير المصفوفة إلى عدم الوفاء بالأطر الزمنية لتقديم التقارير، المحددة في المادة 11 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، ترسل إشعارات تذكير، في البداية إلى مراكز التنسيق التابعة للوحدة في المنظمات المناسبة ثم إلى الرؤساء التنفيذيين إذا لم يتم تصحيح التأخيرات المسجّلة، مع إرسال نسخ منها إلى رؤساء الأجهزة التشريعية المعنية. ويدرج إرسال إشعارات التذكير هذه في المصفوفة.

16- ويتضمن التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة النظر في المشاكل التي تعترض سبيل نظر الأجهزة التشريعية المختصة في التقارير بصورة نشطة وجادة.

2- تنفيذ التوصيات المعتمدة/المقبولة

17- بمجرد أن تنظر الأجهزة التشريعية في تقرير ما وتتخذ قرارات بشأن التقرير ككل وبشأن توصيات محددة، يكفل الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المعنية التنفيذ السريع للتوصيات المعتمدة/المقبولة (انظر الفقرة 19 أدناه) وتقديم تقارير كاملة عن التدابير المتخذة إلى الأجهزة التشريعية المختصة. وترصد وحدة التفتيش المشتركة الإجراءات المتخذة.

18- وستخضع التوصيات التي يقبلها الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المعنية، حتى وإن لم تتخذ الأجهزة التشريعية المختصة إجراءات بشأنها، للمتابعة والامتثال.

19- وفي ختام اجتماعات الأجهزة التشريعية، يرسل الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المشاركة إلى الوحدة قائمة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة التي نظرت فيها تلك الاجتماعات، ويشيرون إلى التوصيات التي تمت الموافقة عليها في كل تقرير، بما في ذلك التوصيات التي تعتقد المنظمات أنها نفذت بالفعل، مع ما يرافقها من توضيحات.

20- ويقوم الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المعنية، وفقاً لشكل تضعه وحدة التفتيش المشتركة، بإعداد رسم بياني (مصفوفة) لكل تقرير ينظر فيه في اجتماع للجهاز التشريعي، يبين ما يلي:

(أ) التوصية؛

(ب) الوحدة المسؤولة عن التنفيذ؛

(ج) الموظف المسؤول عن التنفيذ؛

(د) الجدول الزمني للتنفيذ؛

(هـ) الأثر الأولي للتنفيذ.

21- ويرسل الرسم البياني المستكمل إلى وحدة التفتيش المشتركة وإلى مكتب الجهاز التشريعي المناسب.

22- ويقدم الرؤساء التنفيذيون تقارير عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وأثرها إلى أجهزتهم التشريعية المناسبة وفقاً للجداول الزمنية المحددة لاجتماعات الأجهزة التشريعية، مع إرسال نسخ منها إلى الوحدة قبل وقت كاف لتيسير إبداء تعليقاتها على النحو الذي تراه الوحدة مناسباً.

23- ووفقاً للمادة 12 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، ينبغي للأجهزة التشريعية أن تتحقق بانتظام من تنفيذ التوصيات المعتمدة وأن تطلب إلى الوحدة إصدار تقارير متابعة حسبما تراه مناسباً.

24- وتُضمّن وحدة التفتيش المشتركة تقريرها السنوي معلومات وتحليلات عن تنفيذ توصيات الوحدة وأثرها. ويشير هذا الفرع من التقرير إلى مدى الإبقاء على الجداول الزمنية المقررة لتنفيذ التوصيات. ويشير أيضاً إلى حالة الإجراءات المتخذة بشأن توصيات محددة، مثل عدم اتخاذ أي إجراء، أو اتخاذ إجراء ما جار، أو إجراء مكتمل، أو عدم اعتزام اتخاذ أي إجراء.

25- وتدرس الأجهزة التشريعية هذه التقارير وتقدم التوجيه المناسب للرؤساء التنفيذيين المعنيين وللوحدة.

المرفق الثالث

مثالان للممارسات الجيدة: مقررات اليونيدو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن نظم متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة

ألف- اليونيدو: استحداث نظام لمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وفقما طلبه مجلس التنمية الصناعية في مقرره IDB.22/Dec.7

(مقتطف من الوثيقة IDB.24/18، نيسان/أبريل 2001)

مقدمة

1- يستكمل هذا التقرير المعلومات التي قدمتها الأمانة ووحدة التفتيش المشتركة إلى الدورة الثالثة والعشرين في وثائق المجلس IDB.23/16 وIDB.23/12 وIDB.23/12/Add.1، التي توفر معلومات أساسية مفصلة عن وضع مخطط تجريبي لمتابعة توصيات الوحدة. وقد أعد المخطط التجريبي المبين أدناه بالتشاور مع الوحدة. ومن المفهوم أن هذا النهج الأولي يخضع للمراجعة والتعديل، حسبما تقتضيه التجربة في تطبيقه الفعلي، وبالتشاور مع الوحدة. وهذا المخطط يتماشى تماماً مع أحكام النظام الداخلي لمجلس التنمية الصناعية.

أولاً- مخطط تجريبي

2- تشكل أحكام النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة (ولا سيما الفصل الرابع) ونظام المتابعة الوارد في المرفق الأول للتقرير السنوي للوحدة لعام 1997 (A/52/34) الإطار الأساسي لمعالجة تقارير الوحدة.

3- عند تلقي مشروع تقرير وحدة التفتيش المشتركة للتعليق عليه، يدرج المدير العام في تعليقاته إشارة إلى ما إذا كان التقرير، في رأيه، ذا صلة باليونيدو، وإذا لم يكن الأمر كذلك، يبين الأسباب.

4- والمعايير الأساسية لتحديد مدى صلة التقارير باليونيدو هي ما إذا كان التقرير المعني والتوصيات الواردة فيه تفي بأي من العناصر التالية: (أ) يندرج ضمن ولاية المنظمة ومقاصدها؛ (ب) له تأثير على فعالية الخدمات والاستخدام السليم للأموال؛ (ج) يهدف إلى تحسين الإدارة والأساليب وإلى تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين المنظمات؛ (د) يهدف إلى مساعدة مجلس التنمية الصناعية على الاضطلاع بمسؤولية التقييم الخارجي للبرامج والأنشطة؛ (هـ) يهدف إلى إسداء المشورة إلى المنظمة بشأن أساليب التقييم الداخلي، أو تقييم هذه الأساليب دورياً، أو إجراء تقييمات مخصصة للبرامج والأنشطة.

5- وستولي وحدة التفتيش المشتركة الاعتبار الكامل للتعليقات التي دعت الفقرة 3 أعلاه إلى تقييمها لدى البت فيما إذا كانت ستقدم الصيغة النهائية للتقرير إلى المدير العام أم لا، طبقاً للفقرة 4(أ) من المادة 11 من النظام الأساسي للوحدة، لكي ينظر فيها مجلس التنمية الصناعية.

6- وسوف تعمم أمانة اليونيدو تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة التي تتلقاها على هذا النحو على البعثات الدائمة المعتمدة لدى اليونيدو، مشفوعة بتعليقات المدير العام أو بدونها.

7- طبقاً لأحكام المادة 10 من النظام الداخلي لمجلس التنمية الصناعية يضع المدير العام جدول الأعمال المؤقت لكل دورة. ويقترح المدير العام كيفية إدراج تقارير وحدة التفتيش المشتركة في جدول الأعمال المؤقت لدورة واحدة في السنة. ولدى قيامه بذلك، يولي المدير العام الاعتبار الواجب لأحكام

الفقرة 4 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 233/50 التي تنص على أن "... التقارير المواضيعية للوحدة تدرج [تكون مدرجة] في إطار جدول الأعمال الموضوعي المناسب ".

8- وفي السنوات التي تعقد فيها دورتان عاديتان للمجلس، لا تنظر إلاّ دورة واحدة فقط في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في الحالات التي يكون فيها التقرير ملزما بما يكفي لتبرير نظر كلتا الدورتين في تقارير الوحدة. وفي هذه الحالات، يتيح النظام الداخلي المرونة اللازمة لاقتراح إدراج بند مناسب في جدول الأعمال المؤقت.

9- ويعدل شكل الوثائق التي تقدمها أمانة اليونيدو إلى المجلس بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة، دون إطالتها بالضرورة، لكي تكون ذات توجّه عملي أكثر. وتتضمن أي تعليقات قد يود المدير العام تقديمها على التوصيات الواردة في التقارير، وكذلك (أ) بيان التوصيات الموجهة إليه التي يقبلها، و(ب) دعوة المجلس إلى اتخاذ قرارات محددة (الإقرار أو التعديل أو الرفض) فيما يتعلق بالتوصيات التي تتطلب إجراءات تشريعية. ومن المفهوم أن نظر المجلس فيها سيركز أساسا على التوصيات الموجهة إليه لاتخاذ إجراء بشأنها. بيد أن ذلك لن يحول دون قيام المجلس باستعراض التوصيات الموجهة إلى المدير العام وأي تعليقات عليها، إذا رغب في ذلك.

10- وفي سياق الفقرة 9 أعلاه، وحرصا على الاستخدام الفعال للوقت أثناء الدورة، قد ترغب الدول الأعضاء في أن تضع في اعتبارها أنه يمكن استعراض أي مشاريع مقررات مقترحة قبل الدورات في مشاورات غير رسمية.

11- واستناداً إلى مركز الوحدة كهيئة فرعية تابعة للأجهزة التشريعية لليونيدو، يحق للوحدة، عندما ترى ضرورة لذلك، أن تقدم تقاريرها إلى مجلس التنمية الصناعية، رهنا بإذن من رئيس المجلس وفقاً للمادة 34 من النظام الداخلي للمجلس.

12- ويقدم المدير العام بانتظام إلى مجلس التنمية الصناعية تقارير مرحلية عن التدابير المتخذة بشأن تنفيذ توصيات الوحدة الموافق عليها (بما في ذلك التوصيات الموجهة إلى المدير العام والتي يقبلها). ويتم ذلك عادة عن طريق مصفوفة تقدم لمحة عامة عن الحالة الراهنة، على النحو الوارد في المرفق الأول من التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 1997 (A/52/34).

13- ومتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة ستدعم أيضاً نظام اليونيدو الجديد لتتبع توصيات الرقابة. وعقب إجراء دراسة استقصائية لتحديد أحدث نظام لمتابعة التوصيات الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي ومكتب الرقابة الداخلية والتقييم التابع لليونيدو وكذلك الوحدة، سيتم في السنة الجارية اقتناء وتركيب برنامج إلكتروني أوصى به معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

ثانياً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

14- المجلس مدعو إلى إقرار الخطة التجريبية لمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة المبينة في هذه الوثيقة.

باء- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية: إجراءات متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة (مخطط تجريبي)

(مقتطف من الوثيقة EC-LIV/Doc. 15.1(1)، أيار/مايو 2002)

1- تشكل أحكام النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة (ولا سيما الفصل الرابع) ونظام المتابعة الوارد في المرفق الأول للتقرير السنوي للوحدة لعام 1997 (A/52/34) الإطار الأساسي لمعالجة تقارير الوحدة.

2- عند استلام مشروع تقرير وحدة التفتيش المشتركة للتعليق عليه، يدرج الأمين العام في تعليقاته إشارة إلى ما إذا كان التقرير، في رأيه، ذا صلة بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وإذا لم يكن الأمر كذلك، يبين الأسباب.

3- والمعايير الأساسية المستخدمة لتحديد مدى صلة التقارير بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية هي ما إذا كان التقرير المعني والتوصيات الواردة فيه تفي بأي من العناصر التالية: (أ) يندرج في إطار ولاية المنظمة ومقاصدها؛ (ب) له تأثير على كفاءة الخدمات والاستخدام السليم للأموال؛ (ج) يهدف إلى تحسين الإدارة والأساليب، وإلى تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين المنظمات؛ (د) يهدف إلى مساعدة المجلس التنفيذي في الاضطلاع بمسؤولية التقييم الخارجي للبرامج والأنشطة؛ (هـ) يهدف إلى إسداء المشورة إلى المنظمة بشأن أساليب التقييم الداخلي، أو إجراء تقييمات مخصصة لهذه البرامج والأنشطة.

4- تولي وحدة التفتيش المشتركة الاعتبار الكامل للتعليقات المطلوبة في الفقرة 2 أعلاه عند البت فيما إذا كانت ستقدم أم لا الصيغة النهائية للتقرير إلى الأمين العام، طبقاً للفقرة 4(أ) من المادة 11 من النظام الأساسي للوحدة، لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي.

5- توفّر أمانة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لأعضاء المجلس التنفيذي تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة التي تتلقاها على هذا النحو، مشفوعة بتعليقات الأمين العام أو بدونها. وتنشر هذه التقارير، حسب توافرها، على الموقع الشبكي للمنظمة مع الإشارة إلى الموقع الشبكي للوحدة.

6- وعلى نحو ما دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفقرة 4 من قرارها 233/50، يتخذ الأمين العام التدابير اللازمة لضمان "إدراج التقارير المواضيعية للوحدة في إطار جدول الأعمال الموضوعي الملائم".

7- ويعدل شكل ومضمون وطبيعة الوثائق المقدمة إلى المجلس التنفيذي من أمانة المنظمة بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة بحيث يكون له توجّه عملي أكثر بشأن كل توصية من التوصيات ذات الصلة. وتتضمن التقارير التعليقات التي قد يرغب الأمين العام في تقديمها بشأن التوصيات الواردة في التقارير، فضلاً عما يلي: (أ) بيان التوصيات الموجهة إليه التي يقبل بها؛ (ب) دعوة المجلس التنفيذي إلى اتخاذ قرارات محددة فيما يتعلق بالتوصيات التي تتطلب إجراءات تشريعية. ومن المفهوم أن نظر المجلس التنفيذي فيها سيركز أساساً على التوصيات الموجهة إليه لاتخاذ إجراء بشأنها. غير أن هذا لا يمنع من قيام المجلس التنفيذي أيضاً باستعراض التوصيات الموجهة إلى الأمين العام وتعليقاته عليها، إذا رغب في ذلك.

8- واستناداً إلى مركز الوحدة بوصفها جهازا فرعيا للهيئات التشريعية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وفقاً للفقرة 2 من المادة 1 من النظام الأساسي للوحدة، يحق للوحدة، عندما ترى ذلك ضرورياً، أن تقدم تقاريرها إلى المجلس التنفيذي، وأن يكون لها الظهور الواجب أثناء حضورها الدورات.

9- ويقدم الأمين العام بانتظام إلى المجلس التنفيذي تقارير عن حالة التدابير المتخذة بشأن تنفيذ توصيات الوحدة الموافق عليها (بما في ذلك التوصيات الموجهة إلى الأمين العام التي يقبل بها). ويتم ذلك، حسب الاقتضاء، عن طريق مصفوفة تقدم لمحة عامة عن الحالة الراهنة.

المرفق الرابع

الممارسات الجيدة التي تتبعها المنظمات المشاركة فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بنظم متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك الأحكام الخاصة بمشاركة الوحدة أو حضورها في دورات الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة

برنامج الأغذية العالمي

"نظراً لأن الوحدة هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفقاً للفقرة 2 من المادة 1 من النظام الأساسي للوحدة، تتمتع هذه الأخيرة بالظهور الواجب أثناء حضورها اجتماعات المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ويدعى ممثل الوحدة إلى التعليق، إذا رأت الوحدة ضرورة لذلك، على وثائق وحدة التفتيش المشتركة المقدمة أو تقاريرها التي تقدم إلى المجلس في دورته العادية الثانية من كل عام".

المصدر: تقرير عن وضع نظام لمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة (WFP/EB.2/2002/8-A و WFP/EB.2/2002/8-A/Corr.1/Rev.1، نيسان/أبريل 2002).

الإيكاو

"تتخذ وحدة التفتيش المشتركة، عند الاقتضاء، ترتيبات مع رئيس المجلس، عن طريق الأمين العام، لعرض تقاريرها على المجلس".

المصدر: وضع نظام لمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة (C-WP/11891، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002).

اليونسكو

"تقدم وحدة التفتيش المشتركة، عندما ترى ذلك ضروريا، تقاريرها إلى المجلس التنفيذي، ويكون لها الظهور الواجب أثناء حضورها الدورات".

المصدر: مقترح لمعالجة تقارير وحدة التفتيش المشتركة في اليونسكو (165 EX/40، آب/ أغسطس 2002).

اليونيدو

"استناداً إلى مركز الوحدة كهيئة فرعية تابعة للأجهزة التشريعية لليونيدو، يجوز للوحدة، عندما ترى ضرورة لذلك، أن تقدم تقاريرها إلى مجلس التنمية الصناعية، رهنا بإذن من رئيس المجلس، وفقاً للمادة 34 من النظام الداخلي للمجلس. "

المصدر: وضع نظام لمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة (IDB.24/18، نيسان/أبريل 2001).

منظمة الصحة العالمية

"بالنظر إلى مركز الوحدة كجهاز فرعي للهيئات التشـــريعية لمنظمة الصـــحة العالمية وفقاً للفقرة 2 من المادة 1 من النظام الأساسي للوحدة، تتعهد منظمة الصحة العالمية بالسهر على ظهور الوحدة على النحو الواجب أثناء حضورها دورات المجلس التنفيذي".

"تقدم الوحدة، عندما ترى ضـــرورة لذلك، تقاريرها إلى اللجنة (اللجان) المختصـــة. وإذا اقتنعت بنتيجة المناقشة، فإنها لا تعرض عادة التقارير المعنية على المجلس التنفيذي".

المصدر: تقارير وحدة التفتيش المشتركة: إجراءات المتابعة (الوثيقة EB 106/6، نيسان/أبريل 2000).

الويبو

"يجوز لوحدة التفتيش المشتركة أن تقدم تقاريرها في دورة الجمعية العامة للويبو."

المصـــــدر: الخطـة التجريبيـة لمتـابعـة تقـارير وحـدة التفتيش المشـــتركـة (WO/GA/30/4، آب/ أغسطس 2003).

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

"اســـتناداً إلى مركز الوحدة كجهاز فرعي تابع للهيئات التشـــريعية للمنظمة وفقاً للفقرة 2 من المادة 1 من النظام الأسـاسـي لوحدة التفتيش المشـتركة، يجوز للوحدة، عندما ترى ذلك ضـروريا، أن تقدم تقاريرها إلى المجلس التنفيذي، وأن يكون لها الظهور الواجب أثناء حضورها الدورات".

المصدر: إجراءات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لمتابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة (EC-LIV/Doc.15.1(1)، أيار/مايو 2002).

المرفق الخامس

عملية متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة
(كما وردت في الوثيقة JIU/REP/2017/5)

المرفق السادس

النظر في تقارير ومذكرات وحدة التفتيش المشتركة، واتخاذ الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة للقرارات

المنظمة		*نظر الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة*	*اسم الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة*	*تواتر النظر*	*عنوان المستند*	*بند قائم بذاته في جدول الأعمال*	*بند سنوي دائم في جدول الأعمال*	*اتخاذ الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة للقرارات*
الأمانة العامة للأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها[أ]	الأمم المتحدة	نعم	الجمعية العامة (اللجنة الرئيسية: اللجنتان الخامسة والثانية، ولجنة البرنامج والتنسيق)[ب]	على الأقل ثلاث مرات في السنة	عنوان ورمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	نعم، أساساً بالنسبة للتقارير السنوية لوحدة التفتيش المشتركة؛ ومعظم تقارير الوحدة الأخرى (المواضيعية) تُجمّع مع تقارير أخرى في إطار بنود مختلفة من جدول الأعمال	نعم	أحياناً، من خلال قرارات الجمعية العامة (الإحاطة علماً أو الإشارة بشكل أكثر تحديداً إلى إجراءات تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة)
	الأونكتاد	لا	مجلس التجارة والتنمية	ليس في السنوات الأخيرة	غير معروف	ليس في السنوات الأخيرة	على غرار الأمم المتحدة	لا
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	لا (فقط بناء على طلب من الدول الأعضاء)	جمعية الأمم المتحدة للبيئة	ليس في السنوات الأخيرة	عنوان ورمز تقرير وحدة التفتيش المشتركة	ليس في السنوات الأخيرة	على غرار الأمم المتحدة	لا
	موئل الأمم المتحدة	لا (باستثناء عامي 2021 و2022 عندما تم النظر في البعض من تقارير وحدة التفتيش المشتركة)	المجلس التنفيذي	لا ينطبق	تنفيذ ومتابعة تقارير التقييم في موئل الأمم المتحدة	نعم، في عامي 2021 و2022	على غرار الأمم المتحدة	لا
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	لا	لجنة المخدرات، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	على غرار الأمم المتحدة	لا ينطبق

المنظمة		نظر الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة	اسم الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة	تواتر النظر	عنوان المستند	بند قائم بذاته في جدول الأعمال	بند سنوي دائم في جدول الأعمال	اتخاذ الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة للقرارات
الصناديق والبرامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نعم	المجلس التنفيذي	مرة واحدة في السنة (في الدورة السنوية)	إضافة إلى التقرير السنوي لمدير البرنامج: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة	لا، ينظر فيه مع التقرير السنوي لمدير البرنامج	نعم	نعم (يحيط علماً)
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	نعم	المجلس التنفيذي	مرة واحدة في السنة (في الدورة السنوية)	الجزء الثاني من التقرير السنوي للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في [عام]	لا، ينظر فيه بالاقتران مع التقرير السنوي للمدير التنفيذي	نعم	نعم (يحيط علماً)
	مفوضية شؤون اللاجئين	لا	اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا	لا	لا
	اليونيسف	نعم	المجلس التنفيذي	مرة واحدة في السنة (في الدورة السنوية)	تقرير عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة	لا، ينظر فيه في إطار المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات	نعم	نعم (يحيط علماً)
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	نعم	المجلس التنفيذي	مرة واحدة في السنة (في الدورة السنوية)	مرفق استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك التقرير السنوي للمدير التنفيذي: التقرير السنوي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة	لا، ينظر فيه بالاقتران مع التقرير السنوي للمدير التنفيذي	نعم	نعم (يحيط علماً)
	الاونروا	لا	اللجنة الاستشارية(ج)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا	لا ينطبق

المنظمة		*نظر الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة*	*اسم الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة*	*تواتر النظر*	*عنوان المستند*	*بند قائم بذاته في جدول الأعمال*	*بند سنوي دائم في جدول الأعمال*	*اتخاذ الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة للقرارات*
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	نعم	المجلس التنفيذي	مرة واحدة في السنة (في الدورة السنوية)	رد الإدارة على تقارير وحدة التفتيش المشتركة في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية	لا، ينظر فيه بالاقتران مع التقرير السنوي للمديرة التنفيذية	نعم	نعم (يحيط علماً)
	برنامج الأغذية العالمي	نعم	المجلس التنفيذي	مرة في السنة (في الدورة العادية الأولى)	تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل برنامج الأغذية العالمي	نعم، تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل برنامج الأغذية العالمي (كبند مستقل تحت بند مسائل الإدارة والتسيير).	نعم	نعم (يحيط علماً بالتوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي ويقرّ الردود على التوصيات الموجهة إلى الجهاز التشريعي)
هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى	مركز التجارة الدولية	لا	الجمعية العامة، المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	نعم	مجلس تنسيق البرنامج	مرة واحدة في السنة (منذ عام 2019)	تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الخارجية (يتضمن معلومات مستكملة عن حالة توصيات وحدة التفتيش المشتركة)	لا (باستثناء استعراض وحدة التفتيش المشتركة لتسيير وإدارة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)	لا	نعم (يحيط علماً)
الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	الفاو	نعم	مؤتمر المجلس، لجنة المالية	بناء على طلب هيئة الإدارة	معلومات مستكملة عن حالة التوصيات المقدمة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة	نعم، بناء على طلب هيئة الإدارة	لا	نعم (يؤيد المجلس الإجراء الذي تقترحه عليه لجنة المالية)
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	لا	المؤتمر العام, مجلس المحافظين	لا ينطبق	قائمة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في السنة السابقة (تقدم إلى مجلس المحافظين سنوياً)	لا	لا	لا

المنظمة		نظر الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة	اسم الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة	تواتر النظر	عنوان المستند	بند قائم بذاته في جدول الأعمال	بند سنوي دائم في جدول الأعمال	اتخاذ الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة للقرارات
الإيكاو		نعم	الجمعية، المجلس	كل دورة (ثلاث مرات في السنة) إذا كان تقرير لوحدة التفتيش المشتركة متاحا للنظر	(1) فرادى تقارير وحدة التفتيش المشتركة المشفوعة بالتوصيات الموجهة إلى الإيكاو (2) حالة تنفيذ توصيات الوحدة (3) تقرير الوحدة [لعام] وبرنامج العمل [لعام]	نعم	نعم	نعم (يحيط علماً) اعتباراً من عام 2024، طلب إلى أمانة الإيكاو إعداد مشروع رد بشأن الإجراءات المتخذة لمعالجة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، التي ينبغي عرضها على استعراض لجنة الحوكمة وإقرارها
منظمة العمل الدولية		نعم	مؤتمر العمل الدولي، مجلس إدارة منظمة العمل الدولية	مرة في السنة (في الجلسة الثالثة من السنة)	المسائل ذات الصلة بوحدة التفتيش المشتركة	نعم، في إطار جزء مراجعة الحسابات والرقابة في قسم البرامج والإدارة المالية (الجلسة العامة)	نعم	نعم (يحيط مجلس الإدارة علماً بالإجراءات التي يقترحها المكتب ويقدم التوجيهات إلى المكتب)
المنظمة البحرية الدولية		نعم	الجمعية، المجلس	على الأقل مرة في السنة	الاستراتيجية والتخطيط والإصلاح – وحدة الرقابة الداخلية والأخلاقيات ووحدة التفتيش المشتركة	نعم، في إطار بند جدول الأعمال "الاستراتيجية والتخطيط والإصلاح"	نعم	نعم (يحيط علماً ويقبل التوصيات الموجهة إلى هيئة الإدارة)
الاتحاد الدولي للاتصالات		نعم	مؤتمر المندوبين المفوضين، مجلس الإدارة	على الأقل مرة في السنة من قِبل المجلس	تقدم وحدة التفتيش المشتركة تقارير عن القضايا المطروحة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لفترة معينة وتوصيات إلى الرؤساء التنفيذيين والهيئات التشريعية	نعم، في المجلس أو ينظر فيها في إطار المسائل الإدارية	نعم	نعم (يحيط علماً و/ أو يوافق)

المنظمة	نظر الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة	اسم الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة	تواتر النظر	عنوان المستند	بند قائم بذاته في جدول الأعمال	بند سنوي دائم في جدول الأعمال	اتخاذ الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة للقرارات
اليونسكو	نعم	المؤتمر العام، المجلس التنفيذي، اللجنة الخاصة	مرة في السنة	تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم اليونسكو وحالة تنفيذ التوصيات	نعم، أثناء اجتماعات اللجنة الخاصة	نعم	نعم (يحيط المجلس التنفيذي علما أو يشير إلى إجراءات أكثر تحديدا لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، استناداً إلى المعلومات المقدمة من اللجنة الخاصة)
اليونيدو	نعم	المؤتمر العام، مجلس التنمية الصناعية	مرة في السنة	أنشطة وحدة التفتيش المشتركة، وتقرير المدير العام، وأنشطة الوحدة، ومذكرة المدير العام	نعم، في إطار مجلس التنمية الصناعية وأنشطة وحدة التفتيش المشتركة	نعم	نعم (يحيط مجلس التنمية الصناعية علما، استناداً إلى المعلومات الواردة في تقرير المدير العام)
منظمة الأمم المتحدة للسياحة	نعم	الجمعية العامة، المجلس	مرة في السنة	إصلاح المنظمة: التقدم المحرز بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة	لا	نعم	نعم (توافق الجمعية (أو يوافق المجلس، خلال السنوات التي لا تنعقد فيها الجمعية) على اتخاذ إجراءات أكثر تحديداً لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتعلن عنها)
الاتحاد البريدي العالمي	نعم	المؤتمر البريدي العالمي، مجلس الإدارة، اللجنة 1 (حوكمة الاتحاد وإدارته)	مرة في السنة	تقرير عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة، تقرير المكتب الدولي	نعم	نعم	نعم (يحيط مجلس الإدارة علماً و/ أو يبدي تعليقات استناداً إلى المعلومات المقدمة في تقرير اللجنة 1)
منظمة الصحة العالمية	نعم	جمعية الصحة العالمية، المجلس التنفيذي، لجنة البرنامج والميزانية والإدارة	مرة في السنة	تقارير وحدة التفتيش المشتركة، تقرير مقدم من المدير العام	نعم، بند مخصص في جدول الأعمال بشأن وحدة التفتيش المشتركة في إطار مسائل للعلم أو	نعم	نعم (يحيط المجلس التنفيذي علماً بتقرير لجنة البرنامج والميزانية

المنظمة		نظر الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة	اسم الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة	تواتر النظر	عنوان المستند	بند قائم بذاته في جدول الأعمال	بند سنوي دائم في جدول الأعمال	اتخاذ الجهاز التشريعي وهيئة الإدارة للقرارات
						لاتخاذ إجراء من جانب اللجنة		والإدارة، بما في ذلك التوصيات، إن وجدت)
	الويبو	نعم	الجمعية العامة، المؤتمر، لجنة البرنامج والميزانية	مرة في السنة	تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة	نعم، في إطار المراجعة والرقابة	نعم	نعم (تحيط لجنة البرنامج والميزانية علماً بتقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات وتقرّه)
	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	نعم	المؤتمر، المجلس التنفيذي	المؤتمر (كل أربع سنوات)، المجلس (مرة في السنة)	تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة	نعم (في المؤتمر)	نعم	نعم (المؤتمر يحيط علماً بإجراءات أكثر تحديداً لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة أو يعلن عنها)

(أ) على النحو المبين في الوثيقة ST/SGB/2015/3.

(ب) الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الجهاز التشريعي للمنظمات التالية: الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومركز التجارة الدولية. غير أن لهذه المنظمات هيئات إدارتها الخاصة بها (كما هو مبين في هذا المرفق). ويضطلع البعض من هيئات الإدارة (مثل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) بمسؤوليات رقابية، تشمل النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها، في حين أن هيئات أخرى (مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية شؤون اللاجئين) لا تنظر في تقارير الوحدة وتوصياتها عند الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية. ولا تتمتع هيئتا إدارة منظمتين (الأونروا ومركز التجارة الدولية) بولاية رقابية.

(ج) يتمثل دور اللجنة الاستشارية للأونروا في إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المفوض العام للأونروا في تنفيذ البرامج؛ والجمعية العامة هي الجهاز التشريعي للمنظمة.

المرفق السابع

المنظمات التي قدمت معلومات في نظام التتبع الشبكي لوحدة التفتيش المشتركة بشأن نظر أجهزتها التشريعية وهيئات إدارتها في تقارير الوحدة (حتى كانون الأول/ديسمبر 2023)

	التقارير	*عدد المنظمات المشاركة التي قدمت معلومات في نظام التتبع الشبكي*	*معدل الاستجابة بالنسبة المئوية (٪)*
-1	JIU/REP/2021/6	10 من أصل 28	17
-2	JIU/REP/2021/5	8 من أصل 23	35
-3	JIU/REP/2021/4	7 من أصل 20	35
-4	JIU/REP/2021/3	10 من أصل 28	36
-5	JIU/REP/2021/2	10 من أصل 24	42
-6	JIU/REP/2021/1*	1 من أصل 1	100
-7	JIU/REP/2020/8	10 من أصل 28	36
-8	JIU/REP/2020/7	10 من أصل 27	37
-9	JIU/REP/2020/6	13 من أصل 28	46
-10	JIU/REP/2020/5	12 من أصل 28	43
-11	JIU/REP/2020/4*	صفر من أصل 1	0
-12	JIU/REP/2020/3	6 من أصل 27	22
-13	JIU/REP/2020/2	10 من أصل 28	36
-14	JIU/REP/2020/1	9 من أصل 23	39
-15	JIU/REP/2019/9	11 من أصل 28	39
-16	JIU/REP/2019/8	10 من أصل 28	36
-17	JIU/REP/2019/7*	صفر من أصل 1	0
-18	JIU/REP/2019/6	9 من أصل 21	43
-19	JIU/REP/2019/5	9 من أصل 27	33
-20	JIU/REP/2019/4	11 من أصل 28	39
-21	JIU/REP/2019/3	10 من أصل 24	42
-22	JIU/REP/2019/2	10 من أصل 28	36
-23	JIU/REP/2019/1*	1 من أصل 1	100
	المتوسط	**187 من أصل 500**	**37,4**

* هذه التقارير هي استعراضات للتنظيم والإدارة في إحدى المنظمات المشاركة.

ملاحظة: كما هو مبين في المرفق السادس لهذه الوثيقة، لا تنظر جميع الأجهزة التشريعية وهيئات إدارة المنظمات المشاركة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة، ولا تدوّن المنظمات التي تنظر في تقارير الوحدة في جميع الأحوال المعلومات في نظام التتبع الشبكي، وهو ما يفسر انخفاض معدل الردود المبيّن في هذا الجدول.

المرفق الثامن

نظر لجان مراجعة الحسابات والرقابة في المنظمات المشاركة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (2018-2022)

المنظمة		اسم لجنة مراجعة الحسابات والرقابة	إدراج مسؤوليات الرقابة الخارجية ضمن الاختصاصات	إدراج وحدة التفتيش المشتركة بشكل صريح في الاختصاصات	النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة و/أو توصياتها في التقرير السنوي		
					منكور بشكل عام	منكور بالتفصيل	توصيات ذات صلة بوحدة التفتيش المشتركة
الأمانة العامة للأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها[أ]	الأمم المتحدة	اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
	الأونكتاد	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
	موئل الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
الصناديق والبرامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	اللجنة الاستشارية للمراجعة والتقييم	نعم	لا	لا	لا	لا
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	اللجنة الاستشارية للرقابة	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
	مفوضية شؤون اللاجئين	اللجنة المستقلة للمراجعة والرقابة	نعم	لا	نعم	نعم	لا (فقط الاستنتاجات والملاحظات)
	اليونيسف	اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
	الاونروا	اللجنة الاستشارية للرقابة الداخلية	نعم	لا	نعم، في تقرير عام 2023	لا	لا
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	اللجنة الاستشارية للرقابة	نعم	لا	نعم	لا	نعم
	برنامج الأغذية العالمي	اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى	مركز التجارة الدولية	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الخارجية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

المنظمة		اسم لجنة مراجعة الحسابات والرقابة	إدراج مسؤوليات الرقابة الخارجية ضمن الاختصاصات	إدراج وحدة التفتيش المشتركة بشكل صريح في الاختصاصات	النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة و/أو توصياتها في التقرير السنوي		
					مذكور بشكل عام	مذكور بالتفصيل	توصيات ذات صلة بوحدة التفتيش المشتركة
الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	الفاو	اللجنة الاستشارية للرقابة	نعم	لا	نعم	لا	نعم
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	لا توجد لجنة لمراجعة الحسابات والرقابة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
	الإيكاو	اللجنة الاستشارية للتقييم ومراجعة الحسابات	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	منظمة العمل الدولية	اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	المنظمة البحرية الدولية	لا توجد لجنة لمراجعة الحسابات والرقابة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
	الاتحاد الدولي للاتصالات	اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة	نعم	لا	نعم	لا	لا
	اليونسكو	اللجنة الاستشارية للرقابة	نعم	لا	نعم	لا	لا
	اليونيدو	اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	منظمة الأمم المتحدة للسياحة	لا توجد لجنة لمراجعة الحسابات والرقابة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
	الاتحاد البريدي العالمي	لا توجد لجنة لمراجعة الحسابات والرقابة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
	منظمة الصحة العالمية	لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية للرقابة	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
	الويبو	اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة	نعم	لا	نعم	نعم	لا
	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	لجنة مراجعة الحسابات والرقابة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

(أ) على النحو المبين في الوثيقة ST/SGB/2015/3.

المرفق التاسع

معدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة والتوصيات قيد النظر (2017-2021)

المنظمة		عدد التوصيات	عدد التوصيات المقبولة	معدل القبول (٪)	عدد التوصيات قيد النظر	معدل التوصيات قيد النظر (٪)	عدد التوصيات المنفذة	معدل التنفيذ (٪)
الأمانة العامة للأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها[أ]	الأمم المتحدة	237	177	74,7	19	8	127	71,8
	الأونكتاد	110	82	74,5	5	4,6	57	69,5
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	150	50	33,3	1	0,7	46	92
	موئل الأمم المتحدة	138	16	11,6	0	0	1	6,3
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	140	84	60	1	0,7	56	66,7
الصناديق والبرامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	186	118	63,4	20	10,8	114	96,6
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	187	176	94,1	0	0	146	82,9
	مفوضية شؤون اللاجئين	176	116	65,9	4	2,3	104	89,7
	اليونيسف	186	158	84,9	0	0	151	95,6
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	184	164	89,1	1	0,5	155	94,5
	الاونروا	160	113	70,6	0	0	89	78,8
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	188	141	75	23	12,2	113	80,1
	برنامج الأغذية العالمي	191	185	96,9	0	0	183	98,9
هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى	مركز التجارة الدولية	87	78	89,7	0	0	60	76,9
	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	177	154	87	9	5,1	109	70,8

المنظمة		عدد التوصيات	عدد التوصيات المقبولة	معدل القبول (٪)	عدد التوصيات قيد النظر	معدل التوصيات قيد النظر (٪)	عدد التوصيات المنفذة	معدل التنفيذ (٪)
الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	الفاو	190	120	63,2	5	2,6	73	60,8
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	144	46	31,9	7	4,9	38	82,6
	الإيكاو	171	145	84,8	0	0	97	66,9
	منظمة العمل الدولية	187	130	69,5	9	4,8	110	84,6
	المنظمة البحرية الدولية	157	136	86,6	6	3,8	59	43,4
	الاتحاد الدولي للاتصالات	172	149	86,6	4	2,3	53	35,6
	اليونسكو	191	186	97,4	1	0,5	148	79,6
	اليونيدو	192	146	76	25	13	91	62,3
	منظمة الأمم المتحدة للسياحة	149	95	63,8	41	27,5	25	26,3
	الاتحاد البريدي العالمي	151	104	68,9	4	2,7	84	80,8
	منظمة الصحة العالمية	190	157	82,6	14	7,4	131	83,4
	الويبو	156	142	91	0	0	134	94,4
	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	174	163	93,7	0	0	145	89
المتوسط				**٪74,8**		**٪4,2**		**٪76,4**

(أ) على النحو المبين في الوثيقة ST/SGB/2015/3.

معدلات قبول وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها قيد نظر هيئات إدارة المنظمات المشاركة ورؤسائها التنفيذيين (2017-2021)

المنظمة		معدل القبول (٪)		معدل التوصيات قيد النظر (٪)		معدل تنفيذ التوصيات المقبولة (٪)	
		هيئات الإدارة	الرؤساء التنفيذيون	هيئات الإدارة	الرؤساء التنفيذيون	هيئات الإدارة	الرؤساء التنفيذيون
الأمانة العامة للأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها[1]	الأمم المتحدة	63,4	79,5	9,7	7,2	82,2	68,2
	الأونكتاد	47,1	79,6	11,8	3,2	87,5	67,6
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	6,7	40	3,3	0	100	91,7
	موئل الأمم المتحدة	4,6	12,9	0	0	0	6,67
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	9,5	68,9	0	0,8	100	65,9
الصناديق والبرامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	58,8	65,2	7,8	11,9	100	95,5
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	92	94,9	0	0	89,1	80,8
	مفوضية شؤون اللاجئين	0	82,9	8,3	0,7	0	90,5
	اليونيسف	75	88,4	0	0	94,4	95,9
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	86,5	90,2	0	0,76	100	92,44
	الاونروا	86,4	64,7	0	0	73,7	81,3
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	74	75,4	12	12,3	86,5	77,9
	برنامج الأغذية العالمي	98	96,5	0	0	97,9	99,3

المنظمة		معدل القبول (٪)		معدل التوصيات قيد النظر (٪)		معدل تنفيذ التوصيات المقبولة (٪)	
		هيئات الإدارة	الرؤساء التنفيذيون	هيئات الإدارة	الرؤساء التنفيذيون	هيئات الإدارة	الرؤساء التنفيذيون
هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى	مركز التجارة الدولية	50	90,6	0	0	100	76,7
	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	87,8	86,8	7,3	4,4	77,8	68,6
الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	الفاو	66,7	61,87	2	2,9	79,4	53,5
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	5,6	40,7	0	6,5	100	81,8
	الإيكاو	89,8	82,8	0	0	77,3	70,3
	منظمة العمل الدولية	72,6	68,4	2	5,9	89,2	82,8
	المنظمة البحرية الدولية	87,5	86,3	5	3,4	42,9	43,6
	الاتحاد الدولي للاتصالات	71,4	92,7	0	3,3	54,3	29,8
	اليونسكو	96,1	97,7	0	0,7	83,7	78,1
	اليونيدو	71,7	77,7	13,2	13	76,3	57,4
	منظمة الأمم المتحدة للسياحة	48,6	68,8	40,5	23,2	22,2	27,3
	الاتحاد البريدي العالمي	64,3	70,6	0	3,7	88,9	77,9
	منظمة الصحة العالمية	84,6	81,9	9,6	6,5	100	77
	الويبو	93	90,2	0	0	95	94,1
	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	95,9	92,8	0	0	95,7	86,2
المتوسط		**٪ 63,5**	**٪ 75,9**	**٪ 5**	**٪ 3,9**	**٪ 80,9**	**٪ 71,4**

(أ) على النحو المبين في الوثيقة ST/SGB/2015/3.

توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي تصنّفها المنظمات المشاركة كتوصيات "غير مقبولة" أو "غير ذات صلة" (2017-2021)

المنظمة		عدد التوصيات	عدد التوصيات المصنّفة كتوصيات "غير مقبولة"	معدل التوصيات "غير المقبولة" (٪)	عدد التوصيات المصنّفة كتوصيات "غير ذات صلة"	معدل التوصيات "غير ذات صلة" (٪)
الأمانة العامة للأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها[أ]	الأمم المتحدة	237	20	8,4	20	8,4
	الأونكتاد	110	2	1,8	21	19,1
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	150	0	0	0	0
	موئل الأمم المتحدة	138	0	0	0	0
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	140	13	9,3	39	27,9
الصناديق والبرامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	186	13	7	35	18,8
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	187	2	1	2	1
	مفوضية شؤون اللاجئين	176	10	5,7	40	22,7
	اليونيسف	186	13	7	15	8,1
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	184	7	3,8	10	5,4
	الاونروا	160	0	0	0	0
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	188	5	2,7	18	9,6
	برنامج الأغذية العالمي	191	5	2,6	1	0,5

المنظمة		عدد التوصيات	عدد التوصيات المصنّفة كتوصيات "غير مقبولة"	معدل التوصيات "غير المقبولة" (٪)	عدد التوصيات المصنّفة كتوصيات "غير ذات صلة"	معدل التوصيات "غير ذات صلة" (٪)
هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى	مركز التجارة الدولية	87	0	0	3	3,5
	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	177	1	0,6	1	0,6
الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	الفاو	190	5	2,6	17	9
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	144	5	3,5	36	25
	الإيكاو	171	20	11,7	3	1,8
	منظمة العمل الدولية	187	34	18,1	13	6,9
	المنظمة البحرية الدولية	157	3	1,9	12	7,6
	الاتحاد الدولي للاتصالات	172	3	1,7	4	2,3
	اليونسكو	191	2	3,7	2	2,1
	اليونيدو	192	10	5,2	11	5,7
	منظمة الأمم المتحدة للسياحة	149	2	1,3	11	7,4
	الاتحاد البريدي العالمي	151	24	15,9	19	12,6
	منظمة الصحة العالمية	190	4	2,1	15	7,9
	الويبو	156	1	0,6	13	8,3
	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	174	3	1,7	7	4
المتوسط				**٪ 4,4**		**٪ 7,7**

(أ) على النحو المبين في الوثيقة ST/SGB/2015/3.

المرفق الثاني عشر

توصيات وحدة التفتيش المشتركة المعلقة منذ فترة طويلة (2009-2013)[أ]

المنظمات		العدد الإجمالي للتوصيات	القبول		التنفيذ		
			لم تقدّم أي معلومات	قيد النظر	لم تقدّم أي معلومات	التنفيذ لم يبدأ	التنفيذ جارٍ
الأمانة العامة للأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها[ب]	الأمم المتحدة	327	0	26	0	0	8
	الأونكتاد	166	0	0	0	0	0
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	192	0	0	1	0	18
	موئل الأمم المتحدة	197	162	0	0	0	0
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	189	0	0	0	2	9
الصناديق والبرامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	224	0	0	0	0	6
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	230	0	0	0	0	0
	مفوضية شؤون اللاجئين	224	0	0	0	0	0
	اليونيسف	224	0	0	0	0	0
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	162	0	0	0	0	0
	الاونروا	206	0	0	1	0	0
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	52	0	1	0	0	5
	برنامج الأغذية العالمي	240	0	0	0	0	0
هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى	مركز التجارة الدولية	22	0	0	0	0	0
	برنامج الأمم المتحدة المشـــترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	51	0	0	0	0	0

المنظمات		العدد الإجمالي للتوصيات	القبول		التنفيذ		
			لم تقدّم أي معلومات	قيد النظر	لم تقدّم أي معلومات	التنفيذ لم يبدأ	التنفيذ جارٍ
الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	الفاو	225	0	1	0	0	5
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	212	0	0	0	0	0
	الإيكاو	219	0	1	0	1	2
	منظمة العمل الدولية	231	0	4	0	0	8
	المنظمة البحرية الدولية	219	0	7	0	4	6
	الاتحاد الدولي للاتصالات	233	0	4	1	3	12
	اليونسكو	246	0	0	0	0	1
	اليونيدو	231	0	1	0	0	0
	منظمة الأمم المتحدة للسياحة	223	0	0	0	0	1
	الاتحاد البريدي العالمي	216	0	0	0	0	1
	منظمة الصحة العالمية	258	0	0	0	0	0
	الويبو	215	0	0	0	0	0
	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	234	0	0	0	0	0
المجموع		**5 668**	**162**	**45**	**3**	**10**	**82**

(أ) لا تشمل المعلومات الواردة في هذا الجدول أعداد التوصيات التي قبلت ونفذت أو التي لم تقبل أو التي اعتبرت غير ذات صلة في الفترة 2009-2013.

(ب) على النحو المبين في الوثيقة ST/SGB/2015/3.

المرفق الثالث عشر

جهات تنسيق وحدة التفتيش المشتركة في المنظمات المشاركة

المنظمة		الوظيفة	المكتب	صفة جهة التنسيق	الرتبة	التسلسل الإداري المباشر مع الرئيس التنفيذي أو الإدارة العليا	عدد جهات التنسيق الإضافية
الأمانة العامة للأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها[i]	الأمم المتحدة	رئيس قسم تنسيق الرقابة، شعبة التحوِل المؤسسي والمساءلة	**إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال**	جهة تنسيق رئيسية	ف -5	لا	4
	الأونكتاد	مدير منسق الرقابة الأقدم	دائرة دعم البرامج وإدارتها	جهة تنسيق رئيسية	ف -5	نعم	3
	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	رئيس شؤون الموظفين	المكتب التنفيذي	جهة تنسيق رئيسية	ف -5	نعم	3
	موئل الأمم المتحدة	رئيس وحدة التقييم	مكتب المدير التنفيذي	جهة تنسيق رئيسية	ف -5	نعم	0
	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	نائب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ونائب المدير التنفيذي مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	شعبة الإدارة	جهة تنسيق رئيسية	مد-2	نعم	2
الصناديق والبرامج	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	أخصائي إدارة شعبة الامتثال	مكتب الميزانية والأداء والامتثال، مكتب الخدمات الإدارية	جهة تنسيق رئيسية	فئة فنية (P)	لا	1
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	منسق إدارة المخاطر المؤسسية والامتثال للرقابة	مكتب المدير التنفيذي	جهة تنسيق رئيسية	ف -5	نعم	0
	مفوضية شؤون اللاجئين	مسؤول الرقابة	مكتب المفتش العام	جهة تنسيق رئيسية	ف-3	لا	0
	اليونيسف	أخصائي تحليل الأعمال	مكتب المراقب المالي	جهة تنسيق رئيسية	ف-3	لا	2
	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مدير	فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات	جهة تنسيق رئيسية	مد-1	نعم	2
	الاونروا	نائب رئيس شؤون الموظفين	المكتب التنفيذي للمفوض العام	جهة تنسيق رئيسية	ف -5	لا	1
	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	محلل إدارة الأعمال شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية	التنظيم والإدارة	جهة تنسيق رئيسية	ف-3	لا	0

المنظمة		الوظيفة	المكتب	صفة جهة التنسيق	الرتبة	التسلسل الإداري المباشر مع الرئيس التنفيذي أو الإدارة العليا	عدد جهات التنسيق الإضافية
	برنامج الأغذية العالمي	كبير مسؤولي إدارة المخاطر والمدير	شعبة إدارة المخاطر، فرع المخاطر والمساءلة	جهة تنسيق رئيسية	مد-2	نعم	3
هيئات الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى	مركز التجارة الدولية	موظف مساعد للرصد والتقييم	وحدة التقييم المستقلة، التخطيط الاستراتيجي والأداء والحوكمة، مكتب المدير التنفيذي	جهة تنسيق رئيسية	ف-2	لا	0
	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	مسؤول أول عن الامتثال	إدارة المخاطر وتخطيط الامتثال والمالية والمساءلة	جهة تنسيق رئيسية	ف -5	لا	1
الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية	الفاو	مدير عام مساعد	مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية	جهة تنسيق رئيسية	مساعد المدير العام	نعم	1
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	مدير	مكتب خدمات الرقابة الداخلية	جهة تنسيق رئيسية	مد-1	نعم	2
	الإيكاو	رئيس	مكتب الرقابة الداخلية	جهة تنسيق رئيسية	مد-1	نعم	1
	منظمة العمل الدولية	مدير	إدارة البرمجة الاستراتيجية والتسيير	جهة تنسيق رئيسية	مد-2	نعم	3
	المنظمة البحرية الدولية	القائم بأعمال رئيس مكتب الرقابة الداخلية والأخلاقيات	مكتب الأمين العام	جهة تنسيق رئيسية	ف -5	نعم	3
	الاتحاد الدولي للاتصالات	كبير موظفي الشؤون الخارجية	شعبة شؤون الأمم المتحدة	جهة تنسيق رئيسية	ف-4	نعم	0
	اليونسكو	رئيس المراجعة الداخلية للحسابات	دائرة الرقابة الداخلية	جهة تنسيق رئيسية	ف -5	نعم	3
	اليونيدو	مدير	مكتب التقييم والرقابة الداخلية	جهة تنسيق رئيسية	مد-1	نعم	1
	منظمة الأمم المتحدة للسياحة	مسؤول تنسيق داخلي	مكتب الأمين العام	جهة تنسيق رئيسية	ف-4	نعم	0
	الاتحاد البريدي العالمي	منسق، برنامج الحوكمة والرقابة الداخلية	مديرية شؤون الإدارة والمكتب	جهة تنسيق رئيسية	ف-2	نعم	2
	منظمة الصحة العالمية	كبير مستشارين، مديرية التعلم داخل المنظمة	مكتب المدير العام	جهة تنسيق رئيسية	مد-2	نعم	0
	الويبو	مساعد مراقب مالي	مكتب المراقب المالي	جهة تنسيق رئيسية	مد-1	نعم	3
	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	مدير	مكتب الرقابة الداخلية	جهة تنسيق رئيسية	مد-1	نعم	1

(أ) على النحو المبين في الوثيقة ST/SGB/2015/3.

المرفق الرابع عشر

الوقت الذي استغرقه إصدار مذكرات الأمين العام بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة، مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين (2020-2021)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة	العنوان المختصر	نوع التقرير	تاريخ الإرسال إلى المنظمات المشاركة لاتخاذ إجراء	مذكرة الأمين العام مع تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين الصادرة	الوقت الذي يستغرقه إصدار مذكرة الأمين العام اعتبارا من تاريخ إرسال التقارير إلى المنظمات
JIU/REP/2021/6	استمرارية تصريف الأعمال	على نطاق المنظومة	2022/03/17	2022/07/29	4,5 أشهر
JIU/REP/2021/5	استعراض وظيفة الأخلاقيات	على نطاق المنظومة	2022/03/31	2022/08/01	4 أشهر
JIU/REP/2021/4	شركاء التنفيذ	على نطاق المنظومة	2022/02/22	2022/08/01	5,5 أشهر
JIU/REP/2021/3	الأمن السيبراني	على نطاق المنظومة	2021/11/09	2022/06/07	7 أشهر
JIU/REP/2021/2	البلدان النامية غير الساحلية	على نطاق المنظومة	2021/07/22	2022/06/07	10,5 أشهر
JIU/REP/2020/8	الاستدامة البيئية	على نطاق المنظومة	2021/03/18	2021/08/13	5 أشهر
JIU/REP/2020/7	تطبيقات سلسلة الكتل	على نطاق المنظومة	2021/03/30	2021/09/16	5,5 أشهر
JIU/REP/2020/6	تعدد اللغات	على نطاق المنظومة	2020/12/16	2021/07/16	8 أشهر
JIU/REP/2020/5	إدارة المخاطر المؤسسية	على نطاق المنظومة	2020/10/19	2021/01/29	3 أشهر
JIU/REP/2020/3	أماكن العمل المشتركة	على نطاق المنظومة	2020/09/29	2021/01/29	4 أشهر
JIU/REP/2020/2	السياسات والمنصات الداعمة للتعلم	على نطاق المنظومة	2020/09/03	2021/01/20	4,5 أشهر
JIU/REP/2020/1	وظيفة التحقيق	على نطاق المنظومة	2020/09/23	2021/01/21	4 أشهر
المتوسط للفترة 2020-2021					**5,5 أشهر**

ملاحظة: تصدر مذكرات الأمين العام بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة، مشفوعة بتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين، تحت رمز وثيقة الأمم المتحدة للتقرير المعمم سابقاً تكمّله اللاحقة "Add.1".

المرفق الخامس عشر

تطبيق الممارسة الجيدة المقترحة في الوثيقة JIU/REP/2017/5 لنظر الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (2023)

المنظمة المشاركة	*الممارسة الجيدة[أ] للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة: ينبغي أن يرسل الرئيس التنفيذي (أو المسؤول) في المنظمة المشاركة تقريراً إلى الأجهزة التشريعية/هيئات الإدارة تدرج فيه جميع تقارير الوحدة ومذكراتها ذات الصلة الصادرة في العام السابق، مع الإشارة إلى الموقع الشبكي للوحدة ووصلات الإحالة التشعبية الإلكترونية إلى تقارير/ملاحظات وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة، بما يشمل ما يلي:*			
	موجز لتقارير/مذكرات وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة (بما يشمل وصلات تشعبية إلكترونية)	*موجز لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة (بما في ذلك الوصلات التشعبية)*	*مرفق يتضمن جدولاً يبين جميع التوصيات (الموجهة إلى الرئيس التنفيذي والجهاز التشريعي/هيئة الإدارة)، ويبين حالة قبولها وتنفيذها، مشفوعة بالتعليقات، حسب الاقتضاء، ويشير إلى المسؤول/الوحدة المسؤولة – لأغراض الشفافية والمساءلة*	*مرفق يتضمن معلومات عن حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة حتى تنفيذها التام*
الأمم المتحدة	لا	لا	لا	لا
الأونكتاد	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
موئل الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نعم	نعم	نعم	نعم
صندوق الأمم المتحدة للسكان	نعم	نعم	نعم	نعم
مفوضية شؤون اللاجئين	لا	لا	لا	لا
اليونيسف	نعم	نعم	نعم	نعم
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	نعم	لا	نعم	نعم
الاونروا[ب]	لا	لا	لا	لا

المنظمة المشاركة	***الممارسة الجيدة[أ] للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة: ينبغي أن يرسل الرئيس التنفيذي (أو المسؤول) في المنظمة المشاركة تقريراً إلى الأجهزة التشريعية/هيئات الإدارة تدرج فيه جميع تقارير الوحدة ومذكراتها ذات الصلة الصادرة في العام السابق، مع الإشارة إلى الموقع الشبكي للوحدة ووصلات الإحالة التشعبية الإلكترونية إلى تقارير/ملاحظات وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة، بما يشمل ما يلي:***			
	موجز لتقارير/مذكرات وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة (بما يشمل وصلات تشعبية إلكترونية)	***موجز لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة (بما في ذلك الوصلات التشعبية)***	***مرفق يتضمن جدولاً يبين جميع التوصيات (الموجهة إلى الرئيس التنفيذي والجهاز التشريعي/هيئة الإدارة)، ويبين حالة قبولها وتنفيذها، مشفوعة بالتعليقات، حسب الاقتضاء، ويشير إلى المسؤول/الوحدة المسؤولة – لأغراض الشفافية والمساءلة***	***مرفق يتضمن معلومات عن حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة حتى تنفيذها التام***
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	لا	نعم	نعم، لكن الجدول يبين فقط التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة	لا
برنامج الأغذية العالمي	لا	نعم	نعم	نعم
مركز التجارة الدولية	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة	على غرار الأمم المتحدة
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	لا	لا	لا	لا
الفاو	لا	لا	نعم	لا
الوكالة الدولية للطاقة الذرية[ب]	لا	لا	لا	لا
الإيكاو	نعم	نعم	نعم	نعم
منظمة العمل الدولية	نعم	نعم	نعم	نعم، لكن المعلومات تقتصر على السنوات الثلاث السابقة
المنظمة البحرية الدولية	نعم	لا	نعم، لكن الجدول يبين فقط التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة	لا
الاتحاد الدولي للاتصالات	لا، توفّر وصلات تشعبية تحيل إلى تقارير وحدة التفتيش المشتركة	نعم	نعم	لا
اليونسكو	نعم	لا	نعم، لكن الجدول يبين فقط التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة	نعم، لكن المعلومات تقتصر على السنتين السابقتين

المنظمة المشاركة	*الممارسة الجيدة[أ] للنظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة: ينبغي أن يرسل الرئيس التنفيذي (أو المسؤول) في المنظمة المشاركة تقريراً إلى الأجهزة التشريعية/هيئات الإدارة تدرج فيه جميع تقارير الوحدة ومذكراتها ذات الصلة الصادرة في العام السابق، مع الإشارة إلى الموقع الشبكي للوحدة ووصلات الإحالة التشعبية الإلكترونية إلى تقارير/ملاحظات وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة، بما يشمل ما يلي:*			
	موجز لتقارير/مذكرات وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة (بما يشمل وصلات تشعبية إلكترونية)	*موجز لتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين ذات الصلة (بما في ذلك الوصلات التشعبية)*	*مرفق يتضمن جدولاً يبين جميع التوصيات (الموجهة إلى الرئيس التنفيذي والجهاز التشريعي/هيئة الإدارة)، ويبين حالة قبولها وتنفيذها، مشفوعة بالتعليقات، حسب الاقتضاء، ويشير إلى المسؤول/الوحدة المسؤولة – لأغراض الشفافية والمساءلة*	*مرفق يتضمن معلومات عن حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة حتى تنفيذها التام*
اليونيدو	لا	نعم	نعم، لكن الجدول يبين فقط التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة	لا
منظمة الأمم المتحدة للسياحة	لا	لا	نعم	نعم
الاتحاد البريدي العالمي	نعم	لا	نعم، لكن لا يصدر إلا كملف pdf متاح للدول الأعضاء على موقع الاتحاد البريدي العالمي الشبكي	نعم
منظمة الصحة العالمية	نعم	لا	نعم	نعم
الويبو	لا	نعم	نعم	نعم
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية[ج]	نعم	نعم	نعم، لكن الجدول يبين فقط التوصيات الموجهة إلى الأجهزة التشريعية وهيئات الإدارة	نعم

(أ) انظر الإطار 1 في هذا التقرير.

(ب) لا تنظر الهيئتان الإداريتان للأونروا والوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

(ج) المجلس التنفيذي الذي ينعقد في الفترات الفاصلة بين دورات المؤتمر ينظر في جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى كل من الرئيس التنفيذي والأجهزة التشريعية/وهيئات الإدارة.

المرفق السادس عشر

استعراض عام للإجراءات التي يتعين على المنظمات المشاركة اتخاذها بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة

			المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة																														
		الأثر المنشود	الأمم المتحدة	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الأونكتاد	مركز التجارة الدولية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صندوق الأمم المتحدة للسكان	موئل الأمم المتحدة	مفوضية شؤون اللاجئين	اليونيسف	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	الأونروا	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	برنامج الأغذية العالمي	الفاو	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الإيكاو	المنظمة البحرية الدولية	الاتحاد الدولي للاتصالات	اليونسكو	اليونيدو	منظمة الأمم المتحدة للسياحة	الاتحاد البريدي العالمي	منظمة الصحة العالمية	الويبو	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
التقرير	لاتخاذ إجراء		☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒	☒
	للعلم		☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
التوصية 1		ز		ر																	ر		ر	ر	ر	ر	ر	ر				
التوصية 2		ز	ت	ت			ت		ت			ت			ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت	ت
التوصية 3		أ	ر		ر		ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر
التوصية 4		أ	ت																														
التوصية 5		أ	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر
التوصية 6		أ	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر	ر

مفتاح الجدول: ت: توصية ليتخذ الجهاز التشريعي أو هيئة الإدارة قراراً بشأنها.

ر: توصية ليتخذ الرئيس التنفيذي إجراءً بشأنها.

☐: توصية لا تتطلب أن تتخذ هذه المنظمة إجراءً بشأنها.

التأثير المتوخى:

أ: تعزيز الشفافية والمساءلة؛ **ب:** نشر الممارسات الجيدة/أفضل الممارسات؛ **ج:** تعزيز التنسيق والتعاون؛ **د:** تعزيز الانسجام والمواءمة؛ **هـ:** تعزيز المراقبة والامتثال؛ **و:** تعزيز الفعالية؛ **ز:** وفورات مالية كبيرة؛ **ح:** زيادة الكفاءة؛ **ط:** آثار أخرى.